2023 | 56

SEYASAT

سياسات

مساهمات سياساتية

- التضخم في فلسطين: «حُمولة» تضاف لأعباء متراكمة/ جعفر صدقة
- أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢/ محمد أبو عمشة/ مرام نايفة
- سياسات شركات الإقراض الصغير في فلسطين/ زكريا السرهد
- قراءة قانونية لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة/ وائل يوسف خليل نصار

مقالات

- لقاء العقبة واختبار النيات/ محمد هواش
- سطوة الدينية اليمينية.. توقعات مستقبلية دهمت إسرائيل مبكراً/ برهوم جرايسي
- الصراع الهوياتي لدى اليهود العرب/ حسام أبو النصر

سياسة دولية

- الحرب الروسية-الأوكرانية والتوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الغربية على النظام الدولي/عوض سليمية

عدوان المستوطنين على بلدة حوارة بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٢٣. (وكالات).

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
56
2023

سياسات

SEYASAT

فصـــــلية تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عبد الله النجار، د. محمد عودة، د. عاطف أبو سيف

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

الصفحة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps، **بريد:** info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥٦) نيسان ٢٠٢٣

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: عدوان المستوطنين على بلدة حوارة بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٢٣، (وكالات).

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- كلمة في البداية ٥
- التضخم في فلسطين: «حُمولة» تضاف لأعباء متراكمة/ جعفر صدقة..... ٧
- أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ محمد أبو عمشة ومرام نايفة..... ١٤
- سياسات شركات الإقراض الصغير في فلسطين/ زكريا السرهد ٣٨
- قراءة قانونية لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة/ وائل يوسف خليل نصار ٦٣
- قراءة في بنية الخطاب الديني الفلسطيني/ علاء نزار العقاد ٧٩
- نشأة الدراما الإذاعية بين المفهوم والتطبيق- تجربة الإذاعة الفلسطينية (من عام ١٩٣٥ إلى عام ٢٠١٧) خالد صيام..... ٩٩
- لقاء العقبة واختبار النيات/ محمد هواش..... ١١٦
- سطوة الدينية اليمينية.. توقعات مستقبلية دهمت إسرائيل مبكراً/ برهوم جرايسي..... ١٢٢
- الصراع الهوياتي لدى اليهود العرب/ حسام أبو النصر..... ١٢٩
- الحرب الروسية-الأوكرانية والتوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الغربية على النظام الدولي/عوض سليمية ١٤١
- من الطرد إلى الحكم الذاتي- قراءة في كتاب د. علي الجرباوي/ عبد الغني سلامة ١٦٤

مِن طبائع الخطاب الكولولنيالي أن يُجاور بين إنكار «وجود» الشعوب الأصلية والرغبة العارمة في محوها. فالوزير المستجد بتسلئيل سموتريتش الذي طالب - رسمياً - بمحو حوارة من «الوجود»، هو نفسه الذي أعلن بعدها بفترة وجيزة «نظريته» الفقيرة عن «اختراع الشعب الفلسطيني».

يتفاوت التعبير عن نوايا المحو وبرامجه داخل الجسم الكولونيالي بين فئات تجتهد في «تقنيع» نواياها إلى درجة تصوير استعمارها كأنه «هدية»، وأخرى تلوّح بنوايا المحو علناً كبرنامج سياسي شرعي ومفهوم ضمناً. لكن ما تزيّنه المخيلة الكولونيالية المريضة من أساطير لن تتوانى عن إفساده الوقائع الوعرة للشعوب الحيّة.

وصل سمتوتريتش إلى مقعده الوزاري محمولاً على رصيد إرهابي كبير، ومدججاً بقناعة مفادها أن فشل الصهيونية «الأم» في شطب فلسطين من التاريخ بعد تمزيق جغرافيتها ليس أكثر من سوء أداء يمكن تصويبه بلا معيقات ولا ثمن. ما يحدث أن توحّش اليمين الديني الفاشي لم يأخذ الفلسطينيين ولن يأخذهم إلى أي مكان، وعالمياً لم يستطع حتى أعتى أنصار الصهيونية ابتلاع فجاجة خطابه المُستعلي.

ما سبق لا ينفي خطورة الأيديولوجيا التي أضاءت ليل حوارة بالحريق المُفزع، فسموتريتش ليس نبتاً غريباً في الحقل، إنما هو تفريعات سامة لجذوره العميقة. صحيح أن الوحش الذي أطلقه الإسرائيليون في جبال الضفة الغربية يُنشب مخالبه عليهم في شوارع تل أبيب الآن، إلا أن واقع اضطهاد الفلسطينيين لا يزال موضع إجماع المتقاتلين، ثم إنه من الصعب التكهّن بعد كيف سيتطور الشرخ الداخلي هناك، وكيف سينعكس على الواقع هنا.

الواقع مفتوح على احتمالات خطرة، في الغالب، تحتاج من الفلسطينيين إلى أن يجسّدوا وحدتهم ويصوغوا أجوبتهم الخاصة، فالمجتمع الدولي عادة ما يتكيّف مع التطرف الإسرائيلي ويتبناه، ويستخدم لغة مزدوجة في تشخيصه. تكشف ذلك طبيعة الحراكات الدولية والإقليمية التي تهدف

بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن الفلسطينيين يَقصّون أظافرهم قبل النوم يومياً حتى لا يخدشوا الدولة النووية في أحلامها!

في هذا العدد من «سياسات»، مساهمات تضيء على التغيرات السياسية من زوايا مختلفة، وتتعمق في معالجتها.

في الشأن السياساتي اخترنا الإضاءة على التضخم العالمي، وخصوصية وضعه في فلسطين وعبئه عليها، وممكناتها في التعامل معه، عبر مقال للصحافي الاقتصادي جعفر صدقة تحت عنوان «التضخم في فلسطين: حُمولة تضاف لأعباء متراكمة»، ودراسة متكاملة تحت عنوان"أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢" أنجزها المحاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري د. محمد أبو عمشة والمتخصصة في الاقتصاد المالي مرام نايفة، كما نرفد النقاش الاقتصادي في هذا العدد بدراسة عن «سياسات شركات الإقراض الصغير في فلسطين» أنجزها الباحث زكريا السرهد»، و«قراءة قانونية لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة» أنجزها محاضر التشريعات الاقتصادية والمالية في الجامعات الفلسطينية وائل يوسف خليل نصار.

يتضمن العدد «قــراءة في بنية الخطاب الديني الفلسطيني» لرئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون- برلين د. علاء نزار العقاد، واستعادة لجزء مُهمل من تاريخ الإذاعة الفلسطينية تحت عنوان «نشأة الدراما الإذاعية بين المفهوم والتطبيق- تجربة الإذاعة الفلسطينية (من عام ١٩٣٥ إلى عام ٢٠١٧)» للإذاعي والخبير الإعلامي خالد صيام.

في باب مقالات يناقش الكاتب والمحلل السياسي محمد هواش الذهاب إلى لقاء العقبة وسياقه في ضوء الوقائع الميدانية وعودة نتنياهو إلى الحكم بحكومة أقصى يمين، بينما يشرح الكاتب برهوم جرايسي ماهية التغير في إسرائيل. ويتعمق نقاش الهوية في المشهد الإسرائيلي بإضاءة للباحث حسام أبو النصر على «الصراع الهوياتي لدى اليهود العرب».

دولياً، تتحدى الحرب في أوكرانيا تركيبة النظام الدولي الراسخة منذ الحرب العالمية الثانية، وتحرض الأسئلة المتعلقة بما تحمله الحرب من مخاطر وما تفتحه من فرص. في هذا الإطار يوقّع د. عوض سليمية دراسة تحت عنوان «الحرب الروسية-الأوكرانية والتوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الغربية على النظام الدولي».

في زاوية قراءة في كتاب نعود إلى صراع فلسطين على البقاء، حيث يقدّم الكاتب عبد الغني سلامة قراءة نوعية لكتاب نوعي صدر حديثاً للدكتور علي الجرباوي تحت عنوان «من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين».

التضخم في فلسطين: "حمولة" تضاف لأعباء متراكمة

جعفر صدقة *

يواجه العالم، منذ منتصف العام ٢٠٢٠، موجة تضخم غير مسبوقة، منذ أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، ولم ينجح في كبحها تحول البنوك المركزية نحو تشديد السياسات النقدية، بل على العكس، أضاف رفع أسعار الفائدة المطرد أعباء جديدة وفاقم معاناة الأسر في مختلف أنحاء العالم. وفي فلسطين، وعلى الرغم من أن مستوى التضخم (نحو ٤٪ في ٢٠٢٢) أقل مما هو عليه في العديد من الدول الأخرى، خصوصاً الاقتصادات القوية بما فيها إسرائيل، إلا أنه أشد وطأة على المواطن الفلسطيني، الذي يعيش في ظل اقتصاد يعاني أصلاً من تشوهات هيكلية تبقي الأسعار غير متناسبة مع مستوى الدخل، بسبب التبعية المطلقة لدولة الاحتلال.

مع بدء انتشار جائحة كورونا، في الربع الأول من العام ٢٠٢٠، تسابقت الدول على اتخاذ إجراءات لوقف تفشي الوباء، فأغلقت حدودها وأجواءها، وتوقفت حركة السفر بشكل شبه تام، وأجبر مليارات البشر حول العالم على التزام منازلهم أشهراً عدة، وتوقفت الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتراجع الاستهلاك بشكل حاد، وفي المحصلة، فإن الغالبية العظمى من الاقتصادات العالمية، باستثناء دولتين أو ثلاث دول، شهدت اقتصاداتها انكماشات جادة، ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة ركود هي الأشد منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن

*صحافي اقتصادي.

الماضي، الذي سبق الحرب العالمية الثانية.

وللتخفيف من حدة تداعيات الجائحة على اقتصاداتها، لجأت كثير من الدول إلى ضخ كميات هائلة من السيولة في الأسواق، سواء عبر حزم تحفيز ضخمة، أو اتباع سياسة نقدية مرنة للغاية وفرت قروضاً رخيصة، سواء للحكومات أو الشركات أو الأفراد.

بالمجمل، ضخت الحكومات أكثر من ٢٠ تريليون دولار في الأسواق عبر حزم التحفيز، شملت مساعدات نقدية مباشرة للأسر، وإعانات بطالة، ودعم رواتب، وخفضا للضرائب فيما خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة إلى صفر تقريباً، ما شجع على الاقتراض، بما في ذلك الدول لتمويل حزم التحفيز، كما اتبعت البنوك المركزية إجراء تاريخياً بشرائها سندات صادرة من شركات خاصة في مسعى لمساعدتها على الاحتفاظ بموظفيها، إلى جانب سندات حكومية، وقد رفعت هذه الإجـراءات حجم الدين العالمي ليتجاوز ٣٠٠ تريليون دولار في منتصف ٢٠٢٢، تعادل ٣,٥ ضعف إجمالي الناتج العالمي.

وقد أدى ذلك كله، إلى تجمع ثروات هائلة بأيدي الأسر، خصوصا في الدول الغنية، نتيجة بقائها في المنازل وتوقفها عن الإنفاق، خصوصاً على الخدمات باهظة الكلفة كالسفر والسياحة.

جاء هذا المعروض النقدي الضخم في وقت عانت فيه سلاسل التوريد من إرباكات جمة، حيث تعطلت العديد من أنشطة الإنتاج بسبب الجائحة، وعانت عمليات الشحن والنقل من تعطيلات كبيرة بسبب إغلاق الحدود ووقف الطيران، ما أدى إلى نقص حاد في السلع.

ومع بدء الدول برفع إجـراءات كورونا تدريجياً، بدءاً من شهر أيار ٢٠٢٠، واجهت الأسواق خللاً كبيراً بين العرض والطلب، حيث تحررت أموال هائلة للإنفاق، في وقت تعاني فيه الأسواق من شح كبير في السلع، مما أدى إلى ارتفاعات كبيرة ومفاجئة في الأسعار، ازدادت بشكل مطرد مع المزيد من رفع القيود على الحركة والسفر. وفي المحصلة، ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات هي الأعلى في أكثر من أربعة عقود.

وعلى الرغم من ذلك، واصلت الحكومات تنفيذ حزم التحفيز المقرة سابقا، وأضافت حزماً جديدة، كما واصلت البنوك المركزية سياساتها النقدية المرنة والفائدة المنخفضة للغاية، أملاً في تسجيل نسب نمو تعوض الانكماشات الحادة في ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من نسب النمو القوية المسجلة في العام ٢٠٢١، فإن البنوك المركزية تلكأت في عكس سياساتها النقدية نحو التشدد، فقد كانت بين نارين، إما إبقاء الفائدة منخفضة مع ما يحمله ذلك من مخاطر خروج التضخم عن السيطرة، أو البدء بعكس هذه السياسة نحو التشدد، الأمر الذي يهدد بتعثر التعافي

الاقتصادي، ويرفع كلفة الديون الضخمة التي باتت تكبل الحكومات والشركات والأفراد. بقي هذا التردد إلى أن حسمت السلطات النقدية أمرها في آذار ٢٠٢٢، بأن وضعت كبح التضخم على رأس أولوياتها لتلافي اضطرابات اجتماعية باتت تلوح في الأفق نتيجة عجز الأسر عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية، حتى لو أدى ذلك إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

وبالفعل، بدأت البنوك المركزية حول العالم (بقيادة الاحتياطي الاتحادي الأميركي)، سلسلة زيادات في أسعار الفائدة، بأسرع وتيرة منذ عقود، لترتفع في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، من نطاق صفر – ٠,٢٥٪ حتى شباط ٢٠٢٢، إلى ٤,٥ – ٤,٧٥٪ حاليا، فيما يؤكد البنك المركزي الأميركي أنه لن يتوقف عن رفع الفائدة، على الأقل خلال هذا العام.

الحرب في أوكرانيا

وما إن بدأ العالم بالتعافي من أزمة جائحة كورونا، حتى دخل في أزمة جديدة جراء الحرب بين روسيا والغرب عبر بوابة أوكرانيا، وكلا البلدين من كبار مصدري الحبوب في العالم، إذ يستحوذان على نحو ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية، و٨٠٪ من صادرات زيت عباد الشمس، ونسب غير قليلة من باقي الحبوب كفول الصويا، أحد المصادر المهمة للزيوت، إضافة إلى مجموعة من المعادن النادرة، اللازمة للصناعات التكنولوجية كأشباه الموصلات وبطاريات الليثيوم، التي تشكل أحد أهم مكونات الصناعات المتقدمة كالسيارات والأجهزة الإلكترونية، إضافة إلى النفط والغاز (صادرات الطاقة الروسية تشكل أكثر من ٥٪ من إمدادات النفط العالمية ونحو ربع إمدادات الغاز).

إضافة إلى تأخر البنوك المركزية في تشديد سياساتها النقدية، فقد قللت الحرب من فاعلية خطوات رفع الفائدة، وبقي معدل التضخم في ازدياد في أميركا عند ٩,١٪ في حزيران ٢٠٢٢، و١٠,٧٪ في أوروبا في تشرين الأول من العام نفسه، وعلى الرغم من تباطئه بعد ذلك، فإنه ما زال عند مستويات عالية (٨,٥٪ في أوروبا، و٦,٤٪ في أميركا)، مما يعني أن خطوات تشديد السياسات النقدية فشلت حتى الآن في تحقيق الهدف المنشود بخفض التضخم إلى مستويات معقولة، ليعاني الناس معاناة مزدوجة، بإضافة عبء ارتفاع كلفة الديون إلى العبء الموجود أصلا نتيجة ارتفاع التضخم.

فلسطين متضرر كبير

تستورد الأراضي الفلسطينية نحو ٩٥٪ من احتياجاتها من الخارج، مما يعني أنها تستورد التضخم مع هذه السلع، خصوصاً أن أبرز الشركاء التجاريين لفلسطين يعانون من معدلات مرتفعة من التضخم، كإسرائيل التي

تعاني معدل تضخم بحدود ٦٪، وتركيا التي تجاوز فيها التضخم ٨٥٪، وحتى الصين الذي بلغ معدل التضخم فيها نحو ٣٪ في تشرين الأول ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ١٪ في شباط ٢٠٢٣.

وتحتل إسرائيل المرتبة الأولى في قائمة شركاء الأراضي الفلسطينية التجاريين بواردات تتجاوز ٣,٥ مليار دولار سنوياً، تليها تركيا بقيمة واردات ٧٠٠ مليون دولار، ثم الصين بنحو ٤٥٠ مليون دولار، والأردن بنحو ٣٠٠ مليون دولار، وجميع هؤلاء الشركاء، باستثناء الصين، يعانون من معدلات تضخم هي الأعلى منذ عقود.

ومع أن معدل التضخم في فلسطين بقي أقل من معظم الدول الأخرى، بما فيها الدول المجاورة، فإن تبعاته الاقتصادية والاجتماعية كانت أكثر حدة وإيلاماً مع ضعف إمكانات السلطة الوطنية، سواء المالية أو الإدارية، وافتقارها إلى الأدوات المتوفرة لدى الدول الأخرى للحد من تداعيات التضخم، كتقديم دعم للسلع، أو إعفاءات ضريبية، أو تعويض الأسر عن التآكل في مدخولاتها وقدراتها الشرائية.

أعباء متراكمة

وعلى الرغم من أهمية الأعباء التي تلقيها موجة التضخم العالمية الحالية وخطورتها على كاهل المواطن الفلسطيني، فإنها ليست السبب الرئيس لارتفاع كلفة المعيشة في فلسطين، وإنما جاءت لتضيف أعباء جديدة إلى أعباء أكثر خطورة ورسوخا، قائمة منذ سنوات طويلة، باتت من سمات الحياة في المجتمع الفلسطيني، علاجها يتجاوز الإجراءات المالية الفنية المتبعة في الدول الأخرى كرفع الفائدة وتقليل المعروض النقدي والتحكم في مستوى الاستهلاك.

تعود هذه المشكلة الأساسية إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية كمناطق محتلة، وإسرائيل كقوة احتلال.

وينظم هذه العلاقة «بروتوكول باريس الاقتصادي»، وهو أحد ملحقات اتفاقات أوسلو التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع مناطق السلطة في غلاف جمركي موحد مع إسرائيل مع بعض الاستثناءات الهامشية.

من هذه الاستثناءات، الضرائب المباشرة كضريبة الدخل، حيث ترك الاتفاق صلاحية تحديدها بالمطلق للسلطة الفلسطينية، وجمارك السيارات، إضافة إلى هامش لا يتجاوز ٢٪ في ضريبة القيمة المضافة، وهامش لا يتجاوز ١٥٪ في أسعار الوقود.

ويبقى من أهم الاستثناءات، التي لم تعمل السلطة الفلسطينية على الاستفادة منها، القوائم السلعية (الكوتا السنوية) في عدد من السلع، المسموح للسلطة استيرادها من دول معينة خارج إطار التعرفة الجمركية الإسرائيلية، وبعضها خارج إطار المواصفات

الفنية الإسرائيلية، وكان من الممكن أن تؤسس إلى دفتر جمركي فلسطيني مستقل، وكذلك استخدامها كضابط على الأسعار، وإن كان ذا أثر محدود.

جـاء وضـع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في غلاف جمركي موحد مع إسرائيل رغم التباين الكبير بين الاقتصادين، فإسرائيل تتمتع باقتصاد قوي إذ يبغ إجمالي الناتج المحلي فيها نحو ٤٠٠ مليار دولار بمعدل دخل سنوي للفرد يقدر بنحو ٥٠ ألف دولار وحد أدنى للأجور يتجاوز ٢٠٠٠ دولار، بينما يتسم الاقتصاد الفلسطيني بضعف شديد بإجمالي ناتج محلي لا يتجاوز ١٧ مليار دولار سنويا وبمعدل دخل سنوي للفرد لا يتجاوز ٣ آلاف دولار، وحد أدنى للأجور يبلغ نحو ٥٠٠ دولار (غير مطبق فعليا)

ومع ذلك، فإن المواطن الفلسطيني الذي يعيش في اقتصاد ضعيف بمعدل دخل من أدنى معدلات الدخل في العالم، مجبر على دفع أسعار تحددت أساساً لمواطن في اقتصاد قوي بمعدل دخل من أعلى المعدلات في العالم.

يضاف ذلك إلى نظام تحكم وسيطرة مطلق لإسرائيل في المناطق الفلسطينية، يمكن إسرائيل كقوة احتلال من التدخل بشكل سريع ومباشر، وقتما تشاء وكيفما تشاء، ليس فقط في حركة البضائع والنقد والأفـراد عبر الحدود مع العالم الخارجي، وإنما أيضا بين المحافظات الفلسطينية وحتى داخل كل محافظة على حدة، ما يعني إبقاء الأسواق في حالة إرباك دائم، ويرفع من كلفة الإنتاج والنقل، وبالتالي الأسعار.

غياب العملة

وعلى الرغم من أن بروتوكول باريس سمح بإنشاء سلطة نقدية فلسطينية (سلطة النقد)، فإنه فرض قيودا صارمة على التعاملات النقدية، وحرمها من أهم أدوات السياسة النقدية كتحديد أسعار الفائدة بسبب غياب العملة الوطنية، فباتت الأراضي الفلسطينية عرضة لتقلب السياسات النقدية في الدول مصدرة العملات المتداولة، وهي خصوصا: الدولار الأميركي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، التي تحدد وفق مصالح هذه الدول دون أدنى اعتبار للمصالح الفلسطينية.

وفي المحصلة، فإن بروتوكول باريس يعني حرمان السلطة الفلسطينية من القدرة على وضع سياسات مستقلة، سواء اقتصادية أو مالية أو نقدية.

ولأن برتوكول باريس منح، أيضا، إسرائيل صلاحية جباية الجمارك والضرائب على الواردات الفلسطينية منها أو من الخارج، التي تتجاوز ٦٠٪ من إجمالي إيرادات السلطة الوطنية، فقد بات الشيكل الإسرائيلي سيد التعاملات اليومية للمواطنين الفلسطينيين،

فرواتب جميع موظفي السلطة والغالبية العظمى من موظفي القطاع الخاص بالشيكل، وكذلك عمليات البيع والشراء اليومية، بينما يضطر الاقتصاد الفلسطيني إلى الاستيراد من الخارج بالعملات الأجنبية، خصوصا الدولار، كما يضطر المواطن الفلسطيني إلى تسديد العديد من الالتزامات الشهرية بالدولار أو الدينار، ما يعني بقاءه عرضة لتقلبات أسعار الصرف بشكل دائم.

ولأن أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل بهذا القدر والأهمية من إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأخيرة مجبرة على تشجيع الاستيراد من إسرائيل والخارج لزيادة عائداتها، على حساب قاعدة الإنتاج المحلي، وبهذا المعنى، فإن أي جهد لتقليص العجز المالي في الموازنة يعني بالضرورة توسيع العجز التجاري مع إسرائيل والعالم.

ما العمل؟

من الواضح، أن منبع مشاكل الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع كلفة المعيشة، سياسي مرتبط بالاتفاقات مع إسرائيل، وفي مقدمتها بروتوكول باريس الاقتصادي، وحل هذه المشاكل جذريا، سياسي مرتبط بإنهاء الاحتلال، أو على الأقل تغيير العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال، كاستبدال الوحدة الجمركية بمنطقة تجارة حرة على سبيل المثال.

وإلى حين يتسنى ذلك، يمكن أن تلجأ السلطة الوطنية إلى بعض الإجراءات التي من شأنها التخفيف من أعباء مواطنيها، حتى لو كان تخفيفا هامشيا.

ومن هذه الإجراءات، وضع نظام جمركي فلسطيني، وتطبيقه على السلع المحلية لرفع قدرتها التنافسية وبالتالي زيادة القاعدة الإنتاجية، وقد وضعت وزارة المالية بالفعل مسودة قانون كهذا، لكنه ما زال حبيس الأدراج ولم يقر حتى الآن.

كما أن السلطة الوطنية مطالبة بوضع نظام أكثر كفاءة للرديات الضريبية، يتيح لها خفض الجمارك وضريبة القيمة المضافة على سلع أساسية مستوردة، وإعادتها للتجاروالمستوردين بأسرع وقت ممكن، في نطاق أيام أو أسابيع وليس أشهرا، بما يضمن أن تنعكس بشكل معقول على أسعار السلع للمستهلك النهائي، مقابل رفعها على سلع كمالية، وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل ولوائحه التنفيذية، بما يضمن العدالة بين المكلفين.

أيضا، بإمكان السلطة الوطنية خفض الجمارك على السلع في نطاق الحصص السنوية ضمن القوائم السلعية (A1 و A2 و B)، وإلزام الذين ترسو عليهم عطاءات استيرادها ببيعها بأسعار محددة في الأسواق، وهذه الخطوة بالتأكيد تؤثر على الأسعار بما فيها أسعار

السلع المستوردة خارج الكوتا.

أما سلطة النقد، فعليها تجاوز الدور الإشرافي على البنوك إلى إلزامها بهامش معين للفائدة فوق الأسعار الاسترشادية المحددة من البنوك المركزية مصدرة العملات المتداولة، ومراجعة نماذج عقود الاقتراض من البنوك لضمان إنصاف البنك والمقترض على حد سواء.

وإلى جانب هذه الإجراءات، لا بد من التزام الحكومة بما أعلنته من إصلاحات مالية، تضمن وقف أي هدر في المال العام، بصرف النظر عن حجمه، وكذلك تحقيق قدر معقول من العدالة في توزيع الموارد المتاحة.

أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢

د. محمد أبو عمشة*

أ. مرام نايفة **

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢). تناولت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تمثلت في أدوات السياسة النقدية الفلسطينية (حجم الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان)، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية (عرض النقد، أسعار الفائدة، التضخم في إسرائيل)، وذلك لمعرفة أثر هذه المتغيرات على التضخم في فلسطين.

وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر السياسة النقدية الإسرائيلية ومدى فعالية السياسة النقدية التي يتم استخدامها في فلسطين، التي لا تمتلك عملة وطنية لمحاربة مشكلة التضخم. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وتوصل الباحثان إلى نتائج أهمها: وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي الإلزامي والتعليمات المنظمة للائتمان وعرض النقد الإسرائيلي وتأثيره على التضخم في فلسطين، ووجود علاقة طردية بين التوظيفات الخارجية وسعر الفائدة في إسرائيل

* جامعة فلسطين التقنية خضوري

** متخصصة في الاقتصاد المالي

والتضخم الإسرائيلي على التضخم في فلسطين. ومن أهم التوصيات التي أوصى بها الباحثان ضرورة استحداث أدوات سياسة نقدية جديدة تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني وتتوافق مع سياسات سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة للاستيراد من الدول ذات الأسعار المنخفضة نسبياً للسيطرة على تأثير التضخم الإسرائيلي على التضخم الفلسطيني وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي للتأثير على العرض النقدي وبالتالي تقليل التضخم في فلسطين.

المقدمة

منذ القدم؛ عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار التي شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تعتبر من أكثر الظواهر تعقيداً وشيوعاً في عالمنا المعاصر، التي أحدثت جدلاً بين الاقتصاديين في تحديد مفهومها، ومعرفة أسبابها، وآثارها الاقتصادية، وطرق معالجتها، أو الحد منها على أقل تقدير، إذ إنها تمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تحدث بفعل قوى تضخمية تعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر، ولطالما أثرت بشكل سلبي على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إنها ساهمت في الحد من الادخار، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي، وعدم تحفيز الاستثمار، وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. (أمينة، ٢٠٢٠)

منذ انهيار نظام بروتن وودز (١٩٤٤-١٩٧١)، تعاني العديد من دول العالم من اضطرابات اقتصادية مختلفة، أبرزها تسجيل معدلات تضخم مرتفعة. ومن أجل تحقيق استقرار في الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، نجد أن العديد من الدول التي عانت من هذه الظاهرة طبقت مزيجاً متنوعاً من السياسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي قادها إلى تطوير العديد من البحوث العلمية في هذا المجال، حيث أجمع الاقتصاديون على أن التأثير الفعال على التضخم يكمن في تطبيق السياسة النقدية. (علي، ٢٠٠٧)

يعتمد الوضع المالي والاقتصادي للدول إلى حد كبير على السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، حيث تعتبر السياسة النقدية الأداة التي تتحكم بها السلطة النقدية في عرض النقود (Ahiabor, 2013)، ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية بالحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر بالإضافة إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، حيث تعتبر هذه الطريقة الوحيدة لإنتاج معدلات نمو طويلة الأجل تساهم في خلق فرص عمل وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع. خلاف ذلك، إذا ما توسع الاقتصاد بشكل مستديم؛ فإن هذه الأزمة ستندلع عاجلاً أم آجلا وستؤدي إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية، وتراجع ثقة

الجمهور، وانخفاض حجم الاستثمار، وزيادة معدلات البطالة (Royande, 2022).

تعتبر فلسطين من الدول النامية التي تعاني من مشكلة التضخم، وبحسب تقرير سلطة النقد الفلسطينية الخاص بالتضخم، فإن الجزء الأكبر من التضخم في فلسطين عبارة عن تضخم مستورد ذي حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية، خاصة أسعار الغذاء والوقود (سلطة النقد، تقرير التضخم، ٢٠١٢)، بالإضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وارتباط الأسعار المحلية بالأسعار في السوق الإسرائيلية وفق ما جاء في بنود اتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل سنة ١٩٩٤م، لذلك كانت هناك حاجة كبيرة إلى بحث ظاهرة التضخم في فلسطين ومعرفة أبرز محدداته والأسباب الفعلية التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل لافت.

مشكلة الدراسة

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، ويزداد تأثيره على الدولة كلما كانت البيئة مناسبة لنمو الضغوط التضخمية في الاقتصاد (محمدين وآخرون، ٢٠١٦) وتعتبر فلسطين من الدول النامية التي تعاني من التبعية الاقتصادية لصالح الجانب الإسرائيلي بالإضافة إلى عدم وجود عملة محلية فلسطينية معتمدة والعديد من القيود والأزمات التي خلفتها اتفاقية باريس الاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم وتنامي الضغوط التضخمية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث إنه بحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢) بلغت معدلات التضخم في فلسطين ١,٢٤ وذلك في العام الماضي ٢٠٢١. من هنا، جاءت هذه الدراسة للتأكد من مدى قدرة أدوات السياسة النقدية على معالجة ظاهرة التضخم الاقتصادي من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين؟

ويتفرع منه أسئلة فرعية هي:

- ما هو أثر السياسة النقدية الفلسطينية (الاحتياطي الإلـزامـي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان) على معدلات التضخم في فلسطين؟
- ما هو أثر السياسة النقدية الإسرائيلية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم الإسرائـيـلي) على معدلات التضخم في فلسطين؟
- أهداف الدراسة
- قياس أثر أدوات السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢).

- دراسة أثر أدوات السياسة النقدية الفلسطينية (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان) ومدى تأثيرها على معدلات التضخم في فلسطين.
- دراسة أثر أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم الإسرائيلي) على معدلات التضخم في فلسطين.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة التبعية الاقتصادية لصالح الجانب الإسرائيلي، وعليه تأتي هذه الدراسة للتعريف بأدوات السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية التي يتم استخدامها من الجانبين، ومدى تأثيرها وفعاليتها في محاربة المشكلات الاقتصادية ومعالجتها، خاصة مشكلة التضخم في ظل السيطرة الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني وعدم امتلاك فلسطين عملة محلية وطنية معتمدة وبنكاً مركزياً.

فرضيات الدراسة

صاغ الباحثان مجموعة من الفرضيات وفق متغيرات الدراسة، حيث تم اعتبار التضخم في فلسطين متغيراً تابعاً يتم التعبير عنه بمستوى الأسعار العام في فلسطين، وكانت أدوات السياسة النقدية الفلسطينية المعبر عنها بـ(الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان)، وأدوات السياسة الإسرائيلية المعبر عنها بـ (عرض النقد، سعر الخصم، التضخم الإسرائيلي) هي المتغيرات المستقلة للدراسة، وعليه فإن الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسة الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية ومعدلات التضخم في فلسطين.

وكانت الفرضيات الفرعية كالآتي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية الفلسطينية (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان) ومعدلات التضخم في فلسطين.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية (عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم الإسرائيلي) ومعدلات التضخم في فلسطين.

مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

مفهوم السياسة النقدية

تعددت مفاهيم السياسة النقدية بسبب اختلاف المدارس الاقتصادية من جهة، واختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية لكل بلد من جهة أخرى،

حيث عرفها الاقتصادي Einzing: «السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي». (Einzing, 1964, p.50)

أنواع السياسة النقدية

السياسة النقدية التوسعية:

تهدف إلى معالجة حالة الركود أو الانكماش التي يمر فيها الاقتصاد، أي أن التدفقات الحقيقية أكبر من التدفقات النقدية، وهنا يسعى المصرف المركزي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة دخول الأفراد وتحفيز الطلب وزيادته على السلع والخدمات المختلفة. (بن البار، ٢٠١٧)

السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف إلى معالجة حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، وهنا يكمن هدف السياسة النقدية لمحاربة التضخم في الحد من خلق النقود وتخفيض العرض النقدي، وبالتالي التقليل من دخول الأفراد وإنفاقهم على السلع والخدمات المختلفة، والسياسة النقدية الناجحة والمتوازنة هي التي تحافظ على معدل تزايد ثابت لنمو العرض النقدي، الذي بدوره يعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (بن البار، ٢٠١٧)

أدوات السياسة النقدية

وتتمثل في الأدوات الكمية والأدوات النوعية التي تستخدمها الدول للتأثير في حجم الائتمان وبالتالي التأثير في العرض النقدي، ومن أكثر هذه الأدوات شيوعاً:

أولاً: الأدوات الكمية:

وتسمى الأدوات غير المباشرة وتعتمد على أساليب التدخل من السلطات النقدية لتحديد حجم الائتمان وذلك من خلال تصعيب الحصول عليه (قريصة، ١٩٨٤)، ومن هذه الأدوات:

- سياسة سعر الخصم: أي سعر الفائدة الـذي يتقاضاه المـصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات أو لقاء القروض والسلف التي يقدمها المصرف المركزي إليها، وكان بنك إنجلترا هو أول من استخدم هذه الأداة، حيث إنه في أوقات التضخم يقوم المصرف المركزي برفع سعر الخصم حتى يحد من إقبال المصارف التجارية على الحصول على الائتمان، وبالتالي تنخفض كمية النقود المعروضة، مما يؤدي إلى انكماش الطلب الكلي وبالتالي الحد من التضخم. أما في أوقات الكساد فيتم تخفيض سعر الخصم وبالتالي يزيد الإقبال نحو الائتمان من المصارف التجارية مما يؤدي إلى زيادة النقود المعروضة

وحدوث الانتعاش الاقتصادي. (محمد، ٢٠٠٥)

- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل المصرف المركزي في السوق المالي لبيع الأوراق المالية والسندات الحكومية وشرائها، وذلك بهدف التأثير على العرض النقدي بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية، لهذا تحتفظ المصارف المركزية بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية بآجال متفاوتة. ويقصد بها أيضاً تعامل المصرف المركزي بيعاً وشراءً في السوق المالي، وذلك لزيادة قدرة المصارف التجارية أو تخفيضها على منح الائتمان، وتعتبر هذه السياسة من أهم السياسات التي يستخدمها المصرف المركزي للتحكم في العرض النقدي خلال الأزمات الاقتصادية، حيث إنه في أوقات الكساد تقوم المصارف المركزية بشراء الأوراق المالية من المصارف التجارية والجمهور، مما يعمل على زيادة السيولة وضخ المزيد منها في السوق، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، والعكس في حالة التضخم. (بطرس، ١٩٩٩)
- نسبة الاحتياطي القانوني: أي يقوم المصرف المركزي بالطلب من المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع الجارية للعملاء على شكل احتياطات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة السحب اليومي من الودائع، ويتم استخدام هذه السياسة بشكل قليل من المصرف المركزي مقارنة بسياسة عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر أكثر دقة، ففي حالات الكساد يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض النقدي، وبالتالي التوسع في الاقتصاد وزيادة الناتج والتوظيف، والعكس صحيح في حالة التضخم، يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني. (السريتي، ٢٠٠٨)

ثانياً: الأدوات النوعية:

تسمى الأدوات المباشرة، وتتميز عن الأدوات الكمية في كونها موجهة نحو استخدامات معينة من الائتمان وليس نحو حجم الائتمان الكلي، بالإضافة إلى أن الأساليب المعتمدة للرقابة المباشرة على الائتمان تم وضعها للتأثير على قطاعات معينة في الاقتصاد دون التأثير على باقي القطاعات، وهذه السياسة مستحدثة من المصارف المركزية، حيث يوجد الكثير من القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى عناية فائقة من أجل النهوض دون حاجة القطاعات الأخرى إلى عناية مماثلة. (محمد، ٢٠٠٥)

السياسة النقدية الفلسطينية

في ظل غياب عملة وطنية معتمدة، فإن العرض النقدي في فلسطين يتحدد بناء على ميزان المدفوعات والتغير في الاعتمادات المصرفية المحلية. ودون توفر عملة وطنية فإن قدرة سلطة النقد الفلسطينية على التأثير على العرض النقدي المحلي يعتمد على وجود الاحتياطي الأجنبي. وعلى الرغم من أن تأسيس مجلس للعملة سيساعد فلسطين على استرداد عوائد إصدار العملة؛ فإن ذلك لن يزيد من سيطرة سلطة النقد الفلسطينية على عرض النقود، لأن ذلك يتطلب وجود احتياطي أجنبي يفوق حجم الاحتياطي الذي تحتاجه السلطة لدعم إصدار العملة الوطنية (حامد، ٢٠٠٠).

وبحسب سلطة النقد الفلسطينية، فإن أبرز أدوات السياسة النقدية المستخدمة في فلسطين لمعالجة مشكلة التضخم تتمثل في:

- **الاحتياطي الإلزامي:** ويقصد به حاصل ضرب نسبة الاحتياطي الإلزامي بوعاء الاحتياطي، حيث إن وعاء الاحتياطي: يمثل أرصدة المودعين لدى المصرف باستثناء ودائع المصارف وسلطة النقد وأي جهة أخرى تحددها سلطة النقد، ويشمل ذلك الودائع في الحسابات الجارية وتحت الطلب والتوفير والأجل والخاضعة لإشعار، بالإضافة إلى التأمينات النقدية والأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة بالعملات الأربع (الدولار، الدينار، الشيقل، اليورو) وجميع العملات الأخرى معادلة بالدولار، وأدوات الدين وشهادات الاستثمار المخصص وأي ودائع للعملاء مهما اختلفت تسميتها، وأي عناصر أخرى يتم إخضاعها للاحتياطي الإلزامي مستقبلاً.

نسبة الاحتياطي: وهي النسبة التي تحددها سلطة النقد لاحتساب الاحتياطي الإلزامي بموجب تعليمات تصدر بهذا الشأن، ويحق لسلطة النقد تعديلها في أي وقت.

- **التوظيفات الخارجية:** تعرف التوظيفات الخارجية حسب تعليمات سلطة النقد رقم (٢٠٠٨/٥.بند ٧/٥) بأنها الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق رأس المال أو على شكل تسهيلات تم منحها بهدف استغلالها خارج فلسطين، وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة من حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى التي تم منحها لغرض استخدامها خارج فلسطين.

التعليمات المنظمة للائتمان: وهي عبارة عن التعليمات والمحددات والضوابط التي تحددها سلطة النقد الفلسطينية لتنظيم

القطاع الائتماني لدى المصارف، فيما يتعلق بأنواع الائتمان وأشكاله وحجمه ونسبة تركزه وتوزيعه على القطاعات المختلفة، وتم التركيز في البحث على التعليمات الخاصة بنسبة تركز الائتمان في القطاعات، خاصة القطاع العام.

السياسة النقدية الإسرائيلية

يستهدف البنك المركزي الإسرائيلي معدلات التضخم عن طريق استخدام سياسة نقدية فعالة، أبرزها سياسة سعر الفائدة التي يتم تحديدها من لجنة نقدية برئاسة المحافظ، بحيث يقوم البنك المركزي الإسرائيلي بجباية مبلغ الفائدة من البنوك التجارية مقابل السيولة التي يوفرها لهم، وأيضاً الفائدة التي يدفعها للبنوك التجارية مقابل إيداعاتهم لديه، حيث يحدد البنك المركزي هذه النسبة بطريقة تتناسب مع التضخم المالي وتحافظ عليه ليبقى ضمن المعقول.

يؤثر سعر الفائدة على حجم المصروفات والتوفيرات، حيث تؤدي الفائدة المنخفضة إلى زيادة المصروفات وبالتالي الضغط على المستوى العام للأسعار بالارتفاع، أما الفائدة المرتفعة فتؤدي إلى تقليل المصروفات والاستثمارات وبالتالي الركود الاقتصادي والبطالة، لذلك يقوم البنك المركزي برفع الفائدة في حالات التضخم وتخفيض الفائدة في حالات الركود.

قام البنك المركزي الإسرائيلي في النصف الثاني من العام ٢٠١٧ بجعل سعر الفائدة ١٪ ثابت دون تغيير منذ العام ٢٠١٥، وأعلن البنك المركزي الإسرائيلي الاكتفاء بهذه السياسة في الوقت الراهن، حيث وصل معدل التضخم الإسرائيلي إلى ٤٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وكان التضخم إيجابياً في معظم أشهر السنة، وتراوحت معدلات التضخم في إسرائيل دون المستوى المستهدف بسبب الارتفاع المستمر للشيكل الإسرائيلي. (Bank of Israel, 2017)

وعليه اعتمد الباحثان هـذه الأدوات (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان، عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم الإسرائيلي) كمتغيرات مستقلة للدراسة.

التضخم

مفهوم التضخم

يمكن تعريف التضخم بأنه «زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار» سواء كانت تلك الزيادة بسبب الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو حتى بسبب الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، وهذا التعريف يعبر عن الآراء المتأثرة بالنظرية الكمية التي ترى كمية النقود كمتغير استراتيجي محدد للمستوى العام للأسعار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى في المدى القصير (دحماني، ٢٠١٨)

كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي خلال مدة زمنية معينة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار (قردة، ٢٠١٣)

ويمكن القول إن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة حدوث اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات التي تحدث في التدفقات السلعية والتدفقات النقدية، وإن ارتفاع الأسعار يعتبر مؤشراً على هذه الظاهرة (زعيتري، شعبان، وشويكات، ٢٠٢٠)

أسباب التضخم

- **ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي:**

عند ازدياد الطلب على السلع والخدمات المختلفة ترتفع الأسعار مما يساهم في رفع معدل التضخم، وأيضاً يحدث التضخم مع زيادة الإنتاج وذلك عند زيادة الإنفاق بدرجة تفوق معدل ما تم إنتاجه من السلع والخدمات، وهنا تبرز أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي للحد من التضخم، ويحدث ذلك أيضاً بسبب زيادة حجم النقود لدى الأفراد مع محدودية العرض المتاح من السلع والخدمات، أي أن هناك نقوداً كثيرة تقابلها سلع قليلة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل متزايد (حدادي، ٢٠١٧)

- **زيادة الكتلة النقدية:**

حيث إن ارتفاع الأسعار ينتج بسبب الزيادة في دخول الأفراد، الأمر الذي تصاحبه زيادة في العرض النقدي، وزيادة كمية النقود تساهم في خفض معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه الأمر الذي يعتبر من مسببات الفجوة التضخمية (قردة، ٢٠١٣)

- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:**

ينتج التضخم بسبب العوامل التي تؤثر على تكاليف عناصر الإنتاج، حيث يعود التضخم إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور بشكل غير متوازن في قطاعاته والصراع في توزيع الثروة، الأمر الذي انعكس على تكاليف عناصر الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار العام (حدادي، ٢٠١٧).

- **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:**

أي أن الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج؛ يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، ويحدث هذا خصوصاً في الدول التي تعتمد على الاستيراد من الخارج، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد (حدادي، ٢٠١٧).

التضخم في فلسطين

تعد فلسطين من الدول النامية التي تفتقر

إلى مقومات السياسة النقدية الضرورية للحد من التضخم، وبحسب تقرير التضخم الصادر من سلطة النقد الفلسطينية، فإن التضخم في فلسطين يعتبر تضخماً مستورداً يعاني من حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية خاصة الوقود وأسعار الفائدة، حيث أخذ هذا التقرير بعين الاعتبار متغيرين رئيسين: الأول تكاليف الواردات، وهو المتغير الذي يهتم بالتضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً مع فلسطين خاصة إسرائيل التي تعتبر الشريك التجاري الأول لفلسطين، أما الثاني فهو مؤشر الغذاء العالمي، حيث يحتل الغذاء الوزن الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني لتصبح قيمته نحو ٣٥٪. (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المنطقة خلال الفترة: 2011-2021

سنة الأساس (2018 = 100)

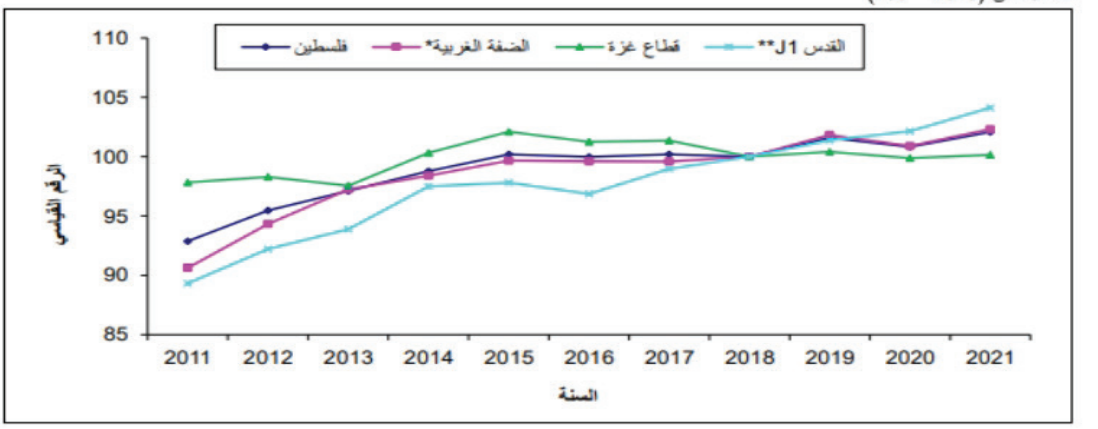

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات تمثل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢. الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية ٢٠٢١.

السياسة النقدية وارتباطها بمفهوم التضخم

تعرّف السياسة النقدية بأنها سيطرة المصرف المركزي وتحكمه في كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل غايات تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ففي فترات الانكماش تعمل على زيادة عرض النقد وتخفيض معدلات الفائدة، والعكس صحيح، ففي فترات التوسع تقوم بتقليل عرض النقد ورفع معدلات الفائدة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم باتخاذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة، أي أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى التأثير في عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة. (القطابري، ٢٠١١)

تعتمد السياسة النقدية عموماً على أدواتها المتمثلة في نسب الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على أهداف وسيطة مثل أسعار الفائدة للوصول إلى معدل التضخم المطلوب. وأشار (برنانكي وجيرتلر، ١٩٩٥)، إلى أن «التحليل التجريبي إلى حد كبير لآثار السياسة النقدية قد عالج الآلية النقدية نفسها بأنها صندوق أسود». تعقيباً على ذلك، يعتمد تحليل الاقتصاديات النامية على افتراضات رأس المال والضوابط المالية ومحدودية توافر الأدوات المالية والقمع المالي، ومن ثم تطبيق السياسة النقدية من خلال التلاعب بأسعار الفائدة. وفي جامايكا تحديداً منذ عام ١٩٨٥م، تم اتباع هدف السياسة النقدية أي استقرار الأسعار باستخدام الأدوات غير المباشرة. (Robinson, 1997)

معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل

يتبع التضخم الفلسطيني بشكل مباشر التضخم الإسرائيلي، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية المستمرة بين الجانبين التي كان أبرزها الحرب على قطاع غزة، بالإضافة إلى الانهيار المالي العالمي بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية لدى الطرفين، حيث أحدث ذلك تأثيراً على المستوى الاقتصادي المحلي وأدى إلى ارتفاع التضخم لدى الجانبين خاصة الفلسطيني الذي ارتفع بنسبة أكبر.

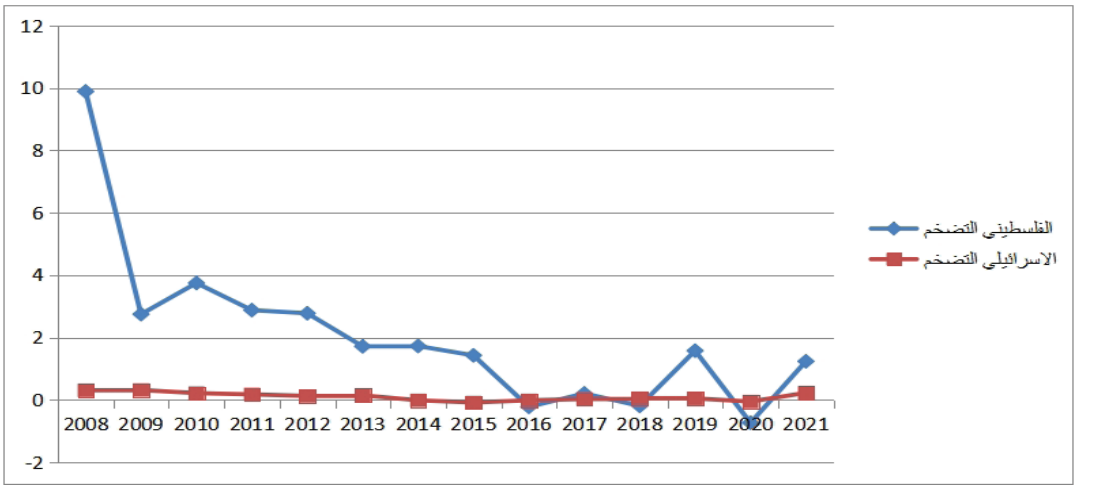

معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١

(أنشأ الباحثان الرسم البياني بالاعتماد على البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والإسرائيلي)

عرض النقد الإسرائيلي

وهو عبارة عن كمية النقد المتداولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، حيث ارتفعت كمية النقد بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٤-٢٠١٥ بنسبة ٣٥٪-٤٠٪ وذلك بسبب سياسة تخفيض سعر الفائدة، وارتفعت بنسبة ٢٠٪ في نهاية عام ٢٠١٥ (بنك إسرائيل، ٢٠١٦).

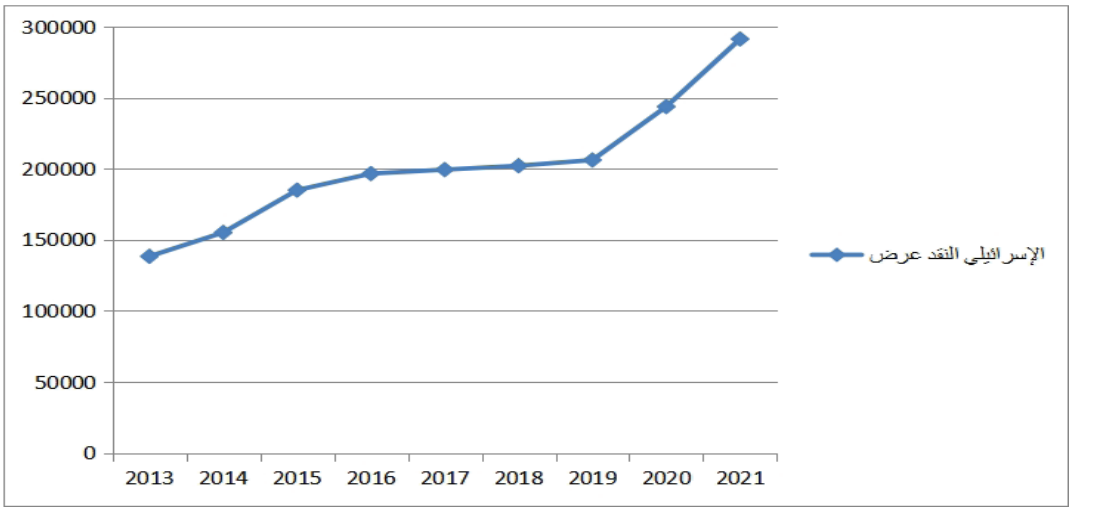

عرض النقد الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢١ م

(أنشأ الباحثان الرسم البياني بالاعتماد على البيانات المنشورة لدى البنك المركزي الإسرائيلي)

منهجية الدراسة والنموذج

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الإحصائي الوصفي القائم على وصف الظاهرة من خلال استخدام الرسوم البيانية والجداول، بالإضافة إلى المنهج الكمي عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام برنامج الـرزم الإحصائية SPSS، وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان، عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم في إسرائيل) والمتغير التابع (التضخم في فلسطين)، وذلك لقياس مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، ولمعرفة أثر أدوات السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين والوصول إلى نتائج حقيقية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

Log(P CPI)=Log(MR)+Log(ER)+Log(IGC)+Log(I CPI)+Log(MS) +Log IIR.....(1)

حيث إن:

P CPI : تمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين (التضخم)

MR : تمثل كمية الاحتياطي الإلزامي

ER : تمثل حجم التوظيفات الخارجية

IGC : تمثل التعليمات المنظمة للائتمان

I CPI : تمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل (التضخم)

I MS: تمثل عرض النقد في إسرائيل

I IS: تمثل سعر الفائدة الإسرائيلي

ليفسر النموذج ما مدى تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (P CPI) أي التضخم في فلسطين

ومع إضافة المعاملات, , β6 , β5 , β4 , β3 β2 , β1 التي تمثل المرونة طويلة الأجل بحيث:

β1: الاحتياطي الإلزامي، β2: التوظيفات الخارجية، β3: التعليمات المنظمة للائتمان، β4: أسعار المستهلك في إسرائيل (التضخم)، β5: عرض النقد في إسرائيل، β6 سعر الفائدة في إسرائيل. ومع إضافة العامل الثابت a وهامش الخطأ e

تحليل البيانات

تتناول هذه الدراسة أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على معدلات التضخم في فلسطين خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وتم الحصول على البيانات شهرياً، ولتوضيح العلاقة بين التضخم في فلسطين ومتغيرات الدراسة المتمثلة في (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان، عرض النقد، سعر الفائدة، التضخم

الإسرائيلي)، أجريت اختبارات عدة على برنامج SPSS للوصول إلى نتائج الدراسة، مع العلم أنه تم الحصول على البيانات من سلطة النقد الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البنك المركزي الإسرائيلي، الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي .

الدراسة التطبيقية:

يستعرض الباحثان في هذا الجزء من الدراسة، الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي الذي يتناول فيها الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط والتوزيع الطبيعي للبيانات، بالإضافة إلى تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات وهي على النحو الآتي:

أولاً: التحليل الوصفي للدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الذي يتناول أعلى قيمة وأقل قيمة والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار Skewness وKurtosis لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (١) الإحصاء الوصفي

	Minimum	Maximum	Accumulation	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
InflationPal	2.02%-	22.5%	0.2259	0.1465	0.521	1.222	-1.343	1.440
MRPal	2%	13.1%	30%	0.23191	0.079	1.321	-1.120	1.540
ERPal	23%	51%	0.05-	0.11926	0.833	1.420	-0.025	1.520
IGCPal	15.6%	33.5%	0.24	0.22149	0.923	1.520	-0.624	1.610
IFIS	1.45-%	16.33%	0.146	0.01985	2.088	1.431	4.389	1.470
MSIS	5-%	15.8%	0.925	0.24653	0.214	1.252	-0.519	1.650
IRIS	2.79%	10%	0.373	0.99126	1.134	1.367	-0.128	1.230

يتبين من الجدول رقم (١) أن أقل قيمة للتضخم في فلسطين -٢٪ وأعلى قيمة ٢٢,٥٪ وبلغ تراكم التضخم خلال سنوات فترة الدراسة ٢٢,٥٪ بانحراف معياري بنسبة ١٤,٦٥٪، بينما بلغت أقل قيمة لمتغير الاحتياطي الإلزامي ٢٪، وبلغت أعلى قيمة ١٣,١٪ فيما بلغت نسبة الزيادة في الاحتياطي الإلزامي في فلسطين ٣٠٪ بانحراف معياري ٢٣,١٩٪، أما في ما يتعلق بالتوظيفات الخارجية، فكانت أقل قيمة ٢٣٪ وأعلى قيمة ٥١٪ ويتضح من النتائج أن نسبة التوظيفات الخارجية انفضت خلال فترة الدراسة بنسبة ٥٪ وبانحراف معياري بلغ ١١,٩٣٪، أما في ما يتعلق بالتعليمات المنظمة للائتمان فقد بلغت أقل قيمة لها ١٥,٦٪ وأعلى قيمة ٣٣,٥٪، بينما بلغت نسبة التعليمات المنظمة للائتمان خلال فترة الدراسة ٢٤٪، بانحراف معياري مقداره ٢٢,١٥٪، أما في ما يتعلق بالتضخم في إسرائيل فقد بلغت أقل قيمة له ١,٤٥٪ وأعلى قيمة له ١٦,٣٣٪ بينما بلغ تراكم التضخم في إسرائيل ١٤,٦٪ خلال فترة الدراسة، بانحراف معياري مقداره ١٩,٨٦٪، بينما بلغ التغير في عرض النقد كأقل قيمة في إسرائيل ٥-٪ وأعلى قيمة بنسبة ١٥,٨٪، بينما بلغ تراكم عرض النقد في إسرائيل خلال فترة الدراسة ٩٢,٥٪ بانحراف معياري ٢٤,٦٥٪، بينما بلغت أقل زيادة في سعر الفائدة في إسرائيل وأعلى زيادة في سعر الفائدة ١٠٪ خلال فترة الدراسة، بلغ مجموع الارتفاع في سعر الفائدة خلال فترة الدراسة ٣٧,٣٪، بانحراف معياري ٩٩,١٣٪. ويرى الباحثان أن التقلبات عالية في ما يتعلق بجميع المتغيرات

كما يتبين من الجدول رقم (١) أن قيم اختبار الالتواء Skewness واختبار التفرطح Kurtosis تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن قيم Skewness أقل من ٢ وأكبر من ١، أما في ما يتعلق باختبار Kurtosis فالقيم أقل من ٢ وأكبر من ١.

ثانياً: العلاقة بين السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية والتضخم في فلسطين:

يتبين من الجدول رقم (٢) وجود علاقة طردية وقوية بين السياسة النقدية في فلسطين (الاحتياطي الإلزامي والتوظيفات الخارجية والتعليمات المنظمة للائتمان) والتضخم في فلسطين، حيث بلغ مستوى الارتباط ٩٨,٣٪ و٨٥,٤٪ و٨٥,٧٪ وبمستوى معنوية ١٪، وفي ما يتعلق بالسياسة النقدية الإسرائيلية يبين الجدول رقم (٢) وجود علاقة طردية وقوية بين التضخم في إسرائيل والعرض النقدي الإسرائيلي وبين التضخم في فلسطين بنسبة ٩٩,٤٪ و٩٥,٧٪ عند مستوى معنوية ١٪، أما في ما يتعلق بأسعار الفائدة، فيبين الجدول وجود علاقة طردية ومتوسطة

ومعنوية عند مستوى معنوي ٥٪، ويفسر الباحثان ذلك لانتهاج البنوك الفلسطينية سياسة خاصة بها تختلف عن أسعار الفائدة السائدة في إسرائيل.

جدول رقم (٢): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	التضخم في فلسطين	الاحتياطي الإلزامي	التوظيفات الخارجية	التعليمات المنظمة للائتمان	التضخم في إسرائيل	عرض النقد الإسرائيلي	أسعار الفائدة في إسرائيل
التضخم في فلسطين	١	.٩٨٣**	.٨٥٤**	.٨٥٧**	.٩٩٤**	.٩٥٧**	.٣٠٧**
الاحتياطي الإلزامي		١	.٨٥٤**	.٨٦٢**	.٩٩١**	.٩٤٠**	.٣٠٨**
التوظيفات الخارجية			١	.٧٠٤**	.٨٥٦**	.٨١٩**	.٢٠٤*
التعليمات المنظمة للائتمان				١	.٨٦١**	.٧٩٦**	.٢٧٨**
التضخم في إسرائيل					١	.٩٥٧**	.٣١٦**
عرض النقد الإسرائيلي						١	.٣١٠**
أسعار الفائدة في إسرائيل							١

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

كما يتضح من الجدول وجود علاقة طردية وقوية ومعنوية بين التوظيفات الخارجية والتعليمات المنظمة للائتمان وبين الاحتياطي الإلزامي حيث بلغت ٨٥,٤٪ و٨٦,٢٪ في فلسطين، كما يتضح وجود علاقة طردية وقوية ومعنوي بين التضخم في إسرائيل وعرض النقد الإسرائيلي والاحتياطي الإلزامي الفلسطيني، حيث بلغت ٩٩,١٪ و٩٤٪، كما يبين الجدول وجود علاقة طردية ومعنوية لكن بمستوى متوسط بين سعر الفائدة في إسرائيل والاحتياطي الإلزامي الفلسطيني. كما يبين الجدول وجود علاقة طردية وقوية ومعنوية بين التعليمات المنظمة للائتمان والتوظيفات الخارجية في فلسطين حيث بلغت العلاقة ٧٠,٤٪، أما في ما يتعلق بالسياسة النقدية الإسرائيلية فيتضح وجود علاقة طردية وعالية بينها وبين التعليمات المنظمة للائتمان، حيث بلغت ٨٦,١٪ و٧٩,٦٪ وعلاقة متوسطة بين سعر الفائدة في إسرائيل والتعليمات المنظمة للائتمان بمعدل ٢٧,٨٪.

أما في ما يتعلق بعرض النقد الإسرائيلي ومعدل الفائدة وعلاقته بالتضخم في إسرائيل، فيتضح من الجدول وجود علاقة طردية وعالية بينها وبين التضخم في إسرائيل بمعدل ٩٥,٧٪ و٣١,٦٪ أما في ما يتعلق بالعلاقة بين عرض النقد الإسرائيلي ومعدل الفائدة، فيتضح وجود علاقة طردية ومتوسطة ومعنوية في ما بينهما بمعدل ٣١٪.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

يتبين من الجدول رقم (٣) أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي كما يتضح من نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnova) ونتائج اختبار (Shapiro-Wilk) حيث إن نسبة المعنوية أعلى من ٥٪.

جدول رقم (٣): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
InflationPal	0.196	119	0.21	0.854	119	210
MRPal	0.072	119	.22*	0.953	119	220
ERPal	0.174	119	120	0.917	119	250
IGCPal	0.246	119	140	0.831	119	110
IFIS	0.237	119	150	0.759	119	140
MSIS	0.179	119	200	0.933	119	190
IRIS	0.342	119	210	0.724	119	200

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

تحليل انحدار السلاسل الزمنية:

تستخدم هذه الدراسة مدخل John M. Rob-erts (٢٠٠٤) للقيام بتحليل انحدار السلاسل الزمنية، وهنا سيتم تحليل الانحدار في العوامل الستة على ثلاث مراحل كما يلي:

1. Inflation Palestine = a + b1MRPalestine + b2ERPalestine + b3IGCPalestine + e(t)
2. Inflation Palestine = a + b1InflationIsraeal + b2MSIsrael + b3IRIsrael + e(t)
3. Inflation Palestine = a + b1MRPalestine + b2ERPalestine + b3IGCPalestine + b4InflationIsraeal + b5MSIsrael + b6IRIsrael + e(t)

أولاً: تأثير السياسة النقدية الفلسطينية على التضخم في فلسطين

يتبين من الجدول رقم (٥) أن أدوات السياسة النقدية في فلسطين لها تأثير كبير على التضخم في فلسطين، كما أدى ذلك إلى تحسن كبير وملحوظ في القدرة التفسيرية للنموذج بالنسبة لتأثيره على التضخم في فلسطين حيث بلغت القدرة التفسيرية نحو ٤٤,١٪، أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية الفلسطينية وتأثيرها على التضخم في فلسطين، فقد بينت الدراسة أن أداة الاحتياطي الإلزامي لها تأثير معنوي وعكسي على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة لأداة الاحتياطي الإلزامي -٠,٠٤١، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ١,٩٤٤- وهذا يعني أن أي انخفاض في الاحتياطي الإلزامي يؤدي إلى ارتفاع التضخم في فلسطين بمقدار ١,٩٤٤٪، وفي ما يتعلق بالتوظيفات الخارجية فإن لها تأثيراً معنوياً وطردياً على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة لأداة التوظيفات الخارجية ٠,١١٨، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ٣,٦٥ وهذا يعني أن أي انخفاض في التوظيفات الخارجية يؤدي إلى انخفاض التضخم في فلسطين بمقدار ٣,٦٥٪، وفي ما يتعلق بالتعليمات المنظمة للائتمان فإن لها تأثيراً معنوياً وعكسياً على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة لأداة الاحتياطي الإلزامي -٠,١١، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ٤,١١- وهذا يعني أن أي انخفاض في التعليمات المنظمة للائتمان تؤدي إلى ارتفاع التضخم في فلسطين بمقدار ٤,١١١٪، كما يتبين من نتائج اختبار النموذج الذي يشمل السياسة النقدية الفلسطينية أن قيمة F ٣٠,٢٧ عند مستوى معنوي أقل أو يساوي ٠,٠١٪.

جدول رقم (٥) تحليل الانحدار المتعدد للسياسة النقدية الفلسطينية على التضخم في فلسطين

B1	t(b1)	B2	t(b2)	B3	t(b3)	R2	S(e)	F	Sig
-0.041	-1.944 (0.000)	0.118	3.650 (0.000)	-0.110	-4.111 (0.000)	0.441	0.02920	30.265	<.001[b]

كما يتبين من نتائج الجدول أن النموذج لديه قدرة تنبؤية عالية على التوقعات في المدى الطويل والمدى القصير حيث بلغت قيمة S(e) ٣٪ تقريباً، وهذا يعني قدرة النموذج على التنبؤ بالتضخم في الآجل الطويل والآجل القصير.

ثانياً: تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين:

يتبين من الجدول رقم (٦) أن أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية لها تأثير كبير على التضخم في فلسطين، كما أدى ذلك إلى انخفاض في القدرة التفسيرية للنموذج بالنسبة لتأثيره على التضخم في فلسطين، حيث بلغت القدرة التفسيرية نحو ٤٣,٨٪، أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية الإسرائيلية وتأثيرها على التضخم في فلسطين، فقد بينت الدراسة أن التضخم في إسرائيل له تأثير معنوي وطردي على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة للتضخم في إسرائيل ١,٨٩٩، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ٥,٥٤٤ وهذا يعني أن أي ارتفاع في التضخم في إسرائيل يؤدي إلى ارتفاع التضخم في فلسطين بمقدار ١,٨٩٩٪، وفي ما يتعلق بعرض النقد الإسرائيلي بينت نتائج التحليل أن لها تأثير معنوي وعكسي على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة لأداة عرض النقد الإسرائيلي ٠,٢٣٧-، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ٨,٢١٦- وهذا يعني أن أي ارتفاع في عرض النقد الإسرائيلي يؤدي إلى انخفاض التضخم في فلسطين بمقدار ٨,٢١٦٪، وفي ما يتعلق بسعر الفائدة في إسرائيل لها تأثير معنوي وعكسي على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B بالنسبة لأداة أسعار الفائدة ٠,٠٣٥-، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لها تساوي ٦,٥١٢- وهذا يعني أن أي انخفاض في أسعار الفائدة في إسرائيل يؤدي إلى ارتفاع التضخم في فلسطين بمقدار ٦,٥٪، كما يتبين من نتائج اختبار النموذج، الذي يشمل السياسة النقدية الإسرائيلية أن قيمة F ٢٩,٨١٦ عند مستوى معنوي أقل أو يساوي ٠,٠١٪.

جدول رقم (٦) تحليل الانحدار المتعدد للسياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين

B1	t(b1)	B2	t(b2)	B3	t(b3)	R2	S(e)	F	Sig
1.899	5.544 (0.000)	-0.237	-8.216 (0.000)	-0.035	-6.512 (0.000)	0.438	0.02930	29.816	<.001[b]

كما يتبين من نتائج الجدول أن النموذج لديه قدرة تنبؤية عالية على التوقعات في المدى الطويل والمدى القصير حيث بلغت قيمة S(e) ٣٪ تقريباً، وهذا يعني قدرة النموذج على التنبؤ بالتضخم في الآجل الطويل والآجل القصير.

ثالثاً: تأثير السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية معاً على التضخم في فلسطين:

يتبين من الجدول رقم (٧) أن أدوات السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية لها تأثير كبير على التضخم في فلسطين، كما أدى ذلك إلى ارتفاع في القدرة التفسيرية للنموذج زيادة بنسبة ١٨,٢٪ في تأثيرهما على التضخم في فلسطين، حيث بلغت القدرة التفسيرية ٦٢٪، أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية الفلسطينية يتبين من الجدول أن أداة الاحتياطي الإلزامي والتعليمات المنظمة للائتمان لها تأثير معنوي وعكسي على التضخم في فلسطين كما بينا سابقاً في النموذج الأول حيث بلغت قيم B لهم (-٠,٢٢١ ، -٠,٠٥٩) وقيم t لهم (-٥,٣١٥ ، -٢,٤١٥) بمعنى أن أي زيادة في أو انخفاض بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة أو انخفاض في التضخم بنسبة (٥,٣١٥٪ ، ٢,٤١٥)، وأن التوظيفات الخارجية لها علاقة طردية وغير معنوية في التأثير على التضخم في فلسطين بمعنى أي ارتفاع في التوظيفات الخارجية في فلسطين بنسبة ١٪ يؤدي إلى ارتفاع التضخم في فلسطين، وهذا ناتج عن أن التوظيفات الخارجية تكون بالعملات الأجنبية.

أما بالنسبة للسياسة النقدية الإسرائيلية وتأثيرها على التضخم في فلسطين، فقد بينت نتائج التحليل أن التضخم في إسرائيل له تأثير معنوي وطردي على التضخم في فلسطين كما بينا في النموذج رقم (٢)، حيث بلغت قيمة B بالنسبة للتضخم في إسرائيل ١,٦١٨، ولعرض النقد ٠,٠٣٥، ولأسعار الفائدة في إسرائيل -٠,٠٢٦ وهي علاقة عكسية، كما بينت نتيجة التحليل أن قيمة t لأدوات السياسة النقدية الإسرائيلية التضخم في إسرائيل تساوي ٥,٣٦٦ ويتبين أن العلاقة طردية ومعنوية التضخم الإسرائيلي والتضخم في فلسطين، أي أن أي زيادة في التضخم في إسرائيل يؤدي إلى زيادة التضخم في فلسطين بمقدار ٥,٣٦٦٪، وقيمة t لعرض النقد الإسرائيلي ٠,٠٧١٨ ويتبين أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين عرض النقد في إسرائيل والتضخم في فلسطين، حيث إنه ليس لها تأثير على التضخم في فلسطين، أما في ما يتعلق بسعر الفائدة في إسرائيل، فيبين التحليل الإحصائي تأثير عكسي ومعنوي على التضخم في فلسطين، حيث بلغت قيمة B أداة سعر الفائدة الإسرائيلي -٠,٠٢٦ وأن قيمة t

تساوي ٥,٢٨٣- أي أن ارتفاع سعر الفائدة في إسرائيل بمعدل ١٪ يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في فلسطين بمعدل ٥,٢٨٣٪ وهذا يعني أن البنوك الفلسطينية تعمل على رفع سعر الفائدة في فلسطين، كما يتبين من نتائج اختبار النموذج الذي يشمل السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية أن قيمة F ٣٠,٥١٥ عند مستوى معنوي أقل أو يساوي ٠,٠١٪.

جدول رقم (٧) تحليل الانحدار المتعدد للسياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين

B1	t(b1)	B2	t(b2)	B3	t(b3)	R2	S(e)	F	Sig
-0.221	-5.315 (0.000)	0.008	0.250 (0.803)	-0.059	-2.415 (0.017)	0.620	0.02439	30.515	<.001[b]
B4	t(b1)	B5	t(b2)	B6	t(b3)				
1.618	5.366 (0.000)	0.035	0.718 (0.474)	-0.026	-5.283 (0.000)				

كما يتبين من نتائج الجدول أن النموذج لديه قدرة تنبؤية عالية على التوقعات في المدى الطويل والمدى القصير حيث بلغت قيمة S(e) ٢,٤٤٪ تقريباً، وهذا يعني قدرة النموذج على التنبؤ بالتضخم في الآجل الطويل والآجل القصير.

نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة قياس أثر السياسة النقدية الفلسطينية والإسرائيلية على التضخم في فلسطين خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠٢٢) وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- تفسر السياسة النقدية في فلسطين والسياسة النقدية في إسرائيل ما نسبته ٦٢٪ من العوامل المؤثرة على التضخم في فلسطين، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في التضخم في فلسطين يرجع السبب فيها إلى التغير الذي يحدث في أدوات السياسة النقدية الفلسطينية (الاحتياطي الإلزامي، التوظيفات الخارجية، التعليمات المنظمة للائتمان)، وأدوات السياسة النقدية الإسرائيلية (التضخم في إسرائيل، عرض النقد الإسرائيلي، سعر الفائدة في إسرائيل)، بحيث كان التأثير الأكبر للتضخم في إسرائيل، بينما كان التأثير الأقل للتعليمات المنظمة للائتمان.
- وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي الإلزامي والتعليمات المنظمة للائتمان وتأثيره على التضخم في فلسطين، حيث إن زيادة الوعاء الاحتياطي مع ثبات نسبة الاحتياطي كان له أثر كبير في زيادة حجم الاحتياطي الإلزامي وبالتالي المساهمة في تقليل معدلات التضخم في فلسطين، وهذا يتعارض مع دراسة (السيد، ٢٠١٥).
- وجـود علاقة طردية بين التوظيفات الخارجية والتضخم في فلسطين، حيث توزعت التوظيفات الخارجية بين أرصدة المصارف في الخارج، والاستثمارات في بعض الأدوات المالية، بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢١)، وبالتالي زيادة التوظيفات الخارجية ساهم في رفع معدل التضخم في فلسطين.
- في ما يتعلق بـأدوات السياسة النقدية الإسرائيلية وتأثيرها على التضخم في فلسطين، يتبين وجود علاقة طردية ومعنوية وذات دلالة إحصائية في التضخم الإسرائيلي وسعر الفائدة في إسرائيل على التضخم في فلسطين وأن أي زيادة فيهما يؤدي إلى زيادة التضخم في فلسطين.
- وجود علاقة عكسية بين عرض النقد في إسرائيل والتضخم في فلسطين، على الرغم من وجود علاقة عالية بين عرض النقد الإسرائيلي والتضخم في فلسطين وهو الأعلى

من بين المتغيرات وأدوات السياسة النقدية الإسرائيلية ويعود ذلك إلى التعامل بعملة الشيقل الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل.

التوصيات

- يـوصي الباحثان باستحداث أدوات سياسة نقدية جديدة تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني وتتوافق مع سياسات سلطة النقد الفلسطينية.
- كما يوصي الباحثان بالبحث عن مصادر جديدة للاستيراد من الدول ذات الأسعار المنخفضة نسبياً وذلك للسيطرة على تأثير التضخم الإسرائيلي على التضخم الفلسطيني، ومن الممكن أيضاً إقامة علاقات مع الدول والحصول على امتيازات على أسعار الواردات.
- زيادة الإنتاج الفلسطيني والاعتماد على المنتجات المحلية للتقليل من حجم الواردات من إسرائيل.
- زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي للتأثير على العرض النقدي وبالتالي تقليل التضخم في فلسطين.
- ضرورة تعاون المصارف التجارية مع سياسات سلطة النقد الفلسطينية، خاصة في الاحتياطات النقدية والتوظيفات الخارجية للحد من الفجوة التضخمية.

المصادر والمراجع

أمينة، دبات، محمد، بن سعيد، (٢٠٢٠).السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر-دراسة قياسية-.

193.194.79.137/bitstream/123456789/3246/1/DS_Seco_Debbat_Amina.pdf

أحمد، شعبان، محمد، علي، (٢٠٠٧). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي.

«انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصر في" by أحمد شعبان محمد على (pua.edu.eg)

محمدين، عبد الهادي، أبو العز، (٢٠١٦). أثر السياسة النقدية والمالية على معدل التضخم في السودان دراسة قياسية للفترة (١٩٨٩-٢٠١٣). مجلة العلوم الاقتصادية

Microsoft Word - ????? ????? ??????? 2016 - ?????? (sustech.edu)

Article_Standard (cerist.dz)

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر، ٢٠٠٣، (ص١٣)

أمين حسن عمر، أصول السياسات، دراسة موضعية في أصول الفقه للسياسات العامة في الدول الإسلامية المعاصرة، (الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية ،٢٠٠٤ م)، ص٢

عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة،٢٠٠٥م)، ص١

بن البار، (٢٠١٧). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٤م) ص ١٦٨.

عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، الخرطوم: مطابع السودان للعملة، ٢٠٠٥م، ص(٤٨-٤٩)

ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٩م)، ص (٢٥٦ – ٢٥٩)

محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨م، ص٢٧٩

عثمان يعقوب محمد، النقود والسياسة النقدية، ص (١٦٠ – ١٦١)

أسامة حامد، السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة –ورقة نقاش-: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دحماني، ر .(٢٠١٨). أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر ١٩٨٠_٢٠١٧ مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة آكلي محند أو الحاج.

قردة، و.(٢٠١٣). (دور السياسة الجبائية في معالجة مشكل التضخم مذ كرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

زعيتري، س. شعبان, ا.شويكات م .(٢٠٢٠). (أثر السياسة النقدية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ مجلة الدراسات العدد الاقتصادي.٢٣٧,

سيد اعمر، ز .(٢٠١٨). (انعكاسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خال (١٩٨٦_٢٠١٦) أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

حدادي، ع. (٢٠١٧(. (دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية خلال(٢٠٠٠_٢٠١٤). أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

محمد القطابري، (٢٠١١) دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية تحليلية وقياسية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، اقتصاد دولي.

ليلى السيد، (٢٠١٥). قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٢م) رسالة ماجستير-جامعة شندي، السودان.

Einzing .)1964(.monetary policy Means and end .Middlesex: penguin Book Harnonsdworth.

Ahiabor,G.(2013). The Effects of Monetary Policy on Inflation in Ghana. P O Box 2305, Tema.Ghana.

Royande,S.(2022). Monetary policy effects on inflation. Monetary policy effects on inflation - Saeed Royande

Bank Of Israel, 2017 . Monetary policy report for the second half of 2017 . 48 February 2018 .

Wayne Robinson and John W.Robinson (1997), THE TRANSMISSION MECHANESM OF MONETARY POLICY IN THE JAMAICAN ECONOMY-Annual Conference of the Caribbean centre for monetary Studies, 1997.

سياسات شركات الإقراض الصغير في فلسطين

زكريا السرهد*

مرت فكرة الإقراض الصغير في فلسطين بمراحل تنظيمية عدة، كانت بداياتها قد أخذت تظهر بوضوح خلال ثمانينيات القرن الماضي، حين ازدادت الحاجة إلى إيجاد مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر قاعدة أساسية لعملية التشغيل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، وبدأت تطرح بعض المؤسسات الإقراض على نطاق صغير، ضمن مجموعات على شكل تعاونيات،[1] ودخلت مرحلة جديدة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث أصبح هناك اهتمام عالمي بتقديم الدعم المالي والاقتصادي للفلسطينيين، وتقديم مساعدات لمؤسسات أهلية تقوم بتوفير خدمة تمويل أصحاب المشاريع القائمة أو الجديدة، وبالتالي كانت تشكل بديلاً عن المصارف التي لم تكن موجودة بقرار من الاحتلال الإسرائيلي. ومع نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، دخلت عمليات الإقـراض الصغيرة مرحلة تنظيمية أكثر وضوحاً، ومع بدء المصارف بالعمل، وتوفير التمويل للمشروعات الكبيرة والمتوسطة، أخذت بعض المؤسسات التي كانت تعمل في الإقراض الصغير بالتوجه نحو سد الفجوة بتوفير التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين لا يتمكنون من الحصول عليه من خلال المصارف، وأخذت تلك المؤسسات وبدعم مالي من المانحين بالتوسع والازدياد، وتم تأسيس الشبكة الفلسطينية للإقراض

*باحث متخصص في السياسات العامة

الصغير ومتناهي الصغير عام ٢٠٠٢ كممثل للمؤسسات التي تعمل في الإقراض الصغير، التي تستهدف الفئات المهمشة، من خلال مجموعة من الأهداف التنموية التي تبنتها، كالتمكين الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة الفقر، والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

اعتمد إطار سياسة التمويل الصغير في العام ٢٠١٠، وفق استراتيجية لتعزيز صناعة التمويل الصغير في فلسطين التي أطلقتها سلطة النقد الفلسطينية، بدعم من مجموعة البنك الدولي. وفي العام ٢٠١٢، تم تنظيم قطاع الإقراض الصغير من خلال إصدار تعليمات بتسجيل مؤسسات الإقراض الصغير كشركات إقراض متخصصة تحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية ورقابتها وتنظيمها، التي ترى بضرورة العمل على تحسين سبل وصول الفلسطينيين إلى التمويل، وأن وجود قطاع التمويل الصغير يساعد العملاء ذوي الدخل المنخفض، ويساهم في التقليل من نسبة الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية بشروط مناسبة وميسرة، الأمر الذي يمكّن العديدين من تنمية أنشطة أعمالهم وتطويرها، وضمان استقرار مالي معقول، بشروط تجمع بين المرونة والقوة، تمكّن العملاء من الحصول على هذا التمويل.[٢]

أهمية قطاع الإقراض الصغير:

يوجه قطاع الإقراض الصغير بشكل أساسي إلى الفئات المهمشة خاصة الفقراء، وتنبع أهميته من أن هذه الشريحة من الفقراء لديها القدرة على تنظيم المشاريع ويمكن مساعدتها على إقامة مثل تلك المشاريع والأنشطة الاقتصادية وإدارتها للتخفيف من حدة الفقر أو الخروج من حالة الفقر بحد ذاتها، وتحسين مستوى معيشتها بشكل مستديم، بدلاً من تقديم المساعدات المباشرة العينية والمالية.[٣]

ترتكز هذه الرؤية على التحول من المستوى الإغاثي إلى المستوى التنموي، بهدف إحداث تغيير جذري في حياة الفقراء، واستثمار قدراتهم في الحصول على مصدر دخل كافٍ يغنيهم عن الاستمرار في الحاجة إلى المساعدات المباشرة، وإخراجهم من حالة الفقر.

وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه العام الدولي للإقراض البالغ الصغر؛ لمجابهة القيود التي تحول دون مقدرة ذوي الدخل المحدود على المشاركة في القطاع المالي، حيث اتفق رؤساء الدول والحكومات وممثلوها في القمة التي عقدت في ذلك العام على أهمية تطوير قطاع الإقراض الصغير، وتوسيع الخيارات أمام الفقراء في الحصول على الخدمات المالية.[٤]

يشكل التمويل الصغير أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل نسبة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في البلدان النامية، وتنبع الأهمية الخاصة للإقراض

الصغير في فلسطين من طبيعة تركيبة الاقتصاد الذي يرتكز إلى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تمثل أكثر من ٩٥٪ من مكوناته، وتشكل مصدراً أساسياً يساهم في دفع النمو الاقتصادي، وتشغيل ٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وأن أغلب أصحاب تلك المشاريع غير قادرين على الحصول على التمويل المصرفي والاقــتراض من المصارف، وبالتالي تشكل مؤسسات الإقراض الصغير منفذاً مهماً للحصول على الخدمات المالية.[٥]

شركات الإقراض الصغير في فلسطين:

اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية إطار سياسة التمويل الصغير في العام ٢٠١٠، بدعم من البنك الدولي، وجرى إطلاق استراتيجية لتعزيز صناعة التمويل الصغير في فلسطين. بلغ عدد مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين ٩ مؤسسات مرخصة من سلطة النقد، منها مؤسستان مسجلتان كشركتين غير ربحيتين، وست مؤسسات مسجلة كشركات ربحية، ودائرة التمويل الصغير التابعة لوكالة الغوث كمؤسسة دولية، تعمل وفق مذكرة تفاهم موقعة مع سلطة النقد الفلسطينية. وبلغ عدد الفروع والمكاتب ٩٩. ويتضمن الجدول الآتي رقم (١) بعض المعلومات الأساسية حول تلك الشركات كأسمائها وعدد فروعها ومكاتبها وبعض المعلومات الأخرى حتى الربع الثاني من العام ٢٠٢٢.

جدول رقم (١)

شركات الإقراض الصغير[٦]

الاسم	عدد الفروع	عدد الموظفين	عدد القروض النشطة	قيمة المحفظة الإجمالية $ ٢٠٢٢
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	٨	٥٣	٣١١٢	١٤٣١٧٩٧٠
شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	١١	٤٤	٢٧٦٨	٣٥٦٨٢٨٠
الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن	٣٥	٢٦٩	٢٦٢١٥	١٥٠٣٣٥٣٣١
شركة أكاد للتمويل والتنمية	٨	٤٦	٣١٣٢	١١٤٠٣٢٢٩
شركة أصالة للتنمية والإقراض	٧	٥٥	٣٠٧٠	١٣٦١٣٥٠٠
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	١٠	١٢٩	١٤٨٦٠	٥٥٣٩٦٩٣٩
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٨	٧٠	١٧٢١	٣٨٨٠٢٢٤٣

دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث	١١	١٥٧	١٢٤٧١	١٢٥٧٥٥٧٢
شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي	١	١٤	١٠٩	٢٧٦٠١١٩
المجموع	٩٩	٨٣٧	٦٧٤٥٨	٣٠٢٧٧٣١٨٣

ومنذ عام ٢٠١٠ زاد عدد العملاء النشطين في قطاع الإقراض الصغير بأكثر من الضعف، وتجاوزت معدلات النمو ١٤٪ سنوياً، من خلال ٩ شركات تخدم نحو ٦٨ ألف مقترض نشط، وبلغت قيمة المحفظة القائمة نحو ٢٧٠ مليون دولار أميركي عام ٢٠١٩، و٣٣٦,٢ مليون دولار أميركي عام ٢٠٢٠ [٧]، إلا أنها تراجعت إلى نحو ٣٠٢ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢٢ وفق البيانات في الجدول (١). فيما ارتفع متوسط حجم القروض القائمة من ٣٢٢٥ دولاراً عام ٢٠١٨ إلى نحو ٧٤٩٥ دولاراً في العام ٢٠٢٢.

مساهمة شركات الإقراض الصغير في التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (٢)

المحفظة المالية القائمة لدى شركات الإقراض الصغير (بالمليون دولار)[٨]

الشركة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٢	نسبة التغير
الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن	١١٣,٦	٩٧,٩	١٥٠,٣	٣٢٪ +
دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث	١٥,٨	١٤,٨	١٢,٨	١٩٪ -
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	٥١,٥	٥٣,٥	٥٥,٤	٨٪ +
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٢٢,٣	٢٠,١	٣٨,٩	٧٤ +
شركة أصالة للتنمية والإقراض	١٥,٥	١٥,٣	١٣,٦	١٤٪ -
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	١٥,٢	١٤,٥	١٤,٣	٦٪ -
شركة أكاد للتمويل والتنمية	١٣,٢	١٢,٤	١١,٤	١٤٪ -
شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	٨,٣	٦,٦	٣,٧	٥٥٪ -
شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي	-	-	٢,٨	-
المجموع	٢٤٠	٢٣٥,١	٣٠٣	٢٦٪ +

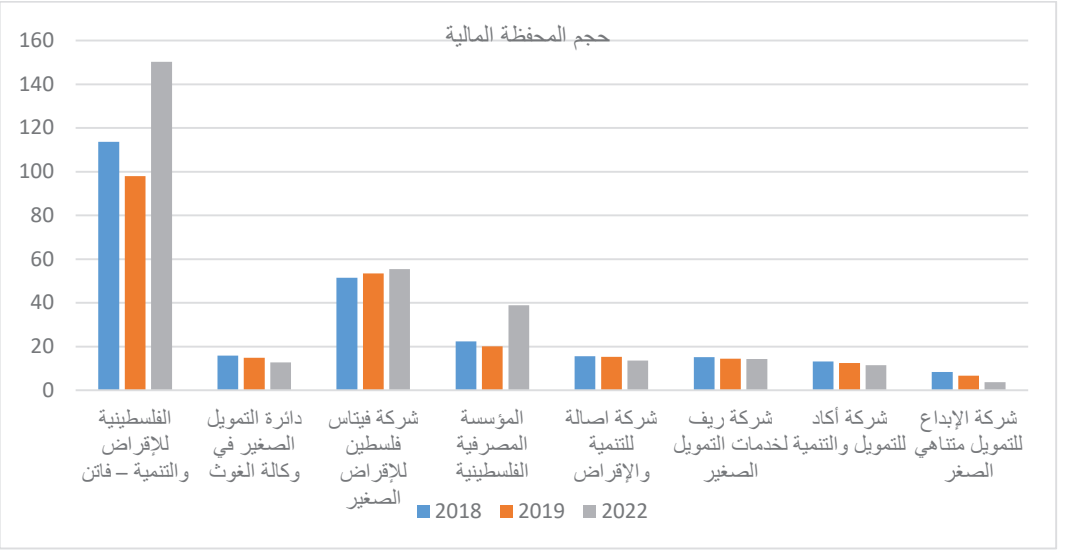

نلاحظ أن إجمالي المحفظة المالية القائمة قد تراجعت من نحو ٢٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٨، إلى ٢٣٥,١ مليون عام ٢٠١٩، أي ما نسبته ٢٪ من إجمالي المحفظة المالية القائمة لشركات الإقراض، فيما أنها زادت لتصل إلى ٣٠٣ ملايين دولار تقريباً من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٢، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٢٦٪؛ مما يشير إلى تطور في عمل هذه الشركات استناداً إلى مؤشر قيمة المحفظة المالية القائمة.

بمقارنة المحفظة المالية القائمة لدى شركات الإقراض - التي بلغت ٣٠٣ ملايين دولار عام ٢٠٢٢ - بإجمالي محفظة التسهيلات لدى المصارف، التي تبلغ ١٠,٥ مليار دولار للعام نفسه، فإن النسبة تكون ضئيلة جداً، حيث تشكل ما نسبته ٣٪ فقط مقارنة بالمصارف.

جدول رقم (٣)

القروض النشطة لدى شركات الإقراض الصغير[٩]

الشركة	القروض النشطة ٢٠١٨	القروض النشطة ٢٠١٩	القروض النشطة ٢٠٢٢	نسبة التغير خلال جميع الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)
الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن	٤٠٧١١	٣٣٣٧٣	٢٦٢١٥	٣٦٪-
دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث	١٦٣٢٦	١٦٢٢٧	١٢٤٧١	٢٤٪-
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	١٠٣٨٢	١١٢١٨	١٤٨٦٠	٤٣٪ +

المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٦٨٧	١٠٠٥	١٧٢١	٪١٥١ +
شركة أصالة للتنمية والإقراض	٥٤٠٤	٥٣٠٥	٣٠٧٠	٪٤٣-
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	٣٦١٤	٣٨٢٧	٣١١٢	٪١٤-
شركة أكاد للتمويل والتنمية	٤٦١٣	٤٢١٤	٣١٣٢	٪٣٢-
شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	٦١٦١	٤٤١٨	٢٧٦٨	٪٥٥-
شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي	-	-	١٠٩	-
المجموع	٨٩١٣٢	٨٠٥٧٧	٦٧٦٢٣	٪٢٤

إلا أنه وفق مؤشر العملاء النشطين، وهم الأشخاص الحاصلون على قروض من تلك الشركات، فإننا نلاحظ أن عدد الأشخاص الحاصلين على قروض من تلك الشركات عام ٢٠١٨ كان ٨٩١٣٢، بينما تراجع هذا العدد إلى ٨٠٥٧٧ في العام ٢٠١٨، بنسبة ٩,٦٪، كما تراجع عدد الأشخاص المقترضين عام ٢٠٢٢ حيث بلغ ٦٧٦٢٣، بنسبة ٢٤٪ عن العام ٢٠١٨، خلال أربع سنوات، وهذا مؤشر على تراجع واضح في عمليات التمويل والإقراض الصغير.

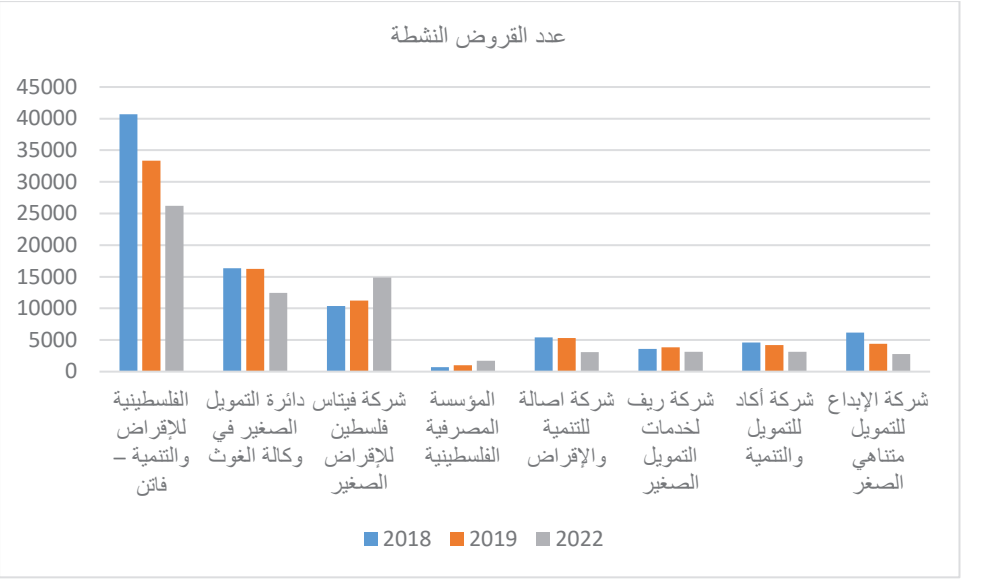

ونلاحظ من البيانات في الجدول أن عدد العملاء النشطين تراجع لدى ٦ شركات، بينما ازداد عدد العملاء النشطين لدى شركتين، وقد قادت كل من شركة فاتن ودائرة التمويل الصغير في الأونروا هذا التراجع، حيث إنهما تشكلان ما نسبته ٦٤٪ من إجمالي عدد القروض النشطة في العام ٢٠١٨، وما نسبته ٦٢٪ من إجمالي عدد القروض النشطة في العام ٢٠١٩، وما نسبته ٥٧٪ من إجمالي عدد القروض النشطة في العام ٢٠٢٢. إلا أن هذا التأثير لدى الشركتين قد كسرت حدته إثر الزيادة الواضحة في عدد القروض النشطة لدى شركة فيتاس في العام المذكور، التي بلغت ١٤٨٦٠ قرضاً نشطاً.

يمكن تفسير الزيادة في قيمة إجمالي المحفظة المالية القائمة لشركات الإقراض الصغير، وتراجع إجمالي عدد القروض النشطة خلال السنوات الأربع الماضية، بأنه قد يعود إلى زيادة حجم القروض بحد ذاتها، حيث ارتفع متوسط حجم القروض القائمة من ٣٢٢٥ دولاراً عام ٢٠١٨، إلى نحو ٧٤٩٥ دولاراً عام ٢٠٢٢ [١٠]، إذ لا يمكن النظر إلى التراجع في عدد القروض النشطة بمعزل عن زيـادة متوسط حجم القروض الممنوحة.

جدول رقم (٤)

عدد الموظفين في شركات الإقراض الصغير

سنوات مختارة[١١]

الشركة	عدد الموظفين ٢٠١٨	عدد الموظفين ٢٠١٩	عدد الموظفين ٢٠٢٢	نسبة التغير
الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن	٢٩٢	٣٠٧	٢٦٩	٨٪-
دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث	١٨١	١٦٩	١٥٧	١٣٪-
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	١٢٧	١٣٠	١٢٩	٢٪ +
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٤٦	٤٨	٧٠	٥٢٪ +
شركة أصالة للتنمية والإقراض	٥٥	٥٥	٥٥	٠٪
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	٦٠	٥١	٥٣	١٢٪-
شركة أكاد للتمويل والتنمية	٥٧	٥٣	٤٦	١٩٪-

شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	٨٥	٨٦	٤٤	-٤٨٪
شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي	-	-	١٤	-
المجموع	٩٠٣	٨٩٩	٨٣٧	-٧٪

ونلاحظ وفق البيانات في الجدول أن أعلى نسبة تغير كانت لدى المؤسسة المصرفية الفلسطينية، حيث ازداد عدد الموظفين من العام ٢٠١٨ ولغاية الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ بما نسبته ٥٢٪، وكانت أعلى نسبة تراجع في عدد الموظفين لدى شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغير، حيث بلغت ٤٨٪.

سياسات شركات الإقراض الصغير لتعزيز الشمول المالي:

تشير نتائج الدراسة التي تم إعدادها عام ٢٠١٦ حول الشمول المالي في فلسطين إلى أن نسبة الذين حصلوا على قروض من شركات الإقراض الصغير من الأفراد البالغين قد بلغت ٢,٩٪، وهو ما يشير إلى ضعف الدور الذي تلعبه تلك الشركات في القطاع المالي،[١٢] وفي توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل النشاطات الأخرى الاستهلاكية. إن إحدى نقاط الضعف التي تواجه التمويل الصغير تتمثل في الفجوة القائمة بين الجنسين في الحصول على التمويل بشكل عام،[١٣] إلا أنه في الجانب المتعلق بالقروض التي تم الحصول عليها من شركات الإقراض الصغير، كانت الفجوة بين النساء والرجال تشكل ما نسبته ٠,٢٪. فقد شكلت القروض التي حصلت عليها نساء ٢٪ من مؤشرات الشمول المالي، مقابل النسبة العامة ٤٪، وذلك في العام ٢٠١١، بينما شكلت القروض التي حصلت عليها نساء ٣٪ من مؤشرات الشمول المالي، مقابل النسبة العامة ٤٪، وذلك في العام ٢٠١٤. وترتفع النسبة لدى النساء في العام ٢٠١٧، بنسبة ٣٪، مقابل النسبة العامة ٥٪ من مؤشرات الشمول المالي.[١٤]

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية حول مؤشرات الشمول المالي، أيضاً، إلى أن نسبة عدد المقترضين من النساء عام ٢٠١٩ قد بلغت ٥٪، مقابل ١٥٪ من الذكور، وتراجعت هذه النسبة إلى ٤٪ عام ٢٠٢٠، بينما بقيت نسبة الذكور دون تغيير، وفي العام ٢٠٢١ بقيت نسبة النساء ٤٪، وتراجعت نسبة الذكور إلى ١٤٪. وبلغت حصة النساء من الإقراض المتخصص الصغير ٣٤٪، وبلغت حصة النساء من المحفظة المالية ٢٧٪، وبلغت نسبة النساء المستفيدات من صندوق استدامة ١٩٪. بينما بلغت نسبة ممتلكي حساب بنكي من الذكور ٦٢٪ مقابل

٣٨٪ من الإناث عام ٢٠٢١. [١٥]

وفق رؤية سلطة النقد الفلسطينية، هناك شريحة من السكان ما زالت غير مخدومة من قطاع التمويل الصغير، وتشير التقديرات بناءً على دراسة شاملة للقطاع المذكور إلى أن ما يقارب ٣٣٠ - ٤٣٠ ألف مقترض محتمل من قطاع التمويل الصغير في السوق، كما أشارت الدراسة إلى أن ما بين ٢٤٥ - ٣٤٥ ألف من هؤلاء لا يتم تقديم خدمات مالية لهم، وتقدر الفجوة المحتملة في السوق بما بين ٦٣٠ -٩٠٠ مليون دولار، وهو ما يعني أن التمويل الصغير لديه فرصة للاستفادة، والعمل على سد تلك الفجوة.[١٦]

كما أن إحدى مؤشرات الشمول المالي في فلسطين تفيد بأن ١٠٪ من النساء فوق عمر ١٥ عاماً يمتلكن حسابات مصرفية في العام ٢٠١١، وارتفعت النسبة إلى ٢١٪ عام ٢٠١٤، ثم انخفضت إلى ١٦٪ عام ٢٠١٧ [١٧]. ووفق إحصائيات سلطة النقد فقد بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي واحد ٤٩٪ من إجمالي عدد البالغين، وتشكل النساء ٣٢٪ من هذه النسبة، ما يعني أن ١٥,٧٪ من النساء يمتلكن حسابات مصرفية، مقابل ٣٣,٣٪ من الذكور.[١٨] (هذه الأرقام لا تتوافق مع أرقام أخرى نشرتها سلطة النقد، التي تشير إلى أن ٦٠٪ من البالغين يملكون حساباً مصرفياً).[١٩]

وهذا يعني أن النساء يكن أقل قدرة على الوصول إلى النظام المصرفي، وهو أهم أساسيات القدرة على النفاذ إلى خدمة الاقتراض، سواء من المصارف أو شركات الإقراض الصغير. بينما تشير البيانات إلى أن نسبة المقترضين من شركات الإقراض الصغير من النساء وصلت إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٧ [٢٠]، وارتفعت إلى ٣٧٪ عام ٢٠١٨، لكنها تراجعت بشكل طفيف إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٩، وتراجعت خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ إلى ٣٢٪،[٢١] وهو ما يعني أن شركات الإقراض لم تحدث اختراقاً بشأن سياساتها المعلنة بأنها تسعى إلى تمكين النساء اقتصادياً من خلال توفير التمويل الصغير، وأنها تسعى فعلياً إلى زيادة نسبة النساء لتصل إلى ٥٠٪ من إجمالي عدد المقترضين المستفيدين من برامجها المختلفة.

تقوم شركات الإقراض الصغير بالعمل على المساهمة في تعزيز الشمول المالي، حيث إن الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) أعلنت عن سعيها إلى إيجاد نظام شمول مالي متكامل لتحسين جودة حياة الفلسطينيين، وفي هذا الإطار تقوم بتعزيز الشمول المالي عن طريق نشر نشاطاتها في أكثر من ٥٠٠ موقع جغرافي في فلسطين، إلى جانب تطوير قنواتها الرقمية التي تمكن الراغبين في التقدم بطلب

الحصول على قرض من أي مكان عن طريق تعبئته إلكترونياً عبر موقعها الإلكتروني.[٢٢]

سياسات شركات الإقراض الصغير لتمكين النساء اقتصادياً:

تشير دراسة الشمول المالي التي قامت بها سلطة النقد الفلسطينية إلى تدني الوصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية في فلسطين، كما أن هناك فجوة كبيرة في هذا الإطار تبعاً للنوع الاجتماعي، حيث بلغت ٢٦,٧ نقطة مئوية لصالح الذكور، من حيث امتلاك واستخدام الخدمات المالية، وتنطبق هذه الفجوة في امتلاك الحساب المصرفي أو استخدامه على جميع الخدمات والمنتجات المصرفية الأخرى، لكن الفروق بين الذكور والإناث في الحصول على القروض من شركات الإقراض الصغير قليلة جداً، حيث تبلغ ٢,٨٪ للذكور، و٣٪ للإناث، ويعود ذلك إلى اهتمام مزودي خدمة الإقراض الصغير بالنساء.[٢٣]

تعتبر حصة النساء من القروض، وحصة النساء من المحفظة المالية لشركات الإقراض الصغير من أقوى المؤشرات على سياسات تلك الشركات نحو تمكين المرأة اقتصادياً، وتشير إلى أن متوسط حصة النساء من القروض قد بلغ نحو ٣٣٪ من إجمالي حجم القروض عام ٢٠٢٢، وهذا بعيد نسبياً عن الهدف الذي وضعته سلطة النقد الفلسطينية بوصول النساء إلى ٥٠٪ من حجم الإقراض، إذ إن متوسط حصة النساء من المحفظة المالية يصل إلى نحو ٢٧٪ من إجمالي المحفظة، وهذا يعني أن هناك فجوة بين حصة النساء من القروض، وحصة النساء من إجمالي المحفظة المالية، فالنساء يحصلن على نحو ٣٣٪ من عدد القروض، إلا أن حجم القروض كقيمة مالية أقل مقارنة بالذكور.

وفي إطار سياسات تمكين المرأة اقتصادياً من خلال الاستفادة من الخدمات التمويلية التي تقدمها شركات الإقراض الصغير، أطلقت سلطة النقد والاتحاد الفلسطيني لشركات الإقـراض الصغير (شراكـة) برنامجاً حول تعزيز دور المرأة في قطاع الإقراض المتخصص الصغير، في إطار العمل على تحقيق أهداف استراتيجية عمل الإقراض الصغير والمتخصص بوصول النساء إلى ما نسبته ٥٠٪ من مستفيدي الإقراض المتخصص.[٢٤]

تشير البيانات إلى أن عدد المشاريع التي تمتلكها النساء الحاصلات على قرض من مؤسسات الإقراض نحو ٧٠٢٨ عام ٢٠١٩، وتراجعت عام ٢٠٢٠ إلى ٦٥٨٢، وفي العام ٢٠٢١ تراجعت إلى ٥٨٩٨. أما نسبة التسهيلات الممنوحة للمشاريع التي تمتلكها إناث فقد شكلت ٦,٦٪ عام ٢٠١٩، وتراجعت عام ٢٠٢٠ إلى ٥,٤٪، وفي العام ٢٠٢١ تراجعت النسبة بشكل أكبر لتصل إلى ٤٪.[٢٥]

إلا أن شركات الإقراض الصغير وسلطة النقد والاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغير يسعون إلى زيادة نسبة استفادة النساء من الخدمات المالية التي تقدمها تلك الشركات. حيث أعلن الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) وخمس شركات إقراض متخصص وهي (فاتن، أصالة، آكاد، ريف، فيتاس)، عن تبني سياسة النوع الاجتماعي، الهادفة إلى مأسسة قضايا النوع الاجتماعي ودمجها كنهج أصيل في شركات الإقـراض، سعياً لتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجة أي فجوات في هذا الخصوص.[٢٦]

أطلقت سلطة النقد برنامج «استدامة»، الذي يهدف إلى توفير التمويل للمشاريع متناهية الصغر، ومن ضمن أهدافه تطوير المشاريع التي تتملكها النساء وتطوير منتجات ومشروعات تراعي النوع الاجتماعي وخلق منافذ خاصة للنساء.[٢٧]

كما تعمل مؤسسة فاتن للإقراض والتنمية على تعزيز الاستجابة للبرامج المخصصة للنساء عن طريق تطوير أنظمة جديدة ومشاريع الأعمال ونماذج مؤسسية، واستخدام تقنيات حديثة بهدف الوصول إلى العملاء من النساء في أماكن إقامتهن. كما تقوم مؤسسة فيتاس بتحديث أنظمتها الداخلية ومدونة سلوكها للتأكد من مدى تواؤمها مع السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي.[٢٨] ومن خلال مراجعة المحتوى الإلكتروني لمواقع شركات الإقراض الصغير، فقد تضمنت تخصيص برامج قروض للنساء، ضمن إجراءات تفضيلية من حيث الضمانات وأسعار الفوائد على القروض، وهذا من شأنه أيضاً أن يساهم في تمكين النساء اقتصادياً وإقامة المشاريع الإنتاجية الخاصة بهن، وتحقيق الاستقلالية المالية.

وحول مؤشرات تمكين النساء في شركات الإقراض الصغير من حيث المساهمة في التنظيم الإداري والوظيفي للمؤسسة، تشير بيانات خمس شركات إقراض إلى أن حصة النساء من الوظائف في تلك الشركات تبلغ نحو ٥١٪، وهو من المؤشرات الأساسية على تمكين المرأة من خلال المساهمة في العمل الإداري والتنظيمي في شركات الإقراض الصغير، إلا أننا نلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى المنصب الوظيفي؛ قلت نسبة النساء اللواتي يشغلن تلك المناصب الوظيفية، حيث إنه لا توجد امرأة تشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في أي من تلك الشركات، لكنها تشغل ١٧٪ من إجمالي عضوية مجالس الإدارة في تلك الشركات، و٢٧٪ في عضوية اللجان، و٣١٪ في وظائف الإدارة العليا.*

* تم الحصول على هذه البيانات من خلال مراجعة البيانات التي توفرها المواقع الإلكترونية لشركات الإقراض الصغير.

سياسات شركات الإقراض الصغير نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية:

تساهم عملية الإقراض بشكل عام في النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على زيادة الإنتاجية وزيادة فرص العمل والحد من البطالة، كما أنها ترفع من القوة الشرائية، وتزيد من استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.[٢٩]

من الأهداف التي أعلنت عنها شركات الإقراض الصغير في سياساتها أنها تسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وذلك عن طريق طرح قروض صغيرة لتمويل المشاريع الإنتاجية التشغيلية، إلى جانب القروض ذات الأهداف الاجتماعية، التي تشمل مختلف مناحي الحياة، حيث تتنوع البرامج التي تقدمها شركات الإقراض الصغير بين برامج لتمويل المشاريع الإنتاجية، وبرامج لتمويل المشاريع الاستهلاكية.

في هذا الإطار، تشير البيانات إلى أن معظم المنشآت الصغيرة تعاني ضعفاً في الوصول إلى التمويل من قنوات رسمية، ففي حزيران ٢٠١٦ وصل عدد القروض الممنوحة لمثل تلك المشاريع نحو ٤٤ ألف قرض، فقد شكلت هذه القروض ما نسبته ١٧٪ من إجمالي حجم محفظة الإقراض الكلية الممنوحة لتلك المنشآت. وبالنظر إلى حجم مشاركة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي والتمويل المتدفق إليها، فهو لا يتناسب وأهمية مشاركتها في الاقتصاد ككل، وهذا يعيق من نموها وتطورها، حيث إن معظمها يحصل على القروض من شركات الإقـراض الصغير، التي تقدم لها قروضاً صغيرة نسبياً، فهي غير قادرة على الوصول إلى الاقتراض من خلال المصارف التي تتشدد في شروط الإقراض، فالضمانات التي تطلبها تلك المصارف عالية جداً.[٣٠]

جدول رقم (٥)

توزيع القروض القطاعي لشركات الإقراض الصغير[٣١]

القطاع	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الزراعة	٪١١,٧	٪١٢,٤	٪١١,٤	٪١١,٤	٪١١,٣
الصناعة والتعدين	٪٥,٦	٪٦,١	٪٦,٣	٪٥	٪٥,٤
العقارات	٪٢٩,٥	٪٢٩,٧	٪٣٢,٤	٪٣٢,٧	٪٣١,٥
التجارة	٪٢٧,١	٪٢٧,٧	٪٢٧,٩	٪٢٩,٥	٪٢٩,٦
المرافق العامة والخدمات	٪٩,١	٪١٠,١	٪١١,٣	٪١١,٩	٪١٠,٨
السياحة	٪٥	٪٤	٪٢,٥	٪١,٦	٪١,٣
الاستهلاك	٪١٢	٪٩,٨	٪٨,٢	٪٧,٩	٪١٠,١

توزعت القروض التي تقدمها شركات الإقـــراض الصغير على مختلف الأنشطة الاقتصادية في العام ٢٠٢١، فقد استمر القطاع العقاري في الاستحواذ على النسبة الأكبر، التي وصلت إلى ٣١,٥٪ من إجمالي المحفظة المالية، يليه في ذلك القطاع التجاري بنسبة ٢٩,٦٪، والقطاع الزراعي بنسبة ١١,٣٪، وقطاع الخدمات العامة بنسبة ١٠,٨٪، بينما كانت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الاستهلاكي ١٠,١٪، والقطاع الصناعي بنسبة ٥,٤٪، والقطاع السياحي بنسبة ١,٣٪.[٣٢] إن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الاستهلاكي تعتبر منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا من المؤشرات الرئيسة على توجه شركات الإقراض نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية، وفقاً للرؤية والأهداف التي أعلنت عنها، إلا أنه عند النظر إلى نسبة الاقتراض لمختلف القطاعات، فإن كلاً من القطاعات التجارية والزراعية والصناعية والسياحية والخدمات العامة تشكل ما مجموعه ٥٨,٤٪ من إجمالي القروض المقدمة لمختلف القطاعات، حيث إن القطاعات المذكورة هي التي من الممكن أن تساهم بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية، مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة القطاع الاستهلاكي.

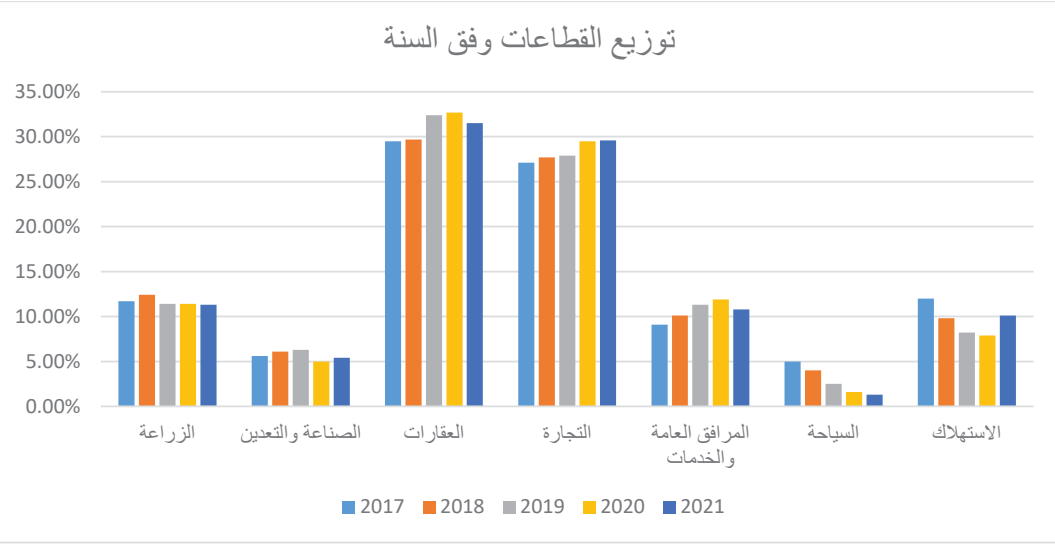

ومن خلال تتبع التغيرات على نسبة القروض في مختلف القطاعات من العام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠٢١ نلاحظ أن أعلى نسبة تغير كانت في القروض المقدمة لقطاع السياحة، حيث تراجعت من ٥٪ في العام ٢٠١٧، إلى ١,٣٪ في العام ٢٠٢١، بينما كانت أقل نسبة تغير في نسبة القروض تلك المقدمة لقطاع الزراعة، حيث كانت النسبة في العام ٢٠١٧ نحو ١١,٧٪، وتراجعت في العام ٢٠٢٢ إلى ١١,٣٪. وإجمالاً يمكن القول إن التغيرات على مختلف القطاعات في عدد القروض المقدمة لها هي تغيرات طفيفة. وإذا نظرنا إلى قطاع الاستهلاك نجد أنه كان بنسبة ١٢٪ من إجمالي القروض التي قدمتها شركات الإقراض الصغير في العام ٢٠١٧، وتراجع إلى ٩,٨٪ في العام ٢٠١٨ بنسبة ٢٧٪، وإلى ٨,٢٪ عام ٢٠١٩، وبنسبة ٣٢٪ عن العام ٢٠١٧، واستمر في التراجع إلى ٧,٩٪ عام ٢٠٢٠، أي بنسبة ٣٤٪، إلا أنه عاد إلى الارتفاع عام ٢٠٢١، حيث بلغت نسبة قطاع الاستهلاك من إجمالي القروض لمختلف القطاعات نحو ١٠,١٪، وهو ما يشكل تراجعاً بنسبة ١٦٪ عن العام ٢٠١٧، وهذا يشير إلى أن سياسات شركات الإقراض حول التقليل من القروض الاستهلاكية، وزيادة القروض الإنتاجية لم تكن فعالة بشكل كافٍ.

تلعب شركات الإقراض دوراً مهماً في المساهمة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال خلق فرص عمل مباشرة في المؤسسات نفسها، سواء أكانت وظائف إدارية أو موظفي إقراض وغيرها من الوظائف، ويشير الجدول الآتي إلى حجم الوظائف التي وفرتها شركات الإقراض في العام ٢٠٢٢:

جدول رقم (٦)

عدد الموظفين في شركات الإقراض[٣٣]

الشركة	عدد الموظفين ٢٠١٨	عدد الموظفين ٢٠١٩	عدد الموظفين ٢٠٢٢
الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن	٢٩٢	٣٠٧	٢٦٩
دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث	١٨١	١٦٩	١٥٧
شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير	١٢٧	١٣٠	١٢٩
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	٤٦	٤٨	٧٠
شركة أصالة للتنمية والإقراض	٥٥	٥٥	٥٥
شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	٦٠	٥١	٥٣

شركة أكاد للتمويل والتنمية	٥٧	٥٣	٤٦
شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	٨٥	٨٦	٤٤
شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي	-	-	١٤
المجموع	**٩٠٣**	**٨٩٩**	**٨٣٧**

تساهم شركات الإقــراض في تشغيل ما مجموعه ٨٣٧ موظفاً وموظفة بشكل مباشر، ونلاحظ أن هذا العدد قد تراجع من ٩٠٣ موظفين كما في الربع الثاني من العام ٢٠١٨، إلى ٨٣٧ كما في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠، ويعود ذلك في أغلب الأسباب إلى تداعيات جائحة كورونا، وتشكل نسبة التراجع ما قيمته ٧٪ من إجمالي عدد الموظفين. بينما تشغل المصارف نحو ٧٤٨٩ موظفاً وموظفة،[٣٤] أي أن شركات الإقراض من ناحية التشغيل تشكل ما نسبته ١٢٪ مقارنة مع المصارف، إلا أنه لا توجد دراسات حتى الآن تناولت مدى مساهمة شركات الإقراض الصغير في الاقتصاد الفلسطيني ككل، بما في ذلك مدى مساهمة تلك الشركات في خلق فرص عمل مباشرة، وكل ما هو متوفر دراسة أعدت لصالح الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن، حيث تشير نتائج تلك الدراسة إلى أن ٣١,٦٪ من الذين حصلوا على قروض إنتاجية من الشركة تمكنوا من تحقيق نموٍ في عدد العمال لديهم، وأن ٨٨,٧٪ من المقترضين حققوا نمواً في رأس مال المشروع.[٣٥] كما أشارت الدراسة إلى أن القروض التي قدمتها شركة فاتن خلال الفترة من العام ٢٠١٠ – ٢٠١٩ قد خلقت نحو ١١٠٤٨٥ فرصة خلال تلك الفترة، بمتوسط ١١ ألف فرصة عمل تقريباً سنوياً. وتم احتساب هذه الأرقام استناداً إلى مجموع القروض الإنتاجية التي قدمتها الشركة خلال الفترة المذكورة، على اعتبار أن كل قرض إنتاجي يوفر فرصة عمل واحدة، ومن ثم احتساب متوسط حجم القروض الإنتاجية خلال السنوات ٢٠١٠ -٢٠١٩، ومتوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة، من خلال قسمة قيمة القروض الإنتاجية على مجموع فرص العمل المستحدثة للمقترضين وغيرهم، حيث إن متوسط كلفة فرصة العمل الواحدة ٢٥٨٧ دولاراً، وتوصلت إلى أن كل قرض يوفر ١,٥ فرصة عمل خلال تلك الفترة، وبناء على تلك البيانات في الدراسة، فإن عدد القروض التي قدمتها شركة فاتن ٢٠١٠- ٢٠١٩ كانت ٧٣٦٥٧ قرضاً،[٣٦] وبإضافة نصف هذا الرقم، تكون النتيجة نحو ١١٠٤٨٥ فرصة عمل. هذه الطريقة في تقدير عدد فرص العمل فيها مبالغة كبيرة، على افتراض أن الاستثمار في ٢٥٨٧ دولاراً يخلق فرصة عمل واحدة. بينما

يشير باحثون إلى أن تكلفة فرصة العمل الواحدة في القطاع الصناعي الفلسطيني، على سبيل المثال، تصل إلى نحو ٢٠٥٠٠ دولار، و١٣٨٠٠ دولار في قطاع التجارة،[٣٧] كما أنه ليست جميع القروض الإنتاجية تكون ناجحة بشكل فعال، وحتى تلك الناجحة فهي تدر دخلاً جزئياً، وبالتالي، توفر دخلاً مساعداً، ولا تخلق فرصة عمل كاملة.

جدول رقم (٧)
الآثار الاقتصادية للقروض الصغيرة لشركة فاتن[٣٨]

البيان	صناعي	تجاري	زراعي	خدمي	المتوسط الكلي
تدريب القوى العاملة في المجتمع المحلي	٪٧٨	٪٧٠	٪٦٩	٪٧٢	٪٧٢
تنمية المنطقة التي أقيم بها المشروع الممول	٪٨٢	٪٨٠	٪٧٧	٪٧٨	٪٨٠
تقليل الوقت والجهد للحصول على السلعة أو الخدمة	٪٨٣	٪٨١	٪٨١	٪٨٠	٪٨٢
خلق فرص عمل لأبناء المنطقة	٪٧٩	٪٧١	٪٧١	٪٧٣	٪٧٤
تعزيز مستوى التنويع الاقتصادي	٪٨٢	٪٧٩	٪٧٩	٪٧٦	٪٧٩
ساعد في تطوير مشروع آخر قائم	٪٧٣	٪٧٠	٪٦٩	٪٧٠	٪٧١
المساعدة في إقامة مشروع جديد	٪٧٣	٪٧٠	٪٦٨	٪٦٨	٪٧٠
المساعدة في توفير سلع وخدمات بأسعار معقولة	٪٨٠	٪٧٦	٪٧٦	٪٧٥	٪٧٧
المساعدة في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين	٪٧٦	٪٦٨	٪٦٨	٪٧٠	٪٧١
المساعدة في زيادة الصادرات	٪٦٦	٪٥٩	٪٦٠	٪٥٧	٪٦١
المساعدة في الإحلال محل الواردات	٪٧٠	٪٦٢	٪٦٤	٪٥٨	٪٦٤
المساعدة في دعم الموازنة العامة للدولة من خلال الرسوم والضرائب	٪٧٠	٪٦٧	٪٦٠	٪٦٦	٪٦٦
المساعدة في زيادة الناتج المحلي	٪٧٦	٪٧١	٪٦٩	٪٦٧	٪٧١
المتوسط	٪٧٦	٪٧١	٪٧٠	٪٧٠	٪٧٢

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن الآثار الاقتصادية للقروض الممنوحة من شركة فاتن كانت بنسبة ٧٢٪ وفق مختلف المؤشرات، أي بمستوى متوسط، وأن التباينات بسيطة في الأثر الاقتصادي لتلك القروض وفق القطاعات الإنتاجية المذكورة، التي كانت أعلاها في القطاع الصناعي. وكان أكبر أثر اقتصادي لتلك القروض هو في تقليل الوقت والجهد في الحصول على السلعة أو الخدمة بنسبة ٨٢٪ في مختلف القطاعات. وكان أقل أثر لتلك القروض في المساعدة على زيادة الصادرات بنسبة ٦١٪. كما تشير البيانات إلى أن الأثر الاقتصادي للقروض في خلق فرص عمل لأبناء المنطقة كان بنسبة ٧٤٪، والمساعدة في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين بشكل عام كان بنسبة ٧١٪، خاصة في القطاع الصناعي.

سياسات تعزيز الإقراض المسؤول:

تهدف سياسات الإقراض المسؤول إلى تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المقترضون نتيجة الإفراط في الاقتراض والاستدانة، وحماية حقوق المقترضين عن طريق سياسات وإجـراءات واضحة ومكتوبة ضمن مسؤولية شركات الإقراض الصغير حول ذلك، حيث يتوجب على تلك الشركات أن تدرس بشكل جيد الطلبات التي تقدم لها بشأن الحصول على القروض، والتأكد بنسبة عالية من مدى قدرة المقترض على السداد، إلى جانب مدى تواؤم حجم القرض مع الغرض منه، وتجنيب المقترض أعباء مالية إضافية، وفي هذا الإطار فقد أطلقت سلطة النقد نظام الاستعلام الائتماني عام ٢٠٠٨، الذي يوفر التصنيف الائتماني للمقترضين، وإمكانية الاستعلام والتحقق من الملاءة المالية للمقترضين وفق أحكام من شأنها أن تقلل من مخاطر الإفراط في الاستدانة،[٣٩] فقد طورت سلطة النقد نظام الاستعلام الائتماني، حيث تم استكمال ربط المصارف وشركات الإقراض الصغير بخدمة دمج الأنظمة، التي تمكن تلك المصارف والشركات من الاستعلام عن العملاء بوساطة نظام معلومات الائتمان والشيكات المعادة بشكل آلي من خلال استخدام «service web» الذي يمكنها من سحب بيانات التقارير الائتمانية بشكل آلي وفوري من نظم الائتمان الآلي إلى النظام المصرفي أو شركات الإقراض الصغير، إلى جانب البدء بإجراءات تحديث نظام التصنيف الائتماني، حيث تتم مراجعة عمليات تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا يساهم في رفع قدرة شركات الإقراض الصغير على اتخاذ القرار السليم، وتجنيبها التعرض لبعض المخاطر الائتمانية.[٤٠]

وعادة ما تلجأ شركات الإقراض الصغير إلى

الحصول على ضمانات يقدمها المقترض من أجل الالتزام بتسديد أقساط القرض وفوائده، وقد ذكرت إحدى الدراسات أن هناك العديد من الضمانات التي تعتبر أكثر رواجاً ويتم استخدامها في عملية الإقراض، ويوضح الجدول الآتي الضمانات الأكثر رواجاً.

جدول رقم (٨)
الضمانات الأكثر رواجاً لدى شركات الإقراض الصغير[٤١]

الضمانات	النسبة المئوية
كفلاء	١٠٠
رهن على منقولات وعقارات	٢٨,٦
الوجاهة الاجتماعية	٢٨,٦
كمبيالات	٥٧,١
سندات سحب	١٤,٣
شيكات	٨٥,٧
سندات عدلية	٢٨,٦

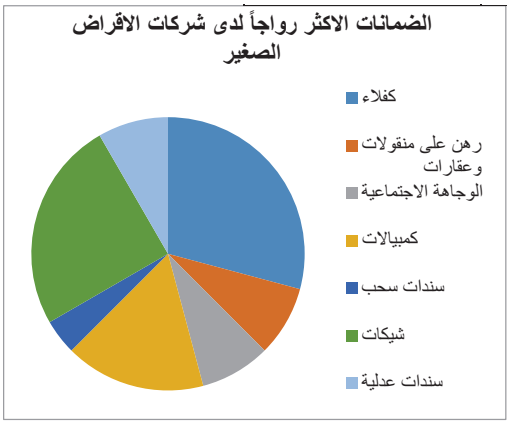

من خلال الاطلاع على البيانات في الجدول أعلاه، نجد أن أكثر الضمانات رواجاً واستخداماً في عملية الإقراض التي تستخدمها شركات الإقراض هي الكفالة الشخصية بنسبة ١٠٠٪، يليها في ذلك استخدام الشيكات الشخصية بنسبة ٨٥,٧٪، ثم بشكل أقل الكمبيالات بنسبة ٥٧,١٪، بينما كانت الضمانات الأخرى أقل شيوعاً.

توسع إتاحة التنوع في الضمانات على القروض، من الخيارات أمام الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها شركات الإقراض، وفي الوقت نفسه، توسع من حجم الإقراض لدى تلك الشركات، إلا أنه ومن خلال النسب المئوية في الجدول، فإن شركات الإقراض عادة ما تلجأ إلى أكثر من نوع من الضمانات للمقترض الواحد، وذلك لزيادة القدرة على التحصيل لاحقاً.

سياسات تسعير الفوائد:

لم تتطرق سلطة النقد في تعليماتها الموجهة إلى شركات الإقراض الصغير إلى تحديد الحد الأدنى أو الأعلى لأسعار الفوائد على القروض، وإنما تضمنت التعليمات إلزام تلك الشركات تحديد أسعار الفائدة بشكل دوري، والالتزام بالأسعار المعلن عنها، والإفصاح عن أسعار الفائدة عبر مواقعها الإلكترونية، ووضعها في مكان بارز في مكاتبها وفروعها المختلفة.[٤٢]

فسلطة النقد لم تحدد أسعار الفائدة سواء للمصارف أو شركات الإقـراض الصغير، وإنما تركتها للمنافسة بين الشركات نفسها وهو الأمر الكفيل بخفض نسب الفائدة، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، حيث ما زالت أسعار الفوائد على القروض التي تقدمها تلك الشركات مرتفعة مقارنة بالمصارف، حيث إن متوسط أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف وصلت إلى ٦,٣٨٪ بعملة الدينار الأردني.[٤٣]

جدول رقم (٩)

متوسط أسعار الفائدة في مؤسسات الإقراض في العالم[٤٤]

أسعار الفوائد على القروض الصغيرة			
السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العالم	٪٣٢,٣	٪٣٢,٥	٪٣٢,٧
الشرق الأوسط	٪٣٠,٩	٪٣٢	٪٣٢,٢
فلسطين	٪٢٦,٣	٪٢٢,٨	٪٢٢,٧
فلسطين باستثناء الأونروا	٪٢٢,٣	٪١٩,٣	٪٢٢,٧

بناءً على دراسة قامت بها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بطلب من سلطة النقد الفلسطينية، فإن أسعار الفائدة في فلسطين هي أقل مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط والعالم، مع ارتفاع المخاطرة في فلسطين، وأن ارتفاع أسعار الفوائد على القروض الصغيرة الحجم لا يشكل عائقاً أمام الشرائح المستفيدة من خدمة الإقراض الصغير التي تقدمها شركات الإقراض الصغير، وأن تلك الشركات قد نجحت في خفض أسعار الفوائد من ٢٤٪ إلى ١٨٪ ما بين الأعوام ٢٠١١-٢٠١٧.

كما تضمنت نتائج الدراسة المذكورة تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار فوائد القروض الصغيرة على مستوى عالمي، مشيرة إلى أن ارتفاع المصاريف التشغيلية يزيد من سعر الفائدة بنسبة ٩٪، وارتفاع تكلفة التمويل الناجم عن اقتراض شركات الإقراض من المصارف يسبب زيادة في أسعار الفوائد بنسبة ٦,١٥٪، كما أن ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة ارتفاع المخاطرة يتسبب في زيادة أسعار الفوائد بنسبة ٥٪.[٤٥]

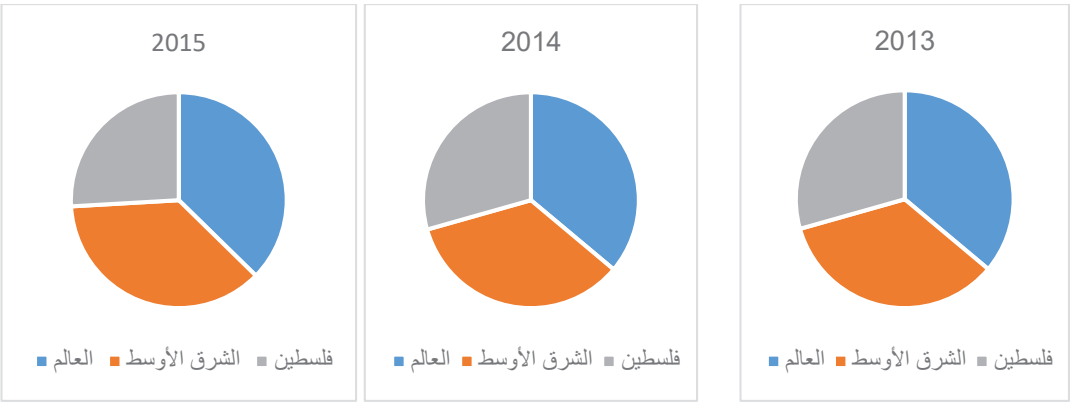

تفسر شركات الإقراض ارتفاع تكلفة التمويل بسبب محدودية مصادر التمويل لديها، حيث تعتمد بشكل كبير على المصارف، وتحصل على القروض بنسبة فائدة تصل إلى ٥٪، وتعيد إقراضها إلى عملائها بأسعار فائدة أعلى لتتمكن من تغطية نفقاتها التشغيلية، وتعتبره من الأسباب الرئيسة في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها.[٤٦]

كما تضيف سلطة النقد أسباباً أخرى لارتفاع سعر الفائدة على قروض تلك الشركات، التي تتضمن عدم قبولها الودائع مثل المصارف، وارتفاع متوسطة كلفة القرض، واختلاف الفئات المستهدفة عن تلك التي تستهدفها المصارف، وقلة الاعتماد على الضمانات المستوفاة مقارنة بالمصارف، وارتفاع المخاطر المصاحبة لعمل الإقراض الصغير، كمخاطر السيولة والائتمان والتشغيل.[٤٧] تشير البيانات إلى أن مجموع الدخل الذي تحققه شركات الإقراض الصغير في فلسطين من نسبة الفائدة وجميع الرسوم هو أقل من ربع إجمالي محفظة القروض. وبالمقارنة فإن معظم البلدان الأخرى بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط تشكل نسبة الفائدة ما يقارب ثلث محفظة القروض تقريباً. وفي إحدى الدراسات، تمت مقارنة أسعار الفوائد لدى أربع شركات إقراض، وأن اثنتين من تلك الشركات كان متوسط أسعار الفائدة لديها أعلى من ٢٠٪، بينما تراوح متوسط أسعار الفائدة لدى الاثنتين الأخريين بين ١٦٪ و ١٩٪. وفي الدراسة نفسها، أعرب ٧٨,٩٪ من المبحوثين المقترضين عن عدم رضاهم عن أسعار الفائدة التي اعتبروها مرتفعة جداً، وأن هناك شكوى من الرسوم والفوائد التي تقف عائقاً أمام نجاح مشاريعهم وتعثرهم في سداد القروض، واعتبروا أن عائداً من المشاريع الصغيرة لا يتناسب مع الأسعار المرتفعة للفوائد، حيث يضطرون لتوفير مبالغ السداد على حساب المشروع، واللجوء إلى الاستدانة أو إغلاق مشاريعهم لعدم قدرتهم على السداد،[٤٨] كما أن ٨٨,٩٪ من المقترضين من شركات الإقراض الصغير يرون أن تخفيض سعر الفائدة سيساهم في تعزيز تمكينهم اقتصادياً،[٤٩] مما سيرفع من قدرة تلك المؤسسات على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها.

تستخدم شركات الإقراض بشكل مكثف تبرير الأسعار المرتفعة نسبياً على فوائد القروض التي تقدمها عن طريق مقارنتها بالأسعار العالمية والإقليمية للفوائد على القروض الصغيرة، التي عادة ما تكون أعلى من تلك الأسعار في فلسطين. ويرى باحثون أن تحديد سقف لسعر الفائدة ستكون له آثار سلبية على عائد حقوق الملكية المنخفض الذي حققته شركات الإقراض الصغير، وأنه سيكون طارداً للصناديق المحلية

والأجنبية للاستثمار في أسهم تلك الشركات، وسيتسبب في محدودية انتشارها.[٥٠] تعارض شركات الإقراض الصغير تحديد سقف لأسعار الفائدة، حيث أكدت ٥ شركات إقراض أنها ليست مع تحديد سقف لسعر الفائدة؛ لأنها ترى في ذلك مهدداً للمنافسة والاستدامة المالية، وذهبت إلى حد طرح مخاوف بانهيار بعض الشركات وخروجها من السوق، وهي تفضل أن يترك الأمر للسوق وذلك من خلال العرض والطلب.[٥١]

يعني التسليم بارتفاع نسبة الفائدة على قروض شركات الإقراض الصغير تبعاً للأسباب المذكورة أن يتحمل المقترض نتائج تلك الأسباب، وهو في الوقت نفسه، لا يملك خيارات أخرى، فهو غير مخير بين الحصول على القروض من المصارف ذات الفوائد الأقل، أو الحصول على القروض من شركات الإقراض الصغير ذات الفوائد الأعلى، فهو مضطر إلى ذلك لعدم توفر شروط الحصول على القروض من المصارف، لذا يضطر إلى اللجوء إلى شركات الإقراض، وهذا يتنافى كلياً مع سياسات عدالة الإقراض بشكل عام في فلسطين. وأن وضع حد لأسعار الفائدة من أهم مبادئ التمويل الصغير؛ كون أسعار الفائدة المرتفعة يعيق من قدرة الفقراء على الوصول إلى الخدمات المالية بسبب ارتفاع كلفة القروض مقارنة بالمصارف.[٥٢]

كما أن إحالة تخفيض أسعار الفوائد على القروض المقدمة من شركات الإقـراض إلى التنافسية بين تلك الشركات فعاليته محدودة للغاية؛ حيث تستعيض تلك الشركات عن المنافسة في أسعار الفوائد بالمنافسة عن طريق الضمانات والبرامج والفئات المستهدفة والتسهيلات، وهو ما يعني تحقيق هدف زيادة عدد المقترضين دون التأثير على أسعار الفوائد بحد ذاتها. كما أن شركات الإقراض الصغير في فلسطين لا تلتزم بالإفصاح عن أسعار الفوائد على القروض التي تطرحها عبر مواقعها الإلكترونية، وتقدم معلومات بهذا الخصوص تقتصر على حجم القرض وفترة السداد، الذي لا يُظهر سعر الفائدة، وهذا لا يمكّن العملاء من التعرف إلى أسعار الفائدة بشكل سهل وسريع، الأمر الذي يتعارض مع إتاحة المنافسة كما تدعي تلك الشركات، إضافة إلى أن هذا مخالف للتعليمات الصادرة من سلطة النقد بهذا الخصوص.

يمكن لشركات الإقـــراض أن تغير من سياساتها بخصوص السعي الجدّي نحو تخفيض أسعار الفائدة، خاصة عن طريق خفض تكلفة التمويل، بقبول الودائع التي ستوفر لها تمويلاً جزئياً إلى جانب التمويل الذي تلجأ إليه عن طريق الاقتراض من المصارف بسعر الفائدة ٥٪، فعلى سبيل المثال لو

استقطبت ودائع بأسعار فائدة بنسبة ٢,٠١٪، كما أسعار الفائدة على الودائع في المصارف في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ [٥٣]، فهي توفر ٣٪ من قيمة التمويل، وهذا كفيل بتخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها بهذا الفارق تقريباً، ويمكنها مع الوقت الاستغناء عن التمويل من خلال الاقتراض من المصارف.

خاتمة

بشكل عـام، يمكن النظر إلى فلسلفة الإقراض الموجهة للفئات المهمشة وتمكين تلك الفئات اقتصادياً بأنها تنطوي على فهم أكثر اتساعاً مما تطرحه شركات الإقراض الصغير، فعادة ما يكون التدخل لتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة من خلال تقديم المساعدة للأسر، وانتشالها من حالة الفقر، وهذا يتطلب رؤية تنموية متقدمة تقوم على أساس الاستغناء عن التدخل الإغاثي، والتحول إلى التدخل التنموي، والاستثمار في إمكانيات الأفراد وقدراتهم، وهذا لا يتأتى فقط بمنحهم القروض لإقامة مشاريع إنتاجية يمكنهم الاعتماد عليها في معيشتهم كمصدر دخل، بل يجب أن يواكب هذا التدخل الاستمرار في تقديم المساعدات لتلك الأسر الفقيرة بالتزامن مع إنشاء تلك المشاريع، لأنه في حالة عدم التدخل بتقديم المساعدة إلى حين الاستغناء عنها بشكل كامل، سوف تضطر تلك الأسر إلى استهلاك الدخل الناجم عن تلك المشاريع، وتتعثر في تسديد الأقساط في ظل أسعار فوائد مرتفعة، ودون هذه الآلية، سيكون مصير تلك المشاريع الإنتاجية تحت التهديد حتى لو كانت ناجحة، وهذا الأمر بحاجة إلى مراجعة جدية من شركات الإقراض في سياساتها التي تتبعها في عملية الإقراض، وهذا من المفترض أن يكون بؤرة مفهوم الإقراض المسؤول، بحيث يجب ألا تتوقف حماية العملاء، خاصة من الفئات الفقيرة عند القرض الذي يتم الحصول عليه، بل أن تستمر الحماية إلى ما بعد ذلك.

الهوامش

١ دودين، محمود، «قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الإطار القانوني وتنفيذ العقود»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين، ٢٠١٣، ص ١.

٢ جرادات، عامر، «دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ٢٠١٨، ص ١٩-٢٢.

٣ براندسما، جوديث، وشوالي، رفيقة، «إنجاح التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، نيويورك، ٢٠٠٤، ص٧.

٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة رقم (٦٠)، وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ص ٨.

٥ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، «قطاع الإقراض الصغير»، صحيفة شراكة، ٢٠١٩/١٠/٣، ص ٣.

٦ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، «قطاع الإقراض الصغير، حقائق القطاع ٢٠٢٢»، الموقع الإلكتروني: www.palfmi.ps.

٧ سلطة النقد الفلسطينية، «الإطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر ٢٠١٩-٢٠٢٣»، رام الله، فلسطين. ٢٠١٩، ص٤.

٨ المصدر السابق.

٩ المصدر السابق.

١٠ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، «قطاع الإقراض الصغير، حقائق القطاع ٢٠٢٢»، الموقع الإلكتروني: www.palfmi.ps

١١ سلطة النقد الفلسطينية، «الإطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر ٢٠١٩-٢٠٢٣»، رام الله، فلسطين. ٢٠١٩، ص٤.

١٢ سلطة النقد الفلسطينية، «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين ٢٠١٨-٢٠٢٥»، رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ١٢.

١٣ المصدر السابق، ص ١١.

١٤ المصدر السابق، ص ١٧.

١٥ سلطة النقد الفلسطينية، «سلطة النقد وشراكة ومجموعة البنك الدولي يطلقون برنامج تعزيز دور المرأة في قطاع الإقراض المتخصص»، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps، ٢٠٢٢/٣/٢٨.

١٦ سلطة النقد الفلسطينية، الإطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر (٢١٩-٢٠٢٣)، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩، ص ١٠.

١٧ المصدر السابق، ص١٧.

١٨ سلطة النقد الفلسطينية، حقائق وأرقام، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢/٩/٣٠، ص ٢.

١٩ سلطة النقد الفلسطينية، «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ٢٠١٨-٢٠٢٥ رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٥.

٢٠ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر – شراكة، «قطاع الإقراض الصغير»، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩، ص ٥.

٢١ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، التقارير الربعية، حزيران، ٢٠٢٢.

٢٢ الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن، الموقع الإلكتروني: www.faten.org.

٢٣ سلطة النقد الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين ٢٠١٨-٢٠٢٥، رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ١٢.

٢٤ سلطة النقد الفلسطينية، «سلطة النقد وشراكة ومجموعة البنك الدولي يطلقون برنامج تعزيز دور المرأة في قطاع الإقراض المتخصص»، الموقع الإلكتروني www.pma.ps، ٢٠٢٢/٣/٢٨.

٢٥ سلطة النقد الفلسطينية، حقائق وأرقام، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps ، ٢٠٢٢/٣/١.

٢٦ سلطة النقد الفلسطينية، «الإعلان عن تبني اتحاد شركة وخمس مؤسسات إقراض متخصص لسياسة النوع الاجتماعي»، الموقع الإلكتروني، ps.pma.www ، ٢٠٢٢/٣/٧.

٢٧ سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

٢٨ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، «تحديث البيانات المتعلقة بسياسات النوع الاجتماعي في قطاع التمويل الصغير»، الموقع الإلكتروني: www.palmfi.ps

٢٩ بوعتروس، عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سعيدة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

٣٠ سلطة النقد الفلسطينية، «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين ٢٠١٨-٢٠٢٥»، رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ١٤.

٣١ سلطة النقد الفلسطينية، «التقرير السنوي «٢٠٢١، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ١٠٣.

٣٢ المصدر السابق، ص ٧٢.

٣٣ الموقع الإلكتروني للاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر:www.palmfi.ps

٣٤ سلطة النقد الفلسطينية، «حقائق وأرقام»، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢/٩/٣٠، ص ١.

٣٥ المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، «تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة الممولة من المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن»، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ١٩٩.

٣٦ المصدر السابق، ص ٨٠-٨٤.

٣٧ اشتية، بكر ياسين، «القطاع الخاص الفلسطيني وتقلبات سوق العمل»، موقع الجزيرة الإخباري: www.aljazeera.net ، ٢٠١٥/٢/١٠.

٣٨ المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، «تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة الممولة من المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن»، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٢١٦.

٣٩ سلطة النقد الفلسطينية، «الإطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر (٢٠١٩-٢٠٢٣)»، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩، ص ٩.

٤٠ سلطة النقد الفلسطينية، «التقرير السنوي ٢٠٢١»، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٤٦.

٤١ دودين، مصدر سابق، ص ١١٤.

٤٢ سلطة النقد الفلسطينية، «تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بشأن الإقراض المسؤول»، رام الله، فلسطين، ص ٣-٥.

٤٣ سلطة النقد الفلسطينية، «متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض في المصارف العاملة في فلسطين»، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

٤٤ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، ٢٠١٦.

٤٥ الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، «قطاع الإقراض الصغير»، صحيفة شراكة،٢٠١٩/١٠/٣، ص ٧.

٤٦ جرادات، مصدر سابق، ص ٧٢.

٤٧ جرادات، مصدر سابق، ص ٣٥.

٤٨ جرادات، مصدر سابق، ص ٨٤.

٤٩ جرادات، مصدر سابق، ص ٨٧.

٥٠ جرادات، مصدر سابق، ص ٣٤.

٥١ جرادات، مصدر سابق، ص ٣٨.

٥٢ جرادات، مصدر سابق، ص ١١.

٥٣ سلطة النقد الفلسطينية، «النشرة الإحصائية الربعية ٢٠٢٢»، الربع الثاني، العدد ٣٧، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٢٥.

قراءة قانونية لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة

د/ وائل يوسف خليل نصار*

لطالما كان إصدار أول قانون فلسطيني للضريبة على القيمة المضافة في فلسطين مطلباً وطنياً وقانونياً، غير أن نشر مشروع قانون هذه الضريبة (بالقراءة الثانية) أثار خلافاً واضحاً بين المكلفين - على اختلاف تصنيفاتهم – والحكومة. وبعيداً عن التجاذبات التي دارت حول هذا المشروع من خلال قراءات سلبية له من جهات مختلفة: جمعية رجال الأعمال، والغرف التجارية، ونقابة الخدمات السياحية، وجمعية البنوك، ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، وبمنأى أيضاً عن التطلعات الإيجابية التي تراها الحكومة الفلسطينية فيه؛ فإن أهميته التي لا خلاف عليها تكمن في أن إصداره سيعالج إشكالية عدم دستورية تحصيل هذه الضريبة بموجب الأوامر والأنظمة الإسرائيلية.

مع تأكيدنا هذه القيمة الدستورية للقانون وما تمثله من حافز إضافي لضرورة العمل على إصداره في أقرب وقت، فإن الملاحظات التي نثيرها حول هذا المشروع تدفع باتجاه التأني في إصداره، والإيعاز للمختصين بمراجعته؛ درءاً لمخاطر التعديل أو الإلغاء اللاحق لصدوره، لوجود العديد من صور الخلل الجوهري فيه.

ومن خلال هذه الورقة نقدم قراءتنا القانونية الموضوعية لمشروع القانون، وننوه بأنها قراءة قانونية بحتة وليست قراءة اقتصادية أو مالية.

*محاضر في التشريعات الاقتصادية والمالية في عدد من الجامعات الفلسطينية.

أولاً/ الملاحظات العامة على مشروع القانون:

١. تأثر مشروع القانون في ترتيب فصوله ومواده وتنظيم أحكامه العامة بالأوامر العسكرية السارية بهذا الشأن على الرغم من إشكالياتها، وكان من الأفضل اتباع تنظيم قانون ضريبة الدخل، أو التشريعات المقارنة بهذا الشأن.

٢. ترتب على ما ورد في البند السابق وجود خلل لا يصح لمشروع قانون جرت قراءته بالقراءة الثانية؛ حيث ورد فيه تكرار في ترتيب الفصول مرتين، فقد تكرر الفصل الخامس عشر مرة بعنوان الجباية، ثم بالترتيب نفسه جاءت الصلاحيات التنفيذية، وكذلك حمل الفصل السابع عشر عنوان الجرائم والعقوبات، ثم تكرر الترتيب نفسه في الأحكام الختامية.

٣. من حيث ترتيب الفصول، فقد تم بطريقة عشوائية، لم تجرِ في أي من تشريعات ضريبة الدخل الفلسطينية المتعاقبة أو قوانين الضريبة على القيمة المضافة في التشريعات المقارنة، فعلى سبيل المثال: يجب أن ترتبط أحكام فرض الضريبة ونسبتها بمكان الصفقة (مكان الواقعة المنشئة للضريبة) ثم يأتي بعدها موعد التكليف، ثم ترتيب الثمن بالصفقات بنسبة صفر والصفقات المعفاة، وذلك في فصول متعاقبة (وفقاً لترتيب الأحكام الموضوعية التي يتناولها التشريع)، ثم يأتي تنظيم أحكام التسجيل مقدماً على الفواتير ثم تتبعهما السجلات والتقارير في فصول متعاقبة (وفقاً لترتيب الأحكام الإجرائية للتشريع) وهكذا وصولاً للأحكام الختامية.

٤. الخلل الواضح في عناوين الفصول، وذلك نتيجة التأثر الواضح بالأوامر والأنظمة العسكرية السابقة، فعلى سبيل المثال: ورد عنوان الفصل الخامس (دفع الضريبة) ثم الفصل الثالث عشر (ميعاد الدفع)، وهو ما يوحي أن دفع الضريبة سيتناول كل ما يتعلق بها سواء المكلفون بدفعها أو مواعيد وإجراءات الدفع، رغم أن الفصل الخامس (دفع الضريبة) لم يتناول سوى المكلفين بدفع الضريبة، لذا يجب تصحيح العناوين لتحمل مدلول محتواها بدقة، مع دمج العناوين التي تخضع لأحكام مترابطة.

٥. تبني المشروع المصطلحات التي درج استخدامها في التشريعات الاحتلالية، التي نأى المشرع الفلسطيني بنفسه عن استخدامها في تشريعاته الوطنية، على نحو مصطلح (الجباية) الذي حمله عنوان الفصل الخامس عشر، وكان الأولى تبني العنوان المقابل له في قانون ضريبة الدخل (إجراءات التحصيل).

٦. نتج عن الأسلوب التجميعي وجود عيوب قانونية في بعض الأحكام، على نحو إجازة الاطلاع على الحسابات والمعلومات المصرفية التي تتمتع بالسرية التامة، والمنع من السفر دون إذن قضائي، وعدم تنظيم أحكام سرية المعلومات وواجبات الموظفين وغيرها.

ثانياً/ القراءة القانونية لفصول مشروع القانون:

جرت قراءتنا القانونية لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة، من خلال وضع ملاحظاتنا العامة، وفقاً لترتيب الفصول الواردة في هذا المشروع، مع تقديم ملاحظاتنا الإيجابية على السلبية حول كل فصل فيه، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول/ التعاريف:

من أهم الملاحظات العامة في هذا الفصل، أنه عرف الأرباح بما يتناسب مع طريقة فرض الضريبة على المؤسسات المالية والمؤسسات غير الربحية، حيث اتبع طريقة الإضافة/ الدخل، فتكون القيمة المضافة هي حاصل جمع كل عناصر هذه القيمة؛ لذا فإن احتسابها يعتمد على الدخل لا على الاستهلاك، كما يترتب على اتباع هذه الطريقة في الحساب، أن المحاسبة فيها تكون سنوية على غرار الضريبة على الدخل وليست كشوفات دورية على نحو الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك فإن الخسارة في الإيرادات التي تحققت في الفترات السابقة لا تسترد في المرحلة التالية (وفقاً لطريقة الفاتورة الضريبية الخاصة بالضريبة على السلع والخدمات)؛ وذلك كون وعاء الضريبة هنا يشمل فقط القيمة المضافة التي تقاس بعوامل اقتصادية للإنتاج في كل سنة.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الفلسطيني ورث نظام التحاسب سالف الذكر عن الأنظمة السابقة، كما أنه لا يزال مطبقاً في إسرائيل التي تربط تطبيقه بإدارة الضرائب على الدخل وليس إدارة الضريبة على القيمة المضافة.

من جانب آخر، حقق هذا الفصل العديد من الإيجابيات، نذكر منها:

١. معالجة مادة التعريفات العديد من الإشكاليات على نحو تلك المتعلقة بتحديد المسؤوليات والصلاحيات وذلك من خلال تعريف المدير والمدير العام والوزير ومجلس الوزراء، ومن ثَم فقد جرى إسناد المسؤوليات والصلاحيات لكل مسؤول في مواد المشروع بشكل دقيق وحاسم لأي خلاف، وهو بذلك يعالج إشكالية عمومية مصطلح المسؤول وصلاحياته، الذي أثار الخلاف حول صلاحيات المسؤولين في الكثير من الأحيان.

٢. أعاد المشروع صياغة التعريفات التي لم تكن تتسم بالدقة أو يشوبها التعارض مع

التشريعات الأخرى، مثل: تعريفه المقيم، الذي جاء موفقاً بين قانوني الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل.

٣. أضاف تعريفات ضرورية لم تكن مذكورة في الأنظمة الإسرائيلية رغم أهميتها، على نحو: التطوير العقاري، أعمال البناء، الخردة وغيرها.

غير أن من السلبيات التي نلاحظها في هذا الفصل أنه: تجاهل تعريفات أساسية اهتمت التشريعات المقارنة - بما فيها الأوامر والأنظمة العسكرية الإسرائيلية - باشتمالها في فصل التعريفات لأهميتها، ومن أبرز الأمثلة في هذا الشأن تعريف ضريبة المدخلات، وحصيلة صفقات المشتغل؛ وكلاهما يعتبر من المصطلحات الأساسية في هذه الضريبة.

الفصل الثاني/ فرض الضريبة ونسبتها:

من المهم الإشارة إلى أن المشرع اتبع طرق حساب الضريبة نفسها التي كانت مطبقة سابقاً، حيث إنه طبق طريقة خصم الفاتورة على الصفقات عموماً، وإلى جانبها طريقة الإضافة/الدخل بالنسبة لنشاط المؤسسة المالية، وكذلك طريقة الطرح (الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع) بالنسبة لصفقات بيع الأثاث والأدوات المنزلية والمركبات الخاصة المستعملة في حال لم يثبت المشتغل أنه دفع الضريبة عند الشراء.

من جهة أخرى فإنه من **السلبي** في هذا الفصل إسناد صلاحيات لمجلس الوزراء بتعديل نسبة الضريبة وفرض نسب متفاوتة بناء على تنسيب الوزير؛ وهو ما يثير شبهة عدم الدستورية، حيث إن سعر الضريبة من الأحكام الموضوعية المحجوزة لاختصاص السلطة التشريعية ولا يجوز لها أن تفوضها لسواها، فقد حصّن المشرع الدستوري الفلسطيني المكلف الضريبي من اعتداء الإدارة الضريبية على أمواله، من خلال ترسيخه مبدأ قانونية الضريبة، بنص (م٨٨) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م: «فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغاؤها، لا يكون إلا بقانون...»، وبما أن الضريبة على القيمة المضافة من الضرائب العامة؛ فإن هذا الإسناد بالتعديل يمثل تعدياً على النص الدستوري (وتعديلها) ويسمه بعدم الدستورية.

الفصل الثالث/ الثمن:

من إيجابيات مشروع القانون أن نصوص هذا الفصل وأحكامه عالجت مشاكل الصياغة التي كانت تتسم بها الأنظمة السابقة؛ حيث فُصِّلَت ورُتِبَت أحكام الثمن، كما جاءت صياغة الأحكام في مجملها بصورة سلسة، وقطعت أي خلاف قد ينشأ حول التبرعات والدعم المالي سواء للمشتغلين أو المؤسسات غير الربحية أو الدعم المقدم من الخزينة العامة.

كما أن المشرع لم يغفل مراعاة الربط اللازم بين بعض الأحكام الواردة في مواد هذا الفصل وغيرها من الأحكام الواردة في فصول أخرى، على نحو النص على إعفاء التبرعات والدعم المالي للمؤسسات غير الربحية وفقاً لأحكام هذا القانون، حيث وردت هذه الأحكام في الفصل الثاني بصورة أكثر تفصيلاً للحكم العام الوارد في الفصل الثالث.

غير أن ما **نأخذه** على هذا الفصل أن هناك بعض النصوص بحاجة إلى تدقيق وإعادة صياغة، مثل: النص في (م١/٧) على أن «يشمل الثمن المتفق عليه أي مدفوعات إلزامية أخرى مفروضة على الصفقة بموجب أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر»، ونلاحظ أن لفظ «أي» وتنكير «مدفوعات إلزامية»، يصبغ المدفوعات الإلزامية بالتعميم الشامل، مع أن هذا ليس مقصد المشرع؛ فالغرامات والجزاءات المترتبة على مخالفات المكلف المرتبطة بممتلكاته محل الصفقات لا تدخل في ثمنها، ولا تخضع للضريبة مع أنها مدفوعات إلزامية، وهذا ما يؤكده الواقع العملي وما ذهب إليه الفقه والقضاء المقارن بما فيه قضاء محكمة العدل الأوروبية، وبناء على ما ذكرنا يصبح النص الوارد أن الثمن يشمل أي مدفوعات إلزامية أخرى وما فيه من تعميم، يحتاج إلى إعادة صياغة، ونقترح أن يصير النص: «... الذي يشمل المدفوعات الإلزامية الأخرى» حيث إن تعريفها بـــ«ال» وحذف «أي»، يحصر المقصود من المدفوعات الإلزامية الأخرى، بأنها المدفوعات المتصلة بالسلعة أو الخدمة بشكل مباشر ومعلوم ومحدد، أما المدفوعات الإلزامية العرضية التي لا يدفعها إلا المخالف فلا تدخل في ثمن السلعة.

الفصل الرابع/ مكان الصفقة:

نشير بداية إلى إجادة المشرع في هذا الفصل باستبداله لفظة الممتلكات بالبضائع، حيث إن هناك ملكيات تجارية غير ملموسة كالعلامات التجارية وحقوق البث والمنتجات الإلكترونية وغيرها من الممتلكات التي تستغرق ما لا يستغرقه لفظ البضائع المستخدم قديماً، كما أن هناك قيماً فكرية تصنف كملكية وفي الوقت نفسه لا يمكن تصنيفها كمالٍ إلا إذا أراد مالكها تقويمها وبيعها.

كذلك أحسن المشرع في هذا الفصل حين ربط بين أحكامه وأحكام قانون ضريبة الدخل في ما يتعلق بتحديد مدلول الشركة، وهو ما يحول دون نشوء أي تعارض بينهما.

غير أن ملاحظتنا السلبية على هذا الفصل، تتعلق بترتيبه، حيث تأثر المشرع بالترتيب الوارد في التشريع السابق، بينما نرى أن من الأفضل وضعه كفصل ثالث سابق على الثمن، لأن الحديث عن أحكام مكان الواقعة المنشئة للضريبة يكون بعد الحديث عن أحكام فرضها

ونسبتها وتحصيلها، ثم يليه الحديث عن ثمن الصفقة، ومن ثم نقترح أن يتم استبدال مكان هذا الفصل بحيث يكون مكان الصفقة هو الفصل الثالث، والثمن هو الفصل الرابع.

الفصل الخامس/ دفع الضريبة:

من **إيجابيات** هذا الفصل أنه جاء أكثر تنظيماً للأحكام الــواردة فيه، حيث بدأ بالمكلف العام سواء كان بائعاً أو مورد خدمة أو مستورداً أو مؤسسةً ماليةً أو مؤسسةً غير ربحية، ثم انتقل إلى أحكام المفوض أو الوكيل، ومن ثم حالة البيع الحكمي، وكذلك نظم الحالات الخاصة بدفع الضريبة كالمصفي والقيم والحارس القضائي، علاوة على تنظيم أحكام المكلف بالدفع في صفقات بيع الطوابع والسندات المالية والعملات الأجنبية، وحالة الإنابة في دفع الضريبة، وحالة تكليف المشتري بدفع الضريبة، وحالة كانت الصفقة عقارية، واختتم بالخدمات المقدمة بوساطة أجنبي.

كما أن هذا الفصل تضمن أحكاماً جديدة مهمة، كحالة البيع الحكمي القائم على معيار التسليم، وترك للتعليمات أمر تحديد الحالات التي يكون فيها المشتري في الصفقة أو متلقي الخدمة هو المكلف بدفع الضريبة؛ لأن ذلك من شأنه إضفاء المرونة على التشريع.

غير أن من السلبيات التي يجب الإشارة إليها في هذا الفصل:

١. سوء صياغة بعض النصوص، مثل نص (م٣/١٨)، فبداية هناك خطأ في الترقيم، حيث كان يفترض أن تأخذ الرقم (٢) وليس (٣)، علاوة على أن النص المذكور هو: «يعتبر المشتغل الذي يبيع لحسابه ممتلكات شخص آخر كبائع لتلك الممتلكات، ويعتبر ذلك الشخص كبائع للممتلكات للمشتري»، والأصح أن تستبدل كلمة (للمشتري) بكلمة (للمشتغل)، لكيلا ينصرف المعنى إلى المشتري التالي الذي اشترى من المشتغل. وكذلك يمتد أمر أخطاء الصياغة القانونية لنص (م٢/٢١).
٢. عدم دقة بعض المصطلحات، فنجد أن (م٢٥) على سبيل المثال معنونة بـ «الخدمات المقدمة بوساطة مواطن أجنبي»، غير أن نص المادة يتحدث عن «الخدمات المقدمة من شخص غير مقيم في الدولة»، وهو ما يعتبر خلطاً بين مصطلحي «مواطن أجنبي» و«شخص غير مقيم»، فالأجنبي قد يكون مقيماً، وقد يكون غير المقيم فلسطينياً أو أجنبياً، لذا يجب انتقاء المصطلحات بدقة لما قد يترتب عليها من أحكام.
٣. باستثناء أحكام التطوير العقاري؛ نجد أن مشروع القانون جاء مكرراً لأحكام الأنظمة السابقة في ما يتعلق بالصفقات العقارية؛ نتيجة عدم تعامله مع طبيعة الصفقة

وإنما مع طبيعة القائم عليها، مشتغلاً أو غير مشتغل، وهو بذلك جاء محابياً لغير المشتغل في بيعه الأرض بإعفائه من الضريبة على القيمة المضافة، بينما فرضها على المشتغلين ببيع الأراضي، وهو ما نرى فيه دعماً للسوق غير المنظمة وهو (الأمر الذي لا يقصده المشرع).

كنا نتمنى لو حذا المشرع حذو التشريعات المقارنة وابتعد عن التشريع الإسرائيلي، فالمشرع الجزائري حين حدد العمليات الخاصة بالعقارات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، لم يولِ اهتماماً لطبيعة القائم عليها مشتغلاً أو غير مشتغل، وإنما نظر إلى طبيعة الصفقة، فأخضع للضريبة على سبيل المثال: عمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها، التي يقوم بها ملاك القطع الأرضية، بغض النظر عن طبيعتهم.

والقول نفسه بالنسبة للتشريع المغربي، حيث فرض هذه الضريبة على الأعمال العقارية وعمليات التجزئة والاستثمار العقاري بوجه عام، مع تحديده أوجه الإعفاءات.

وكذلك نجد المشرع المصري قد أعفى بيع وتأجير الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية والمباني والوحدات السكنية وغير السكنية من الضريبة على القيمة المضافة، بغض النظر عن القائم بها، وفي حالة كان العقار خاضعاً للضرائب العقارية فإن البائع هو الملزم بسدادها؛ بغض النظر عن طبيعته.

وقد رأت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري، أن مناط الخضوع لقانون الضريبة على القيمة المضافة يتحقق بمجرد بيع السلع أو تقديم الخدمة الخاضعة للضريبة، ولا شأن له بالهدف من النشاط، وما استهدفه من تحقيق للربح من عدمه.

وما ننادي به هو الأقرب لمنطق الضريبة على القيمة المضافة، من حيث كونها ضريبة غير مباشرة تفرض على مراحل التداول كافة، وهي بذلك تختلف عن ضريبة الدخل التي تفرض بصورة مباشرة على ما يحققه الأشخاص من دخل، وبالتالي يجب عدم النظر إلى طبيعة بائع الأرض –مشتغلاً كان أو غير مشتغل - وإنما التعامل مع عملية البيع نفسها.

الفصل السادس/ موعد التكليف بدفع الضريبة:

تنبه المشرع الفلسطيني في هذا الفصل إلى عدم دقة العنوان المقابل له في الأنظمة السابقة، حيث كان العنوان «موعد استحقاق المكوس»، بينما الحديث يدور عن موعد التكليف، والفرق القانوني بين موعد الاستحقاق وموعد التكليف جلي، فموعد التكليف هو موعد اكتمال الواقعة المنشئة للضريبة باكتمال أركانها، وهو موعد قانوني تترتب عليه استحقاقات متعددة منها موعد استحقاق الدفع، أي أن موعد الاستحقاق

هو موعد قانوني لاستحقاق الدفع، أما موعد التكليف فهو موعد قانوني لنشوء الالتزام الضريبي، والارتباط بين الموعدين غير لازم بالضرورة وإنما يتولى المشرع أمر تحديده، ومن صور ما يترتب على الاختلاف بين الموعدين، أنه لو جرى تعديل النسب الضريبية بعد موعد التكليف (اكتمال الواقعة المنشئة للضريبة)، فإن التعديل لا يؤثر على هذه الصفقات بغض النظر عن عدم الدفع أو عدم حلول موعد الاستحقاق.

كما **استحدث المشرع حكماً** خاصاً باستيراد الممتلكات غير الملموسة، مع إسناد تنظيم أحكامها لمجلس الوزراء بموجب نظام منسب من وزير المالية، وهو بذلك يواكب التطور التكنولوجي وما تبعه من عقود مستحدثة.

غير أننا نأخذ على المشرع الفلسطيني في هذا الفصل، ما يلي:

١. كان من الأفضل دمج أحكام الفصل الثالث عشر «ميعاد الدفع» بأحكام هذا الفصل، ليصبح العنوان «مواعيد التكليف بدفع الضريبة واستحقاقها» لارتباط الأحكام بينهما.

٢. تبسيطه لأحكام **البيع برسم الأمانة**، الذي أصبح تحت مسمى البيع المشروط، حيث اكتفى المشرع بوضع شرط واحد لتحققه، وهو إرفاق الاتفاق الخطي، أو تقدير المدير في حال كان الاتفاق شفهياً، فيما كان النظام السابق يضع ثلاثة شروط ليتحقق التكليف عند البيع برسم: **الشرط الأول/ أن يتم التسليم وفق اتفاق مكتوب بين البائع والمشتري**، ويمكن أن يستعاض عنه بأن يكون العقد الشفوي جرى حسب العرف التجاري، وأن يثبت لقناعة المسؤول ذلك. **والشرط الثاني/ دفع ١٠٪** فما دون من ثمن الصفقة؛ فإن زاد المبلغ المدفوع عن هذه النسبة، تخلف أحد شروط بيع الأمانة، وبالتالي يتوجب دفع الضريبة بمجرد التسليم. **والشرط الثالث/ أن يذكر في الاتفاق المكتوب جواز إعادة المال محل العقد في حال عدم بيعه**؛ لأن انتفاء هذا الشرط يعني أن البيع أصبح باتاً ونهائياً وبالتالي تستحق الضريبة المضافة عند التسليم.

٣. جرى إغفال التعرض لبعض الأحكام في هذا الفصل رغم أهميتها، على نحو تلك المتعلقة بموعد التكليف في حال **التوقف عن ممارسة النشاط أو التصفية**، فماذا لو باع مشتغل محله بما فيه من بضاعة؟! سيختلف الحكم بالتأكيد فيما لو كان باعه لمشتغل مسجل، أو باعه لمشتغل غير مسجل، أو باعه تصفية لغير مشتغلين؛ لذا فمن الضروري التصدي تشريعياً لمثل هذه الحالات.

٤. استمر المشرع في **تبني الألفاظ غير**

الحاسمة المتعلقة بموعد التكليف في بيع البضائع، حيث ضرب موعد استحقاقها عند تسليمها للمشتري أو وضعها تحت تصرفه، فيما كان الأدق استخدام لفظي التسليم القانوني أو الفعلي للضريبة على غرار المشرع الجزائري، والتسليم أو إصدار فاتورة ضريبية أيهما أقرب على نحو ما أخذ به المشرع المصري. علماً أن الإدارة الضريبية تبنت عملياً مفهوم «التسليم القانوني»، حيث ترى أن البيع يتحقق بالتسليم أو إصدار المكلف فاتورة البيع، أيهما أقرب، ففي حال كان البيع بفاتورة مع عدم تسليم البضاعة أو وضعها تحت تصرف المشتري، فإن الواقعة المنشئة للضريبة تتحقق، وحينئذ تسجل البضائع محاسبياً في سجلات البائع «بضائع للغير».

٥. رغم تنبه المشرع إلى حالة استيراد الممتلكات غير الملموسة، فإنه **لم يتطرق لحالة بيع هذه الممتلكات محلياً**، وفيما إذا كان موعد التكليف هو «دفع المقابل» على غرار تقديم الخدمات واستيراد الممتلكات غير الملموسة، أو «التسليم» على غرار بيع البضائع.

٦. استمر المشرع الفلسطيني في تحديده موعد استحقاق أعمال البناء بتمام الأعمال أو القبض أيهما أسبق، رغم أن **هذا المعيار عملياً تسبب في إشكاليات** عملية في فلسطين، ودفعت شركات المقاولات ثمناً باهظاً لتبنيه، حيث إن هذا المعيار يتطلب التزام الحكومة والممولين بدفع مستحقات الموردين في المواعيد المحددة لذلك، وهو أمر ينفيه الواقع العملي في فلسطين ومعظم الدول، الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى التدخل التشريعي، على نحو تدخل المشرع في المملكة العربية السعودية لتعديل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالتعديل التشريعي للتوريدات إلى جهة حكومية، وأصبح حكمها على النحو الآتـي: «في الحالات التي يتم فيها عمل توريدات لسلع أو خدمات إلى جهة حكومية وفق عقود مبرمة طبقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، يعد تاريخ التوريد على أنه قد حدث وتستحق الضريبة عنه في تاريخ إصدار أمر الدفع الصادر للمورد عن التوريد، أو في تاريخ استلام المقابل أو جزء منه وفي حدود المبلغ المستلم، أيهما أسبق».

الفصل السابع/ الصفقات بنسبة صفر والصفقات المعفاة:

حاول المشرع الفلسطيني أن **يضفي مزيداً من المرونة** على حالات الصفقات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر الصفر، في ظل تقيده بفرض الضريبة بالسعر العام بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية، ومن صور المساحات التشريعية التي عمل المشرع على

خلقها في هذا الشأن، الخدمات التي تقوم بها شركات الإنتاج المحلية المتعلقة بإنتاج الأفلام السنيمائية والوثائقية والمسلسلات التلفزيونية لمقيم في الخارج، وكذلك خدمات الإشراف والتنسيق والرقابة على التجارب الطبية لمقيم في الخارج، وكذلك توسيع النص الخاص بصفقات بيع خضروات وفواكه مدرجة في الجدول ليصبح بيع منتجات الثروة النباتية، والأهم من ذلك كله منح مجلس الوزراء صلاحية اعتبار أي صفقة خاضعة للسعر صفر وفقاً للشروط التي يقررها.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الفلسطيني **أضاف بعداً حمائياً جديداً** للبيئة والاقتصاد بإخضاعه صفقات بيع الخردة للسعر صفر؛ حيث إنه بذلك يشجع المحافظة على البيئة، ويعالج مشكلة النفايات الصلبة التي باتت تؤرق المجتمع الفلسطيني بسبب ضيق المساحة وارتفاع الكثافة السكانية؛ فمن شأن إخضاعها للسعر صفر تقليل تكاليف عمليات فصل النفايات وإعادة تدويرها، دون إلحاق الضرر بالخزينة العامة، حيث إن هذا الإجراء يقلل من الاعتماد على المواد الخام المستوردة، ويشجع المستثمرين الجدد على الدخول إلى هذا المجال وزيادة تنظيمه ورفع كفاءته.

وبالنسبة لحالات الإعفاء المذكورة في (م٣٣)، فإنه إلى جانب الإعفاءات التي كانت مقررة سابقاً -إعفاء المشتغل المعفى لعدم بلوغه حد التكليف، وصفقات التأجير العقارية، وبيع الممتلكات، وبيع الأحجار الكريمة ونصف الكريمة ما عدا الألماس الصناعي-، نجد أن المشرع جاء أكثر تنظيماً من سابقه في إعفاء صفقات بيع الشقق والمحال التجارية، حيث سبق أن وضع أحكاماً لإعفاء صفقات التطوير العقاري وأفرد لها (م٢٤) من مشروع القانون، وإن كنا نتمنى أن تتم إشارة إلى هذه المادة عند ذكر إعفاء صفقات بيع الشقق والمحال التجارية للربط بين هذه الأحكام.

كما أصاب المشرع حين أضاف حالات إعفاء جديدة ذات أبعاد خاصة، على نحو: صفقات بيع الحجر الخام غير المعالج، وأقساط الطلبة والتلاميذ، وخدمات الكشف الطبي في العيادات الخاصة الملتزمة بالتسعيرة المعتمدة قانوناً، إلى جانب حالات الإعفاء الخاصة التي ذكرتها (م٣٤).

غير أن ما نأخذه على المشرع في هذا الفصل، أنه في (م٣٢) منح الصلاحية لمجلس الوزراء باعتبار أي صفقة غير واردة في هذه المادة خاضعة للضريبة بنسبة صفر وفقاً للشروط التي يحددها قراره، وهو ما نرى فيه شبهة عدم دستورية، حيث إن السعر الصفري بمثابة إعفاء كامل من الضريبة على القيمة المضافة في كل مراحل التداول، من خلال تطبيق نظام الإعفاء مع الائتمان، وتكون الضريبة المدفوعة سابقاً بمثابة ائتمان ضريبي على المدخلات،

وما دام الأمر كذلك، فإنه يمس حقوق الخزينة العامة المحمية بموجب نص (م٨٨) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م «... ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها، في غير الأحوال المبينة في القانون»، وبالتالي فإن أحوال الإعفاء لا بد أن يبينها قانون وليس نظام أو تشريع ثانوي.

كما كنا نتمنى لو أن حالات السعر الصفري امتدت لدعم الفئات الأولَى بالرعاية كما فعلت الكثير من الدول، على نحو دعم المملكة المتحدة المعاقين، وذلك بتطبيق السعر الصفري على واردات معداتهم وأجهزتهم، وكذلك تطبيقه على بعض السلع الغذائية الضرورية، كما يسمح الاتحاد الأوروبي بتطبيق سعر الصفر على معظم السلع الغذائية، وملابس الأطفال وأحذيتهم، والأدوية التي تؤخذ بالفم.

وأخيراً، فإن ختام (م٣٥) الخاصة بعدم سريان الإعفاءات الضريبية الواردة في القوانين الأخرى على هذه الضريبة إلا إذا نص هذا القانون عليها، من شأنه أن يثير النزاع حول الكثير من النصوص الواردة في القوانين الأخرى، على نحو: الإعفاءات المذكورة في (م٦) من قانون حقوق المعوقين رقم ٤ لسنة ١٩٩٩م، وبرأينا ما دام هذا التشريع تشريعاً عاماً للضريبة على القيمة المضافة فإنه لا ينبغي أن يقيد ما ورد في القوانين الخاصة الأخرى، مراعاة لقاعدة الخاص يقيد العام.

الفصل الثامن/ خصم ضريبة المدخلات والإرجاعات:

عالج المشرع الفلسطيني مشكلة سوء عرض أحكام الخصم والإرجاع النقدي وترتيبها، التي اتسم بها التشريع السابق؛ حيث اختصرت النصوص وباتت أكثر وضوحاً.

غير أننا نأخذ على مشروع القانون أنه أطلق يد وزير المالية في تحديد تاريخ الإرجاع النقدي بموجب نص (م١/٣٧) «... أو أي تاريخ آخر يحدده وزير المالية». وهو ما نرى فيه مساساً بقاعدة العمومية والتجريد في أحكام الإرجاع؛ حيث يمكنه التعامل معها وفقاً للقرارات الفردية؛ لذا فإننا نرى أن يحذف هذا النص والاكتفاء بالمدد المحددة في هذه المادة، أو أن يترك أمر تحديدها لمجلس الوزراء بموجب أنظمة، أو للوزير بموجب تعليمات منشورة.

كما ننتقد (م٨/٣٧) من مشروع القانون، التي تسقط حق المشتغل بالمطالبة بالإرجاع النقدي بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق بالمطالبة بالإرجاع، وينبني هذا النقد على أمرين: الأول، وجود خلل في النص؛ حيث كان يجب أن يكون مضي السنوات الخمس من تاريخ نشوء الحق بالمطالبة أو تاريخ آخر مطالبة، لأننا قد نكون أمام حالة مضي السنوات الخمس من تاريخ نشوء الحق، ورغم تكرار المطالبة من المشتغل فإن الإدارة المالية لا تستجيب ولا تقوم بالإرجاع، فهل مضي السنوات الخمس في

هذه الحالة يسقط حق المكلف؟! والأمر الثاني هو أن المشرع الفلسطيني خالف التشريعات المقارنة، وسار على الأنظمة العسكرية السابقة؛ فلم يوازن بين حقوق المكلف وحقوق الخزينة العامة، حيث قصر حكم التقادم بمضي خمس سنوات على المشتغل دون الإدارة، مع أن حكم الدين خاص بطرفين، أحدهما الإدارة والآخر المكلف، والموضوعية تقتضي النظر إلى المركز القانوني وليس من يحتل هذا المركز، لذا كنا نرى أهمية فصل حكم إسقاط حق المطالبة، وتناوله في مادة خاصة بأحكام التقادم، تراعي التوازن بين حقوق طرفي الدين الضريبي.

علماً أن المحكمة الدستورية العليا المصرية في هذا الشأن قد قضت بأنه: «لا يجوز للمشرع من إعماله لسلطته التقديرية في مجال تنظيم الحقوق، أن يقيم تمييزاً غير مبرر تتنافر به المراكز القانونية التي تتماثل عناصرها، ويتعين أن تنظمها أسس موضوعية موحدة، لا تمييز فيها بين المؤهلين قانوناً للانتفاع بها، التي يتكافأ أطرافها أمام القانون... وعليه قضت بتوحيد مدة التقادم في الضرائب والرسوم العامة، لتحقيق الحماية القانونية المتكافئة لكلا الطرفين...، وعدم دستورية إقامة تمييز غير سائغ للدولة، بأن اختصها بمدة تقادم للحق الضريبي، تزيد على المدة المقررة للممول في هذا الشأن، وذلك بالمخالفة لمبدأ المساواة».

الفصل التاسع/ الفواتير:

نرى أن المشرع الفلسطيني **أجاد في تنظيم الفاتورة**؛ حيث راعى التطور الحادث في وسائل الدفع، فألزم المشتغل عند شرائه بمبلغ يقل عن ٢٠٠٠ دينار طلب فاتورة ضريبية، وإذا زادت قيمتها على هذا المبلغ أن يتم الدفع من خلال شيك أو حوالة أو بطاقة ائتمانية، أو أي طريقة خلاف الدفع النقدي، وإرفاق ما يثبت ذلك مع الفاتورة الضريبية؛ وهو ما من شأنه الحد من حالات التهرب الضريبي.

الفصل العاشر/ التسجيل:

مما لا شك فيه أن الأنظمة السابقة قد وضعت أحكاماً دقيقة للتسجيل، غير أنه كان يعاب عليها سوء صياغة النصوص بشكل جيد من جهة، وعدم ترتيب الأحكام من جهة أخرى، ويمكننا القول إن **المشرع الفلسطيني قد عالج هاتين المشكلتين** في هذا المشروع، حيث أعاد صياغة المواد بشكل أفضل كما رتب الأحكام بصورة جيدة تسهل على غير القانونين فهمها دون لبس أو سوء فهم.

الفصل الحادي عشر/ السجلات والتقارير:

نكرر ما قلناه في الفصل السابق من إيجابيات في هذا الفصل أيضاً، غير أننا نأخذ على المشرع في هذا الفصل أنه كان أقل تنويعاً للأحكام الخاصة بالتقارير؛ حيث ألزم جميع

المشتغلين بتقديم التقرير الدوري شهرياً، وهو بذلك لم يعف المشتغل الصغير المعفى والمشتغل الذي تكون جميع صفقاته معفاة على نحو ما كان مقرراً في التشريع السابق، ونرى أن هذا من شأنه زيادة العبء على الإدارة الضريبية في متابعة تنفيذ هذا الحكم، وهو ما يخالف مبدأ الاقتصاد في التحصيل؛ حيث ستكون الحصيلة أقل بكثير من الجهد المبذول.

وكذا جرى اختصار أحكام تنظيم الكشف المؤقت في (م٥/٧٥)، رغم أن التشريع السابق كان يتميز بتنوع أحكامه في هذا الشأن في (م٧٩)، الأمر الذي منح الإدارة والمكلفين مرونة عالية في تطبيقها.

وأخيراً، نلحظ أن المشرع لم ينظم في هذا الفصل أحكام رفض المدير قبول الكشف الدوري المقدم، وقد يفسر ذلك بأن المشرع أراد إحالتها إلى أحكام الفصل الثاني عشر (م٣/٨١)، الخاصة بإدارة الحسابات خلافاً لأحكام القانون الواردة في (م٨٧)، ومع ذلك فإننا لا نؤيد هذا الدمج في الأحكام؛ لأنها تساوي بين من أحدث خللاً في كشف واحد، ومن أدار سجلاته ودفاتره وقاعدة بياناته على نحو مخالف للقانون.

علماً أن التشريع السابق كان يوجب على المدير في حال رفضه الكشف أن يبلغ هذا الرفض للمكلف بموجب إخطار بالرفض يتضمن الأسباب، كما أعطى المكلف حق الاعتراض، وبعد تقديم الاعتراض يتصرف المدير بالكشف المقدم وكأنه قدم حسب الأصول ما لم تقرر لجنة الاعتراض خلاف ذلك، وحتى لو قررت خلاف ذلك وجرى إعلام وتقدير له، فإنه يجوز للمكلف الاعتراض على هذا الإعلام والتقدير. أما في ظل أحكام مشروع القانون الذي بين أيدينا فإنه في حال عدم قبول الكشف الدوري المقدم من المكلف، يكون من حق المدير أن يصدر إعلاماً وتقديراً عليه مباشرة، وليس للمكلف حينئذ إلا الاعتراض على هذا الإعلام والتقدير.

من الجدير بالذكر، أن الملاحظة الأخيرة لها أهمية قانونية في ما يتعلق بعبء الإثبات، فبعد أن كان تقديم الكشف من المكلف ينقل عبء إثبات عدم صحة ما ورد فيه إلى الإدارة الضريبية، وبالتالي يكون المدير ملزماً بذكر أسباب الرفض في إخطار الرفض، بات كل ما على المدير هو إخطار المكلف خطياً بخضوع ملفه للفحص، ثم إصدار إعلام وتقدير للمكلف بناء على الفطنة والدراية، وحينئذ ينتقل عبء إثبات عدم صحة تقديرات الإدارة أمام لجنة الاعتراض إلى المكلف، أي أن عبء الإثبات بدلاً من أن يكون على الإدارة في إثبات عدم صحة كشوف المكلف، يكون على المكلف في إثبات عدم صحة تقديرات الإدارة.

ولأنه بات من المبادئ الضريبية المستقرة، أن الضريبة تكليف قانوني يفرض على واقع فعلي، ولا يفرض على ظن أو تخمين، فإن على الإدارة

الضريبية يقع عبء الإثبات فيها عموماً، وبعد التزام المكلف بتقديم الكشوف الدورية على وجه الخصوص يقع عليها إثبات عدم صحة ما ورد في هذه الكشوف.

ومما سبق فإننا ننادي بالرجوع إلى أحكام الرفض المسبب للكشوف، التي كانت سارية في التشريع السابق لمشروع القانون، وعدم الاكتفاء بإخطار المكلف بخضوع ملفه للفحص ثم التقدير عليه بالفطنة والدراية.

الفصل الثاني عشر/ تحديد الضريبة، الإعلام والتقدير، الاعتراض والطعون:

مع أن **المشرع أجاد في هذا الفصل بتنظيمه أحكام لجنة الاعتراض** بشكل مبسط وواضح؛ كما وضع تشكيلها على نحو يتسم بالحيدة والكفاءة، فإن المشرع استهل هذا الفصل بأحكام تحديد الضريبة بقرار المدير على من يتخلف عن تقديم التقرير الدوري الشهري في (م٨٠) بصورة أقل كفاءة من التشريع السابق، حيث جعل المكلف بعد هذا التحديد بين أمرين لا ثالث لهما: إما تقديم كشف دوري عن ذات الفترة ليصبح التحديد لاغياً، أو عدم تقديم تقرير دوري وحينئذ لا يحق له الاعتراض أو الطعن.

فيما كان التشريع السابق يتضمن حالة ثالثة، جرى تجاهلها في هذا المشروع رغم واقعيتها وأهميتها، وهي إذا جرى التحديد على شخص يدعي عدم التكليف، حيث اعتبر التشريع السابق أن التحديد يكون في حكم التقدير من حيث جواز المعارضة والاعتراض عليه؛ لذا نهيب بالمشرع أن يضيف هذه الحالة مرة أخرى.

من جانب ثانٍ، نلحظ أن المشرع جعل الطعن في قرار لجنة الاعتراض لدى محكمة استئناف الجمارك خلال أربعين يوماً من تاريخ تبلغه القرار بموجب نص (م٨٥) فيما جعل قرار إعادة النظر قابلاً للطعن أمام محكمة الجمارك البدائية، وهو ما يعني أنه تعامل مع قرار لجنة الاعتراض بمثابة حكم أول درجة، وهو ما نرى فيه أمرين في غاية الخطورة: الأمر الأول أنه يتعارض مع أحكام الطعن الواردة في الفصل السادس عشر من هذا المشروع؛ حيث تدخل هذه الحالة ضمن اختصاص محكمة الجمارك البدائية وفقاً لنص (م١٠٤).

والأمر الثاني أن فيه إهداراً لحقوق المكلف الخاصة بمبدأ التقاضي على درجتين، فرغم تأييدنا تشكيل لجنة الاعتراض المحايدة فإنها تبقى لجنة إدارية بحتة، وإذا جاز قبول الأمر في ضريبة الدخل على اعتبار أن المحكمة المشكلة وفقاً للقانون هي ذات طبيعة استئنافية ولا توجد محكمة بدائية، فإن الأمر مختلف في ضريبة القيمة المضافة والجمارك، حيث هناك محكمة ابتدائية وأخرى استئنافية، فما المانع من سريان التقاضي في طريقه الطبيعي باللجوء

إلى البدائية ثم الاستئناف؟! لا سيما أن القانون لا يجيز الطعن في أحكام محكمة الجمارك الاستئنافية أمام محكمة النقض، على نحو ما أخذ به المشرع في قانون ضريبة الدخل.

الفصل الثالث عشر/ ميعاد الدفع:

مع وضوح مواعيد الدفع الواردة في هذا الفصل، إلا أن ما نراه على هذا المشروع أنه لم يخرج عما جرى عليه العمل في التشريع السابق في تشتت الأحكام؛ لذا كنا نرى الأولى اتباع المنهجية التشريعية التي سار عليها قانون ضريبة الدخل، وذلك من خلال دمج أحكام هذا الفصل مع الفصل الخامس الخاص بدفع الضريبة بحيث يكون الفصل بعنوان إجراءات تحصيل الضريبة.

الفصل الرابع عشر/ الغرامات والفوائد- الفصل السابع عشر/ الأحكام الختامية

القراءة السريعة لهذه الفصول تكشف **العديد من الملاحظات القانونية السلبية فيها؛** حيث بالغ المشرع في وضع ضمانات للتحصيل دون أن يراعي دستوريتها، بل إنها تخرج الضريبة عن مبدأ طوعية الدفع من ناحية، وتنتهك حقوق المكلفين من ناحية أخرى، وندلل على قولنا هذا من خلال الأمرين الآتيين:

أولاً/ المبالغة في الغرامات والتدابير الاحترازية:

في حين تأخذ التشريعات المقارنة بالغرامة الجبائية المحددة على المتأخر كما فعل المشرع الجزائري، أو فرض ضريبة إضافية أو غرامة نسبية عليه بنسبة ثابتة، على نحو ما أخذ به المشرع المصري وكذلك المشرع الفلسطيني في ضريبة الدخل، فإننا نجد أن المشرع الفلسطيني في هذا المشروع يسير على خطى النظام السابق؛ حيث فرض على المتأخِّر عقوبتين بدلاً من عقوبة واحدة، هما: الغرامة الثابتة، والفوائد النسبية من قيمة الضريبة المستحقة، وفقاً لنص (م٩١).

ناهيك عن عدم تناسب التدابير الاحترازية حيث جرت المبالغة فيها، ومن صور ذلك: سلطة المدير في المنع من مواصلة النشاط كلياً أو جزئياً لحين تقديم ضمانات كافية يقبلها المدير في حال ارتكاب المشتغل أفعالا خلافاً لأحكام القانون.

ثانياً/ مخالفة الحقوق الأساسية للمكلفين:

تخالف بعض نصوص هذا المشروع المبادئ الدستورية بشكل واضح، ومن صور ذلك: منع المكلف من السفر، والحجز على أمواله (م٩٥) دون حكم قضائي، مع أن هذا فيه جوراً على الحقوق الأساسية للمكلف، التي كفلتها الدساتير والمواثيق الدولية، فلا يجوز مصادرة الأموال إلا بحكم قضائي، ولا يجوز حرمان الشخص من السفر إلا بإذن قضائي.

ويكفي في هذا المقام، أن نشير إلى ما نصت عليه (م١١) من القانون الأساسي الفلسطيني

المعدل لسنة ٢٠٠٣م: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس. ٢-لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون...»، كما نصت أيضاً (م٢٠) على أن: «حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون». وكذلك (م٤/٢١): «لا مصادرة إلا بحكم قضائي».

وبلغ الأمر منتهاه في مخالفة المبادئ والقواعد القانونية المستقرة، حين أعطى هذا المشروع لمفوض عام الإيــرادات طلب المعلومات عن المكلف من أي جهة عامة أو خاصة، مالية أو هيئة محلية، بل وانتهك مبادئ وقواعد العمل المصرفي حين أجاز لمفوض عام الإيرادات طلب المعلومات المصرفية الخاصة بأي مكلف مشتبه بارتكابه جريمة ضريبية وألزمها بتقديم المعلومات خلال ١٠ أيام من استلامهم الطلب.

كما أهمل المشروع تنظيم الأحكام الخاصة بسرية المعلومات، وواجبات الموظفين بتقديم الإقرارات الخطية والذمم المالية عند تعيينهم وبصورة دورية كل سنة، على غرار (م٤٤) من القرار بقانون بشأن الضريبة على الدخل لسنة ٢٠١١م.

وختاماً، على الرغم من ملاحظاتنا القانونية التي خرجنا بها من خلال قراءتنا السريعة هذا المشروع، فإننا نرى في رغبة المشرع بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة خطوة في الاتجاه الصحيح، وتحقيقاً لمطلب دستوري، غير أننا نؤكد أهمية التيقن من سلامة أحكامه ونصوصه، وخلوه من العيوب القانونية، شكلية كانت أو موضوعية. ونظراً لقناعتنا بوجود الكثير من أوجه الخلل والقصور فيها، على نحو ما بيّنّا في هذه القراءة؛ فإننا ندعو المشرع الفلسطيني إلى التريث في إصدار هذا القانون، وإحالة المشروع مرة أخرى إلى المتخصصين القانونيين والاقتصاديين والمحاسبين لدراسته وإبداء الملاحظات عليه قبل إصداره.

قراءة في بنية الخطاب الديني الفلسطيني

د. علاء نزار العقاد*

تمهيد:

للخطاب الديني دور مهم في توجيه البوصلة في العديد من مناحي الحياة، كونه يدفع إلى تشكيلِ نواة المجتمع السلوكية من انتماء وعزلة في بعض الأحيان وانحراف وتطرف في البعض الآخر.

ولأن الاعتدال في الخطاب الديني يحد من التطرف والتشدد وله تأثيراته الواضحة في الحفاظ على السلام وتعزيز الانتماء إلى الوطن، ظهرت الحاجة إلى هذا الاعتدال كنتيجة لمقتضيات العصر المتغيرة ومتطلباته المتجددة، وذلك بالعودة من خلاله إلى المنهج النقي - المنبثق من القرآن الكريم وسنّة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام - الذي لا تشوبه شائبة بدعيّة.

ولأهمية هذا الموضوع البالغة، سعى الباحث إلى أن يكون المقصد من هذه البحث، تبيان الإشكاليات والمعضلات التي يواجهها الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية، ومن ثم طرق تجاوزها، لاسيما في ظل ظهور كثير من الاتجاهات الفكرية، ومنها حركات الإسلام السياسي، التي أمعنت في خطاباتها التي لا توازن بين الدين والوحدة الوطنية في أحيان كثيرة خدمة لأهدافها الضيقة، وزرع ثقافة الكراهية وتأجيج النزاعات والخلافات الداخلية باسم الدين.

الأمر الذي يجعلنا نضع علامات استفهام

*رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون ـــ برلين

عديدة حول طبيعة هذا الخطاب ومآلاته في عصرنا هذا؟ وتأسيساً على ما سبق، يطرح الباحث هذه الإشكالية وفق التساؤل الآتي: **ما هي بنية الخطاب الديني الفلسطيني وتحت أي ظرف استطاعت أن تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز الهوية الوطنية والحد من الإرهاب والتطرف؟** ويجيب الباحث عن التساؤل الرئيس من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

١. ما هي إشكالية الخطاب الديني داخل المجتمع الفلسطيني؟
٢. من المسؤول عن توظيف الخطاب الديني سياسياً؟
٣. ما هي انعكاسات الخطاب الديني السائد على الحالة الفلسطينية الراهنة؟
٤. إلى أي مدى يتلاقى الخطاب الديني مع مطلب وحدة الصف الفلسطيني؟
٥. ما هو الخطاب الديني المنشود الذي من شأنه أن يسهم في تشكيل الهوية الوطنية ومكافحة الإرهاب والتطرف داخل المجتمع الفلسطيني؟
٦.

هدف البحث إلى:

١. تحديد تفاعل الخطاب الديني مع تحديات بيئة النظام الفلسطيني الراهن.
٢. بيان انعكاسات الخطاب الديني السائد على الحالة الفلسطينية.
٣. التعرف إلى مدى فاعلية الخطاب الديني في معالجة حالة التطرف الطارئة في المجتمع الفلسطيني.
٤. تقييم حدود الخطاب الديني ودوره في تصحيح المسارات المنشودة التي تصب في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني، ومن ثم إفادة الباحثين والمهتمين والسياسيين والاجتماعيين وغيرهم بهذا الشأن.

اعتمد البحث على **منهج تحليل الخطاب**، الذي يهدف إلى وصف العلاقات والارتباطات بين العناصر، ودراسة استراتيجيات بعض الأحداث الخطابية الخاصة، ضمن إطار سياسية أو سلطة معينة بغية الكشف عن الإرادة الفاعلة، ومنها تناول البيانات والخطابات السياسية، **والمنهج الوصفي التحليلي** من خلال اعتماد المقاربة التركيبية –التحليلية في تناول طبيعة الخطابات الدينية الديناميكية التي تنتهجها التنظيمات والجماعات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني.

المفاهيم الإجرائية:

١. **الخطاب الديني:** لا يشير تناول الخطاب الديني في هذا البحث إلى تحليل النص الديني (قرآن أو سنة) بل ينحصر في خطاب أولئك الذين يتعاملون مع القضايا الوطنية والشأن السياسي الفلسطيني الداخلي بمرجعيات دينية. أي كل سلوك أو تصرف يكون باعثه الانتماء إلى دين

معين.

٢. **الخطاب الديني المعتدل (الوسطي):** وهو مراعاة جميع جوانب الحياة دون إفراط أو تفريط، دون غلو أو تشدد وانحلال، وهو الذي يدعو إلى نشر ثقافة التقارب والتعايش بين الناس وتقبل الآخر، فهذا الأمر مطلب وأصبح مطلباً ملحاً بين التيارات والجماعات من أجل محاربة الأفكار الهدامة الداعية إلى الإخلال بالأمن والسلم المجتمعي.

٣. **الخطاب الديني المتشدد:** هو الخطاب الذي يمكن أن يؤجج الخلافات بين أفراد الدين الواحد أو الأديان الأخرى، ويؤدي إلى العنف والتطرف والتعصب ورفض الآخر واتباع سياسة الإقصاء وعدم القبول بالتعددية الدينية أو العرقية أو الثقافية داخل المجتمع الفلسطيني، يُضاف إلى ذلك المخاوف الواضحة من مسائل التجديد.

٤. **التطرف:** هو البعد عن الوسطية في المواقف الدينية والخط السوي للمجتمع، والخروج عن المألوف عقائدياً، والمصحوب بالغلو المظهري الشكلي في الدين مع الانعزال عن الجماعة وتكفيرها.

قسّم البحث الآتي إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

- الخطاب الديني في مسيرة النضال الفلسطيني
- ضبابية الخطاب الديني وأزمة الثقة
- الخطاب الديني المنشود

المحور الأول/ الخطاب الديني في مسيرة النضال الفلسطيني:

بسبب خصوصية القضية الفلسطينية، وبحكم طبيعة الصراع القائم في فلسطين، لعبت الشخصيات الإسلامية والمسيحية دور بارزاً جنباً إلى جنب في مسيرة النضال الوطني، وتعاملوا في خطابهم مع القضايا الوطنية دون أيديولوجية دينية، ثم إن الخطاب الفلسطيني العربي الوحدوي بطبيعته خطاب إسلامي، لا يفرق بين الديني والوطني. وكل من عمل في فلسطين من أحزاب سياسية أو قوى شعبية (إسلاميين وغيرهم) كان يعمل ضمن مشروع مركزي وحيد، هو إنقاذها من الاحتلال الصهيوني، دون الالتفات إلى المسائل الأخرى بغض النظر عن مدى أهميتها.

كما كان للمشايخ ورجال الدين مكانة متقدمة في السلم الاجتماعي، [١] أمثال الحاج أمين الحسيني، وعز الدين القسام، وعبد القادر الحسيني وغيرهم، الذين لعبوا دوراً مهماً في إعاقة تطور أي خطاب سياسي إسلامي في فلسطين، لأنهم تمكّنوا من الجمع بين المعاني الروحية والوطنية في آن معاً، فدمجوا في شخصياتهم بين القيادتين السياسية والدينية، وجعلوا من الخطاب الديني (غير الحزبي أو

الأيديولوجي) عنصراً مكملاً وداعماً للخطاب الوطني، دون أن يطغى عليه. ووظفوا العاطفة الدينية للتعبئة الوطنية والنفير العام دون أن يستغلوا الدين لأغراض السلطة والسياسة. فكانوا في معتقدهم مسلمين وفي خطابهم ومنهجهم أقرب ما يكون إلى علمانيين براغماتيين. وبسبب حضورهم وكاريزميتهم ذات التأثير الطاغي لم تبرز قيادات إسلامية أخرى، وربما كان هذا من أسباب تأخر ظهور الإخوان المسلمين على مسرح الفعل السياسي في فلسطين، على الرغم من العلاقة الطيبة التي كانت تجمعهم مع قيادات الإخوان في مصر.[٢]

في بداية العقد التاسع من القرن العشرين بدأت مرحلة تحول كبرى ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، عندما انهارت المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وتراجع دور الحركات الثورية التي ارتبطت تاريخياً بمحوره، كاليسار الفلسطيني، كذلك شهدت الساحة الإقليمية تنامي إيران كقوة إسلامية مهمة في المنطقة تفتح الأبواب للأحزاب الإسلامية التي ترغب بمقاومة إسرائيل كحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، فتصاعدت في تلك الفترة رؤية الحركة الإسلامية الفلسطينية التي دخلت ساحة العمل الوطني في انتفاضة العام ١٩٨٧م كمنافس لمشروع منظمة التحرير والتنظيمات التي تنضوي تحت لوائها. وتبنت فكراً إسلامياً صريحاً ورفعت شعارات ذات طابع إسلامي لاقت قبولاً مباشراً في المجتمع الفلسطيني المتدين أصلاً، فمثل هذه الشعارات كان من السهل فهمها لأنها نابعة من الثقافة الدينية، إضافة إلى قدرة الحركة على تسويقها بسهولة عبر المساجد التي اعتمدتها كنقاط لقيادة الشارع وتحشيد الجماهير.[٣]

القـوى الدينية في الساحة الفلسطينية:

١- حركة حماس:

مع اندلاع الانتفاضة الأولى وجد الإخوان المسلمون أنفسهم أمام سؤال سيحدد مصير الجماعة ومستقبلها: هل نشارك في الانتفاضة، أم ننتظر؟ من الواضح أن القرار كان بالمشاركة، وهكذا اجتمعت قيادات الإخوان في مدينة غزة، واتفقوا على تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس، والإعلان عن انطلاقتها في ٩ كانون الثاني ١٩٨٧م[٤] وبهذا التحول حل اسم حماس مكان الإخوان المسلمين، وهذا التغير في الاسم لم يكن شكلياً، فقد أعطت حماس جماعة الإخوان الصدقية والشرعية التي كانت تحتاجها، وجعلتها حركة جماهيرية واسعة الانتشار، ذلك لأن الشعب الفلسطيني لم يعط ولاءه لأي تنظيم لم ينخرط فعلياً في المقاومة،

معتبراً أن تضحيات أي تنظيم، ومشاركته الفعلية في الكفاح الوطني هي المعيار الحقيقي لاكتسابه الشرعية والشعبية. وبهذه القوة الجماهيرية الجديدة التي اكتسبتها حماس صار بمقدورها منافسة فتح وغيرها من فصائل المقاومة بشكل أقوى من السابق، لا بل التقدم للدخول في النظام السياسي الفلسطيني تمهيداً للسيطرة عليه.[٥]

فخطاب حماس صبغ منذ نشأتها بصبغة دينية إسلامية، فقد جاء في المادة الثالثة عشر من ميثاق حماس: «تتعارض المبادرات أو ما يسمى بالحلول السياسية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين.[٦]

٢- الجهاد الإسلامي:

هي مثل غيرها من حركات الإسلام السياسي التي انبثق معظمها من رحم جماعة الإخوان. لكنها تختلف بتركيزها على المقاومة. أسسها فتحي الشقاقي في غزة العام ١٩٨١م، بعد عودته من مصر، متأثراً بصعود الإسلام السياسي هناك، وبأفكار سيد قطب، ومستلهما انتصار الثورة الإيرانية.

حاول الشقاقي الاستفادة من التجارب والأخطاء التي وقعت فيها الثورة الفلسطينية والحركة الإسلامية التقليدية، مركزاً على ثلاثة عناوين أساسية، اعتبرها المؤسس الشقاقي أيديولوجية الحركة، وهي: «الإسلام، فلسطين، الجهاد»، معتبراً أن الحركات الإسلامية أهملت فلسطين، وابتعدت كثيراً عن قضيتها، لدرجة أنها لم تعد القضية المركزية للعالم الإسلامي، كما أن الحركات الوطنية العلمانية أغفلت الإسلام، ولم تجعله ركناً أساسياً من منهجها.

في بدايات تأسيسها تأثر خطابها السياسي بأفكار «الجماعة الإسلامية» في مصر، فتبنّت تكفير النظم السياسية العربية، وطالبت بالخروج عليها بالسيف، ورفضت الديمقراطية. لكن فكرها السياسي مر بمرحلة من التحولات والنضوج في حقبة التسعينيات متأثراً بالتغيرات السياسية العميقة التي ألمت بالمنطقة؛ فقد دعا الشقاقي من منفاه إلى الالتقاء بين القوى الفلسطينية والعربية العلمانية منها والإسلامية، ونادى بضرورة السلم الأهلي الداخلي، وأن تقتصر معارضة السلطة الفلسطينية على الجانب السياسي.[٧]

أثناء الصراع بين حركتي حماس وفتح التزمت الحركة الحياد، داعية إلى وقف الاقتتال، والعودة للحوار، والتمسك بالوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام. لكنها بعد سيطرة حماس على غزة حافظت على علاقاتها الطيبة بحماس، على الرغم من خلافاتهما السياسية، وتباين الآراء بينهما.[٨]

٣- حزب التحرير:

يعتبر حزب التحرير ثاني أقدم حزب إسلامي بعد الإخوان، تاريخيا تأسس في مدينة القدس عام ١٩٥٣م على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، القاضي بمحكمة الاستئناف. في المرحلة التأسيسية الأولى من عمره اقتصر نشاط الحزب على الجهود الفردية للشيخ النبهاني، ومحاوراته وكتاباته، إلى أن نجح باستقطاب الكثيرين ممن آمنوا بفكره ونهجه، بعد وفاة الشيخ النبهاني عام ١٩٧٧م، تولى إمارة الحزب الشيخ عبد القديم زلوم حتى العام ٢٠٠٣م، ثم جاء من بعده المهندس عطا أبو الرشتة، ومن الملاحظ أنهم جميعاً فلسطينيون، مع من أن الحزب لا يعترف بالهويات الوطنية. ويصرح حزب التحرير بأن غايته هي استئناف الحياة الإسلامية، وإقامة نظام الخلافة، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم؛ معتبراً نظام الخلافة قادراً على تنظيم الدولة والحياة المعاصرة ضمن إطار إسلامي بحت، بعيداً عن أفكار العصر مثل الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والدولة المدنية التي يعتبرها الحزب دخيلة على الفكر الإسلامي، وحتى مخالفة لصريح الإسلام ونهجه الأصيل.[٩] وقد تسبب إصرار الحزب على نبذ الديمقراطية والحرية ومفهوم المواطَنة وغيرها من المفاهيم الحديثة في توجيه الانتقادات إلى الحزب، وتصنيفه من ناحية فكرية على أنه أقرب إلى التيارات المتعصبة في العالم الإسلامي منه إلى التيارات المعتدلة. ويُتهم الحزب أيضاً بالتشدد في مواقفه، وبطلب المستحيل أحياناً، وبُعده عن الواقع الذي تعيشه الأمة برفضه التعايش مع هذا الواقع. أخذ الحزب موقفاً سلبياً من قيام منظمة التحرير الفلسطينية معتبراً إياها صنيعة الغرب الكافر الذي يريد من خلالها الحصول على موافقة الفلسطينيين لبيع وطنهم وتصفية قضيتهم، لذلك رفض الاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني، لاسيما أنه يرفض من الأساس الاعتراف بالهويات الوطنية.[١٠]

وفي الآونة الأخيرة تكاد تنحصر أنشطة الحزب في إحياء الذكرى السنوية لهدم الخلافة العثمانية، من خلال المهرجانات الخطابية وإقامة الندوات الفكرية والحوارية، والتظاهر في الشارع بعض الأحيان.

يرفض أنصار هذا الحزب التعددية السياسية والتعامل مع الديمقراطية والدخول في الحياة السياسية ضمن الدولة القطرية الممثلة بالأنظمة الحاكمة اليوم، لهذا يشن الحزب حرباء شعواء على كل الذين يؤمنون بهذه الأفكار التجديدية ويعتبرونهم خارجين عن النهج الإسلامي، وقد تمثل ذلك بكل وضوح في بيانات الحزب التي صدرت في فلسطين حول العلاقات بين حماس وحركة فتح والسلطة.

هذه البيانات التي هاجمت حماس لأنها تقيم علاقات وحدوية مع حركات علمانية ومع أناس شاركوا في مؤامرة ضد القضية على حد زعمهم، كما انتقدوا حماس في مشاركتها في الانتفاضة معتبرين إيها من صنع إسرائيل والأنظمة العربية.[١١]

٤- الحركات الأصولية الأخرى:

بسبب الظروف والاستثنائية وانغلاق الأفق السياسي، في السنوات العشر الأخيرة، وبالتحديد في ظل الانقسام الفلسطيني، ظهرت العديد من الجماعات السلفية المتشددة، مثل ما يسمى: جيش الإسلام، وجلجلت، وسيوف الإسلام، وأنصار جند الله، وحزب الله الفلسطيني، وسيوف الحق، ومجموعات أخرى من التيارات السلفية ارتبط اسمها بتنظيم القاعدة. وهي بالمجمل تنظيمات صغيرة هامشية.

لكن هذه التنظيمات وعلى الرغم من أنها إسلامية التوجه، فإنها على خلاف شديد مع حكومة حماس، وتنازعها حق احتكار الكلام باسم الدين في السياسة، وتنافسها على استقطاب بعض الفئات الاجتماعية، خاصة من جيل الشباب، والمتعطلين عن العمل، لذلك فإن حماس تتهمها بالتشدد والتعصب والمزاودة.[١٢]

أما التنظيمات السلفية غير الجهادية، فقد بدأت تظهر وتنمو بقوة، كجمعيات ابن باز، وابن عثيمين، وغيرها من رموز الوهابية السعودية التي تغلغلت في المجتمع الفلسطيني، وأصبحت لديها بنية تحتية تتمثل في مؤسسات خيرية تربوية وصحية واقتصادية لا تشكو قلة الموارد ولا ندرة النشطاء[١٣]. ويظهر أن بعض هؤلاء السلفيين اكتفوا في فلسطين بالقيام بنشاطات فردية محصورة، وهو ما وقع مثلاً من جمعية دار الكتاب والسنة التي أنشئت في مدينة خان يونس سنة ١٩٧٥م، التي رفعت شعار نعم لتديين السياسة ولا لتسييس الدين.[١٤]

٥- الحركة الإسلامية في فلسطين ٤٨:

منذ انطلاقتها مطلع السبعينيات وحتى العام ١٩٩٦م غضّت حكومات دولة الاحتلال الإسرائيلي الطرف عن أنشطة الحركة الإسلامية، في إطار سلسلة من العوامل والمتغيرات، التي سمحت لها ببناء مؤسساتها الدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية، وأتاحت لها هامش مرونة في التحرك والتفاعل مع الجماهير الفلسطينية.[١٥]

يـرى باحثون أن سبب هـذا السلوك الإسرائيلي المتساهل هو الرغبة في إيجاد منافس أيديولوجي للحركات السياسية العلمانية ذات التوجهات القومية التي نشطت في ذلك الوقت في أوساط فلسطينيي ٤٨، وهو الأسلوب نفسه الذي تعاملت فيه إسرائيل مع جماعة الإخوان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث غضت الطرف عن نشاط الإسلاميين، لأنهم لم يتبنّوا

الكفاح المسلح ضد الاحتلال من ناحية، ومن ناحية ثانية حتى تجعل منهم منافساً قوياً للحركات الفلسطينية العلمانية التي كانت تمارس العمل المسلح. (١٦)

إبان انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٩٦م وقعت تطورات سياسية في الحركة الإسلامية يمكن اعتبارها «انشقاقاً» في صفوف الحركة، حيث انقسمت إلى ثلاثة تيارات، هي: تيار الاعتدال والبراغماتية الذي مثله نمر درويش، وهذا التيار يميل إلى الاندماج في الواقع الإسرائيلي؛ ومؤيد لعملية السلام واتفاق أوسلو، وذو علاقات جيدة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

أما التيار الثاني، فقد مثله الشيخ رائد صلاح، وهو يرتبط بعلاقات قوية بالحركات الإسلامية في الضفة والقطاع، وكان موقفه من الانتخابات العامة الإسرائيلية وسطاً بين رفض المشاركة فيها كحركة مع السماح لأنصار الحركة بالتصويت فيها لبناء قوة تصويت عربية، وقد حافظ هذا التيار على علاقات جيدة بسلطات دولة الاحتلال بعد أن أصبح يحكم العديد من البلديات كي يحصل على موارد لتمويل المشاريع التطويرية المحلية والخدمات. أما التيار الثالث فكان بقيادة الشيخ كمال الخطيب، وهو ذو مواقف علنية متشددة ضد المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية. وقد انضم التياران الأخيران في حركة واحدة أُطلق عليها «الحركة الإسلامية – الفرع الشمالي جناح الشيخ رائد»، أما التيار الأول فأصبح يحمل اسم «الحركة الإسلامية – الفرع الجنوبي جناح الشيخ إبراهيم صرصور». (١٧)

نخلص من ظاهرة التعددية والجماعات الإسلامية سالفة الذكر إلى أنها تتمحور في خطين وتوجهين متناقضين:

واحدة تمتاز بالمرونة وتدعو إلى البناء التربوي والمؤسسي من خلال الاندماج في المجتمع والحوار مع الآخرين.

وأخرى تدعو إلى المواجهة والرفض وإعلان الحرب على كل من هو ليس بمسلم بحسب وجهة نظر هذه المدرسة، وإصدار فرمان بتكفيره، كما نشاهد ونرى من بيانات بعض الأحزاب والجماعات المتشددة المعاصرة.

٦- أحزاب اليسار الفلسطيني: (١٨)

فكرياً كان لانحسار الفكر الماركسي على المستوى العالمي آثـار مدمرة على البنية التنظيمية لليسار الفلسطيني الذي عانى من حالة الضياع الفكري أمام المد الديني الآخذ في التصاعد من جهة، والمد الشعبي الملتف حول السلطة كمصدر دخل مريح ومصدر قوة اجتماعية من جهة أخرى.

شكلت الحالة العامة لبروز ظاهرة الخطاب الديني في أحزاب اليسار التي وجدت نفسها

فيها بعد أوسلو حالة تخبط وإحباط على المستويات التنظيمية كافة انعكست في الهوية الفكرية للأعضاء والحزب عموماً. فقد بدأ من السهل ملاحظة توجهات دينية على الصعيد الفردي بعد أن كان يتفاخر الأعضاء بماركسيتهم لدرجة كبيرة ويحاولون إظهارها في البعد الديني الإلحادي.

كذلك فقد أصبح من الملحوظ تداول الشعارات الدينية، خاصة في الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م وتحديداً في صور الشهداء وفي محاولة لتقليد حركة حماس والجهاد الإسلامي في نمط العمليات الاستشهادية حيث كان الفدائي يقوم بتصوير وصيته التي كانت كثيراً ما تحتوي عبارات دينية. حيث نلحظ البعد الديني في كلماته وفي تقديم الفيديو الذي بثته الجبهة الشعبية للشهيد وهو يقول رسالته الأخيرة كوضع صورة المصحف وكتابة آيات وعبارات دينية بينما يتوشح الشهيد باللون الأحمر الذي يرمز لليسار والماركسية. كذلك في «بوسترات» أو صور الشهداء اليساريين حيث تعلو الصورة في كثير من الأحيان آيات قرآنية والبسملة.

هذه المشاهد لم تكن مألوفة في أدبيات اليسار تاريخياً، لكنها بدأت في التمظهر الجدي وبشكل دائم في مثل هذه المجالات لتعبر عن معاني كثيرة تسقط نفسها على البعد الفكري التقدمي الذي لطالما نادت به وحاولت تعزيزه في عناصرها من خلال التربية الحزبية الصارمة على الثقافة الماركسية المادية العلمية. أضف إلى ذلك العدد المتزايد من الأعضاء الحزبيين الذين يواظبون على أداء الشعائر الدينية كالصلاة والصوم في رمضان. **ومن الأسباب التي أدت لتصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، يمكن إدراج الآتي:**[١٩]

١. عدم تبلور هوية يسارية منذ البدايات الأولى لدى الأعضاء والقيادة بالمستوى نفسه، فقد كانت أحزاب اليسار عموما، عبارة عن شباب متحمس بعد هزيمة المشروع الرسمي العربي في حرب الـ ٦٧ بحيث اعتبرت نفسها يسارية دون أن تكون لها جذور طبقية أو حاضنة شعبية تتوفر فيها شروط وجود اليسار كباقي مجتمعات العالم.
٢. لم تستطع حركات اليسار أن تتبنى الماركسية بشكل جذري بحيث بقيت تتراوح كتابع للأنظمة الماركسية العالمية بشتى اختلافاتها، ففيها كانت توجد التيارات الماوية واللينينية والتروتسكية والجيفارية أيضاً. إضافة لوجود عدد كبير ممن لا يؤمنون بالفكر الماركسي كفكر علمي، وكانت ارتباطاتهم الاجتماعية والثقافية التقليدية أقوى من قناعاتهم

الفكرية.

٣. انحسار القوة السياسية لمعسكر اليسار العالمي أدى إلى فقدان الثقة بالفكر الماركسي عموماً إلى درجة وصلت إلى الخجل من الهوية الماركسية ومحاولة التماهي مع الثقافة المجتمعية المحافظة بردة فعل عكسية تجلت في إبراز خطاب شبه متدين لإرضاء الجماهير في محاولة للدفاع عن الذات أمام الاتهام بالإلحاد والكفر.

٤. غياب التثقيف الحزبي الصارم الذي اعتادت عليه، الذي كان يستمر ستة شهور وفي أحيان أخرى سنة للعضو قبل أن يصبح عضواً حزبياً فاعلاً، بحيث يتم في هذه المدة شرح الفكر الماركسي كنظرية علمية مادية وعلاقتها مع الدين والمجتمع والثورة من ضمن مواضيع أخرى تثقيفية يتم تدريسها للعضو المتدرب. هذه الآلية التي فقدت في تجنيد العناصر سمحت بخلق حالة وصلت في أحيان كثيرة إلى انضمام عناصر متدينة لليسار أضفت خطابها الديني عليها داخلياً وخارجياً.

٥. حالة الإحباط العامة التي تسود الشارع الفلسطيني التي تتسم بعدم الاهتمام بالقضايا العامة المصيرية والبحث عن الخلاص الفردي وتغلغل ثقافة الاستهلاك والأنا وطغيانها على ثقافة المجموع أدخلت القوى اليسارية في متاهة صعبة لإثبات الذات.

٥- المسيحيون في فلسطين:

رغم أن المسيحيين في فلسطين لا يزيد عددهم على ٥٪ من سكان فلسطين أمام الغالبية المسلمة، فإنهم يحظون باحترام ويحصلون على حقوقهم الوطنية كاملة في العمل الوطني العام.

فقد عاش المسيحيون محنة واحدة مع المسلمين وتعرضوا للأذى المشترك على يد سلطات الاحتلال الصهيوني، وكانت العهدة العمرية تشكل قاسماً مشتركاً في هذه العلاقة، التي شكلت موقفاً متسامحاً عبر التاريخ وعكست آلية مميزة في العلاقات الاجتماعية والحياتية حتى في ظل الصراع السياسي، الذي لم تشهد الساحة الفلسطينية فيه أي نوع من الصراع الطائفي الديني عبر كل الحقب، وكان هذا الموقف أيضاً امتداداً لموقف نصارى فلسطين من صلاح الدين الأيوبي في مواجهة الصليبيين، حيث وقف نصارى فلسطين مع صلاح الدين الأيوبي يدافعون عن القضية ويعملون جاهدين لتحرير بيت المقدس.[٢٠]

وقد ظهر التلاحم المسيحي الإسلامي في انتفاضة الأقصى وأحداث قصف بيت جالا وبيت لحم وحصار المقاومين الفلسطينيين في كنيسة المهد. حيث شارك المسيحيون والمسلمون في مظاهرات حاشدة ومشتركة ضد سياسة الإبعاد

التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، خاصة بعد عملية الإبعاد الجماعي التي تمت أواخر عام ١٩٩٢م، حيث كان في مقدمة المشاركين المطران لطفي لحام، وذلك خلال اعتصام وطني شامل أمام الكنيست الإسرائيلي احتجاجاً على عملية الإبعاد المذكورة، ومما قاله المطران لحام في كلمته التي ألقاها: «نحن كلنا في خندق واحد فإذا كان هؤلاء مبعدين فكلنا مبعدون، وإذا كان هؤلاء إرهابيين فنحن كلنا إرهابيون وإذا كانوا أصوليين فكلنا كذلك».[٢١]

المحور الثاني/ ضبابية الخطاب الديني وأزمة الثقة:

شكلت أزمة الثقة بين التيارات الفكرية والسياسية عقبة كبيرة في توحيد الخطاب الديني واعتداله، وأصبحت فلسفة النقد البناء المبني على حجة وبرهان وعلم، مفقودة في ما بينها، ويعود السبب في ذلك إلى الأنانية التي تدفع أنصار هذه الأيديولوجيات إلى أن يوجهوا إلى الآخرين من إخوانهم سيلاً من التهم والادعاءات التي تكون في غالب الأحيان في غير موقعها.[٢٢]

أكد بعض الدارسين والباحثين من أنصار المـدارس العلمانية أن خطاب الحركات الإسلامية تأثر جراء الفهم المغلوط المتمثل في الخلافات الداخلية لهذه الحركات مما جعله خطاباً متحاملاً بعيداً عن الواقعية والتناغم مع العصر.[٢٣]

وإذا تتبعنا هذا المشهد في الساحة الميدانية الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦م، نجد كيف تأججت الخطابات الدينية الهجومية بين الأطراف المتصارعة على السلطة، حيث يفترض أن يظل هذا الخطاب الديني وحدوياً وبعيداً عن ميدان السياسة تماماً، كما يفترض ألا تسعى أي من الحركات إلى استغلاله للتسويق لنفسها وتبنيه كإحدى وسائل استقطاب الأنصار.[٢٤] وما الذي حمله مضمون الخطابات الدينية التي ازدادت تخبطاً وانتكاساً حتى على مستوى التنظيمات الفلسطينية التي تتسم نشأتها بفكر الليبرالية والتقدمية والفكر المتحرر والنزعة التقدمية وغير ذلك من مسميات، خاصة أن انعكاسات هذا الخطاب الديني على هذا النحو ينتج آثاراً سلبية، الأمر الذي يُمكن من تغلغل التعصب إلى فئات المجتمع، الشيء الذي أدى إلى اتساع هوة التماسك الاجتماعية، فضلاً عن شرخ في الاستقرار الأمني العام.[٢٥]

وما يعنينا هنا هو التحول اللافت في طبيعة خطاب حماس بعد دخولها معترك الحكم من خلال بوابة الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها الحكومة العاشرة، الأمر الذي وضع الحركة أمام خيارات صعبة، بعكس ما كانت عليه طبيعة تربية حماس لأفرادها التي سبب

لها الكثير من المشاكل الداخلية، لجهة فهم الأفراد طبيعة الحراك السياسي للحركة، وهذا ما أكده عماد الفالوجي القيادي السابق في الحركة، الذي اعتبر أن حماس تعاني نقصاً في تربية أفرادها بالعمل السياسي، فهي تركز على البعد الديني والجهادي، مما أوجد حالة من الضعف في العمل السياسي لدى الحركة وقادتها.[٢٦]

الجديد أن حماس خلال محادثاتها لتشكيل الحكومة العاشرة بدأ يظهر عليها التقدم بخطاب ديني معتدل يراعي المصلحة الوطنية ويبتعد عن خطها الأيديولوجي، فعرضت على الفصائل الفلسطينية مشروعاً يمتاز بالمرونة، حيث غيبت المفاهيم الأيديولوجية لبرنامجها وظهرت المفاهيم والتشكيلات الوطنية والاجتماعية، واتجهت نحو خصومها في محاولة للتوافق، وهذا أمر غريب في تاريخ البحث عن القوة، إذ إن المرء قوي أولاً بنفسه ثم بأصدقائه، ثم بتحييد أعدائه، ثم بكسب خصومه.[٢٧]

لقد اعتبر إياد البرغوثي أن طبيعة خطاب حماس، بعد وصولها إلى السلطة أظهر أنها حركة سياسية لا تختلف من حيث التنظيم والأداء عن أي حركة سياسية أخرى كونها ذات مرجعية دينية، لا يغير من سلوكها السياسي وأهدافها وعلاقتها أي شيء، وما المرجعية الدينية إلا وسيلة للتعبئة وأداة للتفسير والتبرير والاستدعاء في حالات الصراع.[٢٨]

الملاحظ أن ثقافة الانتخابات في فكر حماس وفي اهتمامها وممارستها العملية وفي تكوينها الديني، أخذ حيزاً مهماً، فحماس تنهل مرجعيتها الفكرية من حركة الإخوان المسلمين، والإخوان المسلمون من التيارات الإسلامية التي تدعو إلى الانخراط في اللعبة السياسية، وتؤمن بمبدأ الإصلاح المتدرج، عن طريق أسلمة نظام المجتمع خطوة خطوة، وصولاً إلى التغيير الشامل، ومن هنا لوحظ أن حماس، وقبل الإعلان عن نفسها كحركة سياسية مقاومة، وأثناء عملها تحت اسم الإخوان المسلمين، كانت حريصة على المشاركة في الانتخابات الطلابية في الجامعات الفلسطينية، وكثيراً ما يشير قادة حماس ورموزها إلى الدور التأسيسي، للكتل الطلابية الإسلامية.[٢٩]

بينما ذهب آخرون إلى أن حركة حماس، حرقت مراحل كثيرة دون تعبئة داخلية موازية، فلم يكن هناك نوع من التدرج لدى قاعدتها لتقبل مواقفها، التي تبدو للبعض خاصة صغار السن غير مقبولة، فلم تكن الكثير من المواقف أثناء ممارسة الحكم، وعلاقاتها الداخلية والخارجية مفهومة لدى هذه الشرائح. فحماس كانت تعبئ ضد مكنونات سياسية معينة، قلبت الصورة، فجأة دون مقدمات، حتى أن بعضا من أعضاء حماس في وقت من الأوقات حرم

الدخول في الانتخابات، وهو تثقيف خاطئ، صحيح أن حماس لم تقر بذلك لكنها سكتت عنه ولم تحاول الحد منه منذ البداية.[٣٠]

لن نستقصي في هذا المقام طبيعة الخطاب الأعمى بين الأطراف المتنازعة على حد سواء، كطبيعة الخطاب لدى حركة فتح في المواسم الانتخابية المختلفة، كون فتح لا تلجأ إليه كما عادتها بالمقارنة بحركة حماس كحركة دينية، والمطلع على الساحات الجامعية مثلاً خلال مواسم انتخابات مجالسها الطلابية يرى العجاب من فنون استخدام الخطاب الديني وتوظيفه بصورة هي أبعد ما تكون عن حقيقة «فتح» وجوهر فكرها والشعارات التي رفعتها على الدوام، مما يعني أن ثمة أزمة عميقة وهوة كبيرة تفصل بين «فتح» الفكر و«فتح» الممارسة، مما يدل أيضاً على أن الإطار الجامع لـ«فتح» بات هلامياً ويستوعب كل أشكال التناقضات والأفكار والممارسات المتضاربة. وإلا فما معنى على سبيل المثال أن تنشط في طباعة المصاحف وتوزيعها في تلك الفترة، بل وتظهر نزعة (سلفية) لدى أنصارها تتبنى التصدي لما يسمى (الخطر الشيعي) وكيل الاتهامات لحركة حماس والجهاد الإسلامي في فتح قنوات تواصل مع إيران.

خلص باحثون إلى أن حماس هي حركة سياسية لا تختلف من حيث التنظيم والأهداف والأدوات عن أي حركة سياسية فلسطينية، كونها تعتبر نفسها ذات مرجعية دينية، لا تختلف في سلوكها السياسي وأهدافها وعلاقاتها في أي شيء، وما المرجعية الدينية إلا وسيلة للتعبئة وأداة للتبرير أو التفسير وإذا احتاج الأمر للصراع.[٣١]

فمع مطلع السبعينيات بدأت الدفعات الأولى من الشباب المسلم في الضفة وغزة، في الخروج إلى الجامعات، وقد تمكن هؤلاء من منافسة القوى الوطنية، في الانتخابات الطلابية والسيطرة على بعض الاتحادات الطلابية،[٣٢] ومع أن الحركة الإسلامية –حماس لاحقاً- لم تعلن عن نفسها كحركة سياسية أو كينونة تنظيمية، إلا أنها كانت تعتبر تلك الانتخابات، تجسيداً عملياً لوجودها السياسي ومدى قبولها الجماهيري إلا أن فوزها عام ٢٠٠٦م بالانتخابات وما تبعها من أحداث وتفاعلات، قد أفضت إلى الحصار السياسي والاقتصادي وصولاً إلى الاقتتال والانقسام الداخلي وسيطرة الحركة على غزة وبالتالي أنتجت تداعيات ونقاشات حول مدى قدرة الحركات الإسلامية ذات البعد الأيديولوجي كحركة حماس على الاحتكام لقواعد النظام السياسي ومرتكزاته، وهل تسعى هذه الحركات للشراكة السياسية أصلا، أم إنها تراوغ للسيطرة، وتؤمن بالانتخابات مرةً واحدةً؟

اعتبر البعض أن الحركات الإسلامية باتت تتقن فن التقية والتلاعب بالمصطلحات والحجج في سبيل تحقيق أهدافها، فهي ترفع شعار تداول السلطة والديمقراطية، من أجل الوصول للحكم للمرة الأولى والأخيرة، وأنها غير قادرة على تنفيذ أي من وعودها تجاه الالتزام بالتداول السلمي للسلطة، فالديمقراطية الحقيقية ستصطدم قطعاً مع توجهات الحركات الدينية، لذلك فإن هذه الحركات لا يمكن الحكم عليها إلا بالتطبيق العملي.[٣٣]

يذهب آخرون إلى أن مشكلة الإسلاميين مع العمل السياسي والمشاركة الديمقراطية هي أن الحركات الإسلامية تعمل على استدعاء الدين لتبرير القمع وتقنين استخدامه، وتسلل التسييس الإسلاموي إلى مربع الدين يقفل باب السياسة، ويقفل باب المعارضة، ويتحول الخلاف مع الدين، وتزدحم الخطابات الدينية بالسياسة المكفرة للخصم السياسي، وتزدحم الخطابات الإسلاموية الحركية بالدين الذي يشرعن إقصاء الخصم والقضاء عليه مادياً وجسدياً.[٣٤]

بينما يرى أنصار حماس والتيارات الإسلامية، أن هذه الحركات لم تختبر طوال فترة مسيرتها، أدبيات الحركات الدينية التي تزخر بالكثير من النصوص الرافضة للاستبداد، والداعية لاعتماد الديمقراطية وإن كانت بصيغة «الشورى» في مقاربتها للحكم، مضافاً إلى أن ممارسات العصر الذهبي للدول الإسلامية يؤشر إلى إعطاء نموذج مثالي لتلك الحركات باعتماد احترام الآراء وترسيخ الحرية والمساواة،[٣٥] إلا أن الواقع يشير إلى أن بعض أدبيات الإسلاميين تعطي ذخيرة حية لمناوئيهم لاستخدامها في عملية التشكيك في منطلقاتهم نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية، ففي معرض تناوله موقف الإسلاميين، من التعاون مع الحركات غير الإسلامية قبل الوصول للحكم وبعده، صرح مشير المصري، أحد قيادات حماس، بالقول: ليس ثمة تناقض في الموقف بين قبول الإسلاميين للمخالفين في مرحلة وعدمه في أخرى، إذا اعتبرنا أن قبولهم لغيرهم وتحالفهم معهم في مرحلة الاستضعاف قائم على السياسة الشرعية، التي تزول إلى فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وهذا لا يمثل قانوناً شرعياً، يجب أن يأخذوا به في كل الأحوال، إنما بحسب ما تقتضيه المصلحة، أما في مرحلة التمكين فمنع المخالفين من نشر فكر أحزابهم، العلماني أو الشيوعي، وحض الناس عليه يمثل قضية أساسية في الشريعة، إذ إنها توصل أصحابها ومن حمل فكرها إلى الانحراف عن منهج الله، والإيمان بمناهج أرضية: قد تسيرهم للخروج والردة عن الإسلام، فتكون الدولة الإسلامية هي التي هيأت الناس للوصول إلى هذه الدرجة من

الانحراف، وهذا مما لا يقبل شرعاً ولا عقلاً.[٣٦]

المحور الثالث/ الخطاب الديني المنشود:

من الصعب جداً التنبؤ بأي مستقبل للخطاب الديني سواء في فلسطين، أو خارجها، وكل ما نستطيع عمله رسم معالم عامة لصورة متخيلة عن الغد القريب المنشود للحالة الفلسطينية، التي تستوجب تصويب الخطاب الديني الذي ينطلق من سمات وركائز من شأنها أن تساعد في تجاوز التحديات والمعيقات، وبالتالي تشكيل الهوية الوطنية ومكافحة الإرهاب والتطرف داخل المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، ونبرزها في الآتي:

١- أن ينطلق الخطاب الديني بأسلوب وتعبير وفهم واستيعاب متجدد دائماً من واقع الحياة المعاصرة[٣٧] وذلك حتى يكون الخطاب الديني خطاباً شاملاً متكاملاً منفتحاً، يعزز الحوار بين الأديان والثقافات العالمية ويبرز القواسم المشتركة بينها، مع عدم مخالفته جوهر الدين وثوابته وأصوله وعقيدته، محافظاً على هوية الأفراد الدينية والثقافية معززاً انتماء الأفراد للأوطان وتماسك المجتمعات، وذلك مثل قيم الإخاء والمودة والإيثار والتعاون والعدل والمساواة، وفي إطار هذه الغاية تتكامل أهداف التربية الدينية المطلوبة من الخطاب الديني مع بعضها لتحقيق صفة العبودية لله وتمثيلها في حياة الفرد والمجتمع.[٣٨] إذاً، الخطاب الديني الدعوي وأسلوبه هو الجانب المتغّير، الذي يتغّير بتغّير الأحوال، وتتأثر كيفية أدائه بفقه الواقع، والإسلام هو الجانب الثابت، فالثابت يحمي المتغير من الفوضى والانفلات، والمتغّير يعطي الثابت المرونة ويحميه من الجمود.[٤٠]

٢- وسطية منهج الخطاب الديني، بحيث يراعي جميع جوانب الحياة دون إفراط أو تفريط، دون غلو أو تشدد وانحلال، ومن الآثار الإيجابية التي ستترتب على الوسطية على الفرد والمجتمع:

- نبذ العصبية ونشر ثقافة التقارب والتعايش بين الناس.
- تقبل الآخر، فهذا الأمر أصبح مطلباً ملحاً بين التيارات والجماعات والفئات، فنحن مطالبون بتوحيد الصفوف أمام العدو.
- محاربة الأفكار الهدامة الداعية إلى الإخلال بالأمن والسلم المجتمعي.
- تسيد الأمن والأمان داخل المجتمع.
- وجود التكافل الاجتماعي والتراحم بين الناس.

٣- الإنسانية في الخطاب ومراعاة الناس: فالنـزعة الإنسانية هي بوابة إنقاذ البشرية والإنسانية ورفع مكانتها ونشر الخير والأمن والأمان في مختلف أرجاء المعمورة.

٤- **التدرج في المراحل:** غاية الخطاب الوصول بالناس لتطبيق الدين في حياتهم ليفوزوا في الدارين، ولتحقيق المراد لا بد من المرحلية والتدرج في ذلك اقتداء بالرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم. حيث بدأ الرسول بالأهم فألاهم ورتب حياة الناس ونظمها تدريجياً.

٥- **الإيجابية في الخطاب:** أن يكون خطاباً إيجابياً في جميع مناحي الحياة وأن يكون نافعاً للبشرية وترك الدور السلبي وعدم التمسك بشعارات تتردد دون عمل وتجديد وإبداع وتقديم الحلول والمقترحات المتمثلة في الأمور الآتية:

أ. تحقيق العدالة الاجتماعية: بالدعوة إلى تكوين المجتمع الفاضل الذي يسوده التكافل والترحم والتعاطف، فالعدل أساس بناء المجتمع، وكذلك تقوم عليه الدول وإن الله لينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة فما أحوجنا إلى اتباع هذا المنهج القويم والسديد ونشره بين أفراد المجتمع وإظهاره للعالم.

ب. القضاء على البطالة: فهي عمق المشكلة التي تواجه المجتمع، وبمعالجتها يمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية وتطبيق التنمية المستديمة. فلا بد من توجيه الخطاب الديني إلى وضع الحلول والبدائل لهذه الظاهرة المتفاقمة خاصة في أوسط الشباب.

ج. تحقيق التنمية المستديمة :التي يُقصد بها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم وعدم مصادرة احتياجات الآخرين والعبث بمقدرات الأمة ونبذ الأنانية وحب الذات والعيش على معاناة الآخرين.

٦- **التيسير والتسهيل على الناس:** اقتداء بالرسول الأمين، حيث قال «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» فكان الرسول لا يخير بين أمرين إلا اختار أيسرهما.

٧- **مراعاة الأولويات:** ترتيب الأولويات سنة تشريعية، فحري بالخطاب الديني أن يهتم بها، ونذكر طرفاً من القواعد العامة التي سطّرها العلماء من روح الشريعة الإسلامية، فلا نغفل عنه في خطابنا، فالشريعة تقدم الفرض على النافلة، وتقدم النص على الاجتهاد، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، ويدرأ الضرر العام قبل الضرر الخاص، ومحاربة الشرك الجماعي مقدم على محاربة الشرك الفردي.

الخاتمة:

بعد أن تم عرض طبيعة الخطاب الديني وتداعياته وتحدياته في الحالة الفلسطينية، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١. ما يؤخذ على جماعات الخطاب الديني في الحالة الفلسطينية أنها تحرص على الذات والمسمى الحزبي أكثر من حرصها على تجديد مضمونها الديني، الأمر الذي جعل معظمها متقوقعاً على ذاته ويرى كل نقد ومراجعة عداء له.

٢. أنتجت الظروف السياسية والإقليمية والدولية كثيراً من الأزمات التي ألقت بظلالها على واقع الخطاب الديني في فلسطين وبالتالي لا بد من علاجها.

٣. الخطاب الديني العاطفي غير المبني على علم ومعرفة، سبب من أسباب الغلو والتطرف الديني والتعصب للجماعة أو الطائفة.

٤. إن قضية الخطاب الديني والأصوات التي تطالب بتجديده وتصويبه تبعاً لاختلاف الأزمنة والأمكنة، تعد من القضايا بالغة الأهمية، التي ينبغي أن تستدعي دائماً كل المهتمين بهذا الشأن، خاصة في ضوء متطلبات العصر وتحدياته في الحاضر والمستقبل.

التوصيات:

١. ضرورة وجود خطاب ديني معتدل يضع في المقدمة المصلحة العامة للمجتمع من خلال وعي يستند إلى المسؤولية الوطنية والواجب الأخلاقي والتكليف الشرعي.

٢. أن تفاعلات الخطاب الديني وتعدد مدارسه وتنوع أساليبه في التعامل مع المجتمع وفلسفة التغيير تستدعي إعداد دراسات متأنية للخطاب الديني.

٣. العناية بتصحيح المفاهيم والمصطلحات الشرعية وتقنينها من المصطلحات المشبوهة والمغلوطة التي تكون سبباً في التطرف والانزلاق في مزالق الغلو والتكفير والتدمير بدعوى الجهاد مثلاً والولاء والبراء.

٤. لا بد من إعادة إصلاح مناهج التعليم وتقديم القدوة الحسنة والصالحة في الخطاب الديني بمختلف أنواعه من قيادات لها كاريزما، وإدخال الوسائط الحديثة في تقديم الخطاب، وحث الأذكياء على الخطابة وذلك بالالتحاق بالكليات والمعاهد الدينية ولو بعد التخرج، ومعالجة الخطاب الديني بالفكر وليس بالعنف.

المـراجـــــع

١. إبراهيم حيدر. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

٢. أحمد هليل، خصائص المنهج السلفي وصلته بتجديد الخطاب الديني، (بحث مقدم لندوة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض).

٣. أحمد يوسف، حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المصير (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٨٩).

٤. الموقع الرسمي لحزب التحرير، منتدى العُقاب، http:// /www.alokab.com/forum

٥. إياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٧.

٦. بدر المحيلبي، مقدمة في الفكر الإسلامي، (القاهرة، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٦م).

٧. بيان صادر من جيش الإسلام، ٣٠ حزيران ٢٠٠٨. (نسخة إلكترونية) (استرجعت بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٩) www.isl0..amonline.net

٨. بيان صادر من حزب التحرير سنة ١٩٦٤، موقع الحزب الرسمي، منتدى العُقاب .http://www.alokab /com/forum

٩. جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني وجهة نظر إسلامية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩).

١٠. حركة «حماس» بيان حول أحداث رفح، ١٦ آب ٢٠٠٩، (استرجعت بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٩) .www pa;estin-info.info

١١. حسن خضر، ابن عثيمين وصل، جريدة الأيام، العدد: ٦١٤٧ – ١٩ / ٢ / ٢٠١٣.

١٢. خالد الحروب، حماس في الحكم: جدل السياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية، مجلة سياسات، (ربيع، ٢٠٠٧)

١٣. خالد زواوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله ٢٠١٢).

١٤. نزار رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص١١٦.

١٥. صالح النعامي، محددات الموقف الإسرائيلي من الحركة الإسلامية في فلسطين ٤٨، الموقع الرسمي للكاتب. http://www.naamy.net/view.php?id=1030

١٦. عاطف سلامة، الخطاب الديني .. الثابت المشترك والمختلف بشأنه، www.m.ahewar.org

١٧. عامر شديد، الخطاب السياسي لحركة حماس، (رسالة ماجستير، رام الله، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠١٠م).

١٨. عبد السلام غالب، الوسطية في الخطاب الديني وأثره على الفرد والمجتمع، (بحث مقدم لمركز الدراسات والأبحاث العالمية في العالمي العربي، ٢٠١٣).

١٩. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

٢٠. عبد الله النفيسي، الإخوان المسلمون التجربة والخطأ، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩).

٢١. عرفات البرغوثي، تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية نموذجاً، https:// zamnpress.com/content/68099

٢٢. عليان الهندي، إسرائيل والإسلام السياسي، شبكة أمين الإعلامية. http://blog.amin.org/ /12/09/alianalhindi/2012

٢٣. عماد الفالوجي، درب الأشواك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.

٢٤. مجدي عيسى، المشاركة السياسية لحماس بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير نالها من جامعة بيرزيت، إشراف د. هشام فرارجة، ٢٠٠٧.

٢٥. محسن صالح (محررا)، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ص٢٢٠.

٢٦. محمد الصواف، القاعدة في فلسطين.. والسبب حماس، ٧ أيار ٢٠٠٧ (استرجعت بتاريخ ٢ آذار ٢٠١٩) WWW.islamonline.net

٢٧. مشير المصري: المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة (غزة: مركز النور للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨).

٢٨. نزار رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م).

الهوامش

١. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

٢. عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

٣. عرفات البرغوثي، تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية نموذجاً، https:// zamnpress.com/content/68099

٤. مجدي عيسى، المشاركة السياسية لحماس بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير نالها من جامعة بيرزيت، إشراف د. هشام فرارجة، ٢٠٠٧، ص ٦.

٥. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

٦. رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص١١٦.

٧. خالد زواوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله ٢٠١٢) ص ٧٤-٧٦.

٨. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

٩. الموقع الرسمي لحزب التحرير، منتدى العُقاب، http:// /www.alokab.com/forum

١٠. بيان صادر من حزب التحرير سنة ١٩٦٤، موقع الحزب الرسمي، منتدى العُقاب http://www.alokab.com/ /forum

١١. نزار رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص٨١.

١٢. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

١٣. حسن خضر، ابن عثيمين وصل، جريدة الأيام، العدد: ٦١٤٧ – ٢٠١٣/٢/١٩.

http://www.al-ayyam.com/article.2013/19/aspx?did=210097&Date=2

١٤. رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص٨٢.

١٥. عليان الهندي، إسرائيل والإسلام السياسي، شبكة أمين الإعلامية. http://blog.amin.org/ alianalhindi/٢٠١٢/٠٩/١٢/

١٦. صالح النعامي، محددات الموقف الإسرائيلي من الحركة الإسلامية في فلسطين ٤٨، الموقع الرسمي للكاتب. http://www.naamy.net/view.php?id=1030

١٧. عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين – النشأة، المسارات، المستقبل. https://www.prc.ps

١٨. عرفات البرغوثي، تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية نموذجاً، https:// zamnpress.com/content/68099

١٩. عرفات البرغوثي، تصاعد الخطاب الديني في أحزاب اليسار الفلسطيني، الجبهة الشعبية نموذجاً، https:// zamnpress.com/content/68099

٢٠. نزار رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين - دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص١٧٦.

٢١. خالد حروب، حماس الفكر والممارسة، (ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦) ص١٥٥.

٢٢. نزار رمضان، الخطاب الإسلامي المعاصر في فلسطين- دراسة في ضوء حركة حماس. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ٢٠١٠م) ص٨٢.

٢٣. عبدالله النفيسي، الإخوان المسلمون التجربة والخطأ، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩) ص٧

٢٤. إياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٧.

٢٥. عاطف سلامة، الخطاب الديني .. الثابت المشترك والمختلف بشأنه، www.m.ahewar.org

٢٦. عماد الفالوجي، درب الأشواك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢. ص٢٢٤.

٢٧. محسن صالح (محرراً)، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ص٢٢٠.

٢٨. إياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٧.ص٥٠.

٢٩. عامر شديد، الخطاب السياسي لحركة حماس، (رسالة ماجستير، رام الله، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، ٢٠١٠م) ص٤٧

٣٠. محمد الصواف، القاعدة في فلسطين.. والسبب حماس، ٧ أيار ٢٠٠٧ (استرجعت بتاريخ ٢ آذار ٢٠١٩) .WWW islamonline.net

٣١. إياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٧.

٣٢. أحمد يوسف، حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات النشأة وآفاق المصير (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٨٩) ص٩.

٣٣. إبراهيم حيدر. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦). ص٥.

٣٤. خالد الحروب، حماس في الحكم: جدل السياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية، مجلة سياسات، (ربيع، ٢٠٠٧)

٣٥. جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني وجهة نظر إسلامية (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص٥٥.

٣٦. مشير المصري: المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة (غزة: مركز النور للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨)، ص٨٧.

٣٧. عبد السلام غالب، الوسطية في الخطاب الديني وأثره على الفرد والمجتمع، (بحث مقدم لمركز الدراسات والأبحاث العالمية في العالمي العربي، ٢٠١٣) ص٣.

٣٨. بدر المحيلبي، مقدمة في الفكر الإسلامي، (القاهرة، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٦م) ص٥٥.

٣٩. أحمد هليل، خصائص المنهج السلفي وصلته بتجديد الخطاب الديني، (بحث مقدم لندوة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض) ص١٦.

نشـأة الدراما الإذاعية بين المفهـوم والتطبيق
تجـربة الإذاعة الفلسـطينية
(من عام ١٩٣٥ إلى عام ٢٠١٧)

خـالد صـيام*

يتحدد المفهوم العلمي للدراما من طـريق الاعتماد على الكلـمة المنطوقـة والمسموعة في آن، والمحاكاة هي أصل التمثيل، كونها غريزة نشأت مع الإنسان البدائي وتنشأ مع كل مولود، بمعنى ارتباطها بحركة الحياة في مراحلها المختلفة، لذا تنبع الدراما من الغريزة التمثيلية نفسها، أي المحاكاة، التي هي أصـل المسرح.

بدأت تظهر ملامح الدراما من خلال الفلسفة اليونانية وكتابات أرسطو الذي أرسى قواعد الشعر المسـرحي بتوصله إلى تحديد شـكل العمل الدرامي أو الفن التمثيلي، فجعل له قاعدة تـتكون من المقدمة والوسط والخاتمة، بمعنى (البداية والوسط والنهاية) كما أضاف قاعدة أخـرى لفـن الدراما، وهي وحـدة الزمـان والمكان، ثم مرت الدراما بمراحل عدة، فظهر الممثل إلى جانب المنشد والكورس، ثم تضاءل عدد الكورس إلى أن تلاشى نهائياً وحلّ محله الممثلون، وأدخـلت إلى مكان العرض التـعديلات والتحسينات في العصور المتعاقبة، حتى وصل المسرح إلى شكله الحالي. وبمرور الأيام أجريت التعديلات على نصوص المسرحيات التي تقدم من خـلال المـيكرفون بالحذف والإضافة والاستعاضة عن المناظر والحركات والانفعالات بالشرح والتعليق وتصميم الحوار وأداء الممثلين، وما إن نشبت الحـرب العالمية الثانية ولزم الناس بيوتهم خـوفاً من الغارات حتى أتيحت الفرصة للتجارب الجديدة التي

* إذاعي وخبير إعلامي

أضيفت إلى الدراما الإذاعـية لتغزو ساعات الإرسال ليلاً فتنتقل إلى جمهور المستمعين المتفرغين لسماع الراديو. منذ ذلك الحين أصبح للدراما الإذاعية شكلها الخاص وأسلوبها المميز وجمهورها الغفير. [١]

في كتاب فـن الإلقاء للكاتب عبـد الوارث عسر، أورد عبارة للجاحظ يقول فيها: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحـالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، حتى يقسم الكلام على أقدار المعاني ويقسـم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على تلك الحالات، كما لا ينبـغي أن يكون اللفـظ عامـياً سوقياً ساقطاً، كذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً». فإذا كان كلام الجاحظ ينـطبق عـند العرب على الأدب عامة، فإنه ينطبق بصفة خاصة وبصورة أكثر تركيزاً ووضـوحاً على الحوار الدرامي، فالدراما منذ نشأتها فن تمثيلي قد يأخذ شكل الشعر بوزنه وقافـيته وقد يتحرر من هذين القيدين حتى يأخذ شكل النثر أحياناً. [٢]

الأداء الدرامي وفنونه المختلفة

بالعودة إلى عبد الوارث عسر في مقولته «إن فن الإلقاء هو فن النطق بالكلام على صورة توضح ألفاظه ومعانيه...» فتوضيح الألفاظ يندرج في إطار الجهاز الصوتي ومخارج الحروف، أما المعنى فخاص بموسيقى الصوت ومعدنه وطبقاته وتلونه، وهـذا ينطبق أيضاً على فن الأداء، حيث لا خـلاف بين الإلقاء والأداء إلا في حالة واحـدة، وهي أنه في الأداء تتغير شخصية المتكلم بتغير الدور الذى يؤديه وتوضيحاً لذلك، فإن هناك قـواعد عدة للإلقاء والأداء أهمها، التركيز، ومعناه التأكيد على اللفظ أو الجملة التي ينـطق بها الممـثل لإبـراز ثقة أو معنى رئيس في سياق الكلام، والتركيز لا يعني ارتفاع الصـوت عند أداء اللفظ أو الجملة وإنما يعني الإحساس المؤكد بأهمية اللفظ أو الجملة، أما السكتات فهـي مواضـع الوقف أثناء الحديث، أي تقطيع الجمل تقطيعاً فنياً بحيث تتضح معاني الأفكار وتقسـم الجمل الحوارية الطويلة إلى مقاطع عدة يتحدد عندها الوقف، فإما أن يكون كاملاً فتكون السكتة وينتهي بعدها المـعنى الكامل للجملة، وتسمى السكتة القاطعة، وإما أن يكون الوقـف ناقصاً لأن المعنى لم يكتـمل بـعد، أي لا يزال مرتبطاً بالجملة التالية، ويطـلق عليه الوقف الناقص، وتفسيرها في أدب اللـغة وعلومها: الوقف المعلق، وقف الإيضاح، وقف التأكيد، الوقف الدرامي، الوقف الانفعالي، الوقف البلاغي، وقف الاعتراض. والإيـقاع هو الريتم في الموسيقى، الذي يحدد الحركة، أي وحـدة

النغمة التي تتحكم فيها آلة الإيـقاع، مع أن هذه الحركة أو وحدة النـغمة تنظم العمل ككل لتحديد طبيعته وشكله العام. ودون الإيقاع المتـطور يصـبح الأداء رتيباً وعلى وتيرة واحـدة، والتركيز أي التأكيد والتوقيت أي السرعة والبطء والاطراد، أي التطور المستمر، جلها عناصر ينجم عنها الإيقاع التمثيلي.[٣]

هنا لا بد من الإشـارة إلى أهم المجالات التي يعتمد الممثل فيها على التدرب والمران المستمرين لتحمل العبء الأكبر في توصيل الشحنات والصـور المختلفة، وكل ما يخفى على المستمع من تعبيرات وإيماءات وإيحاءات يفتقد رؤيتها ولا يدركها إلا من خلال الأداء الصوتي، وفـق صـفات لا بد أن تـتوفر فيه، كالقدرة على الخيال، والقـدرة على التكيف، وصدق الإحساس والجهاز الصوتي للقدرة على التلوين.[٤]

هذه الصفات والميزات تعتمد على الأداء الصوتي للممثل، حيث الإبـداع في تصور الشخصية والتكيف لإحيائها بالمعايشة وصدق الإحسـاس والتلفظ السليم والحركة والتنغيم من خلال التلوين في الأداء مع الفكرة القائمة على الحدث والحوار المتطور، عندها تكتمل في نهاية المطاف ديناميكية الحركة والنمو في الدراما. ومن واقع تعريف فن (الميلودراما) فهي تعني الدراما المشوقة وتتميز بخفتها وحب المتلقي لها بينما يكتنف أحداث قصتها الغموض والتشويق والإثارة، أما (المونودراما) فتعتمد بالأساس على الممثل الواحد الذي توكل إليه مهمة إلقاء النص وسرده عن طريق استخدام الحوار.

الخطوات الأساسية لإنتاج التمـثيلية الإذاعـية

من المعروف أن الدراما تبدأ أولاً بمجهود الكاتب الذي يعتبر الأساس في أي عمل درامي، ثم تتضافر الجهود الأخرى لتقديمها إلى المستمع... إلا أن العبء الأكبر يقع على كاهل مخرج العمل، كونه من يستنطق الكلمات ويحرك الأحداث ويبـعث الحـياة والروح في نصوص جامدة وكلمات متناثرة، كما يخضع تنفيذ النـص الإذاعي المكتوب للمخرج وإمكانياته الشـخصية وخبراته الفنية، كونه مطـالباً بمجهود كبير بخياله الواسع وتركيز اهتمامه المستمر بالأداء التمثيلي والأجواء المختلفة من مؤثرات وموسيقى تصويرية وأبعاد صوتية وإمكانيات هندسية لنقل صورة العمل إلى ذهن المستمع واضحة المعالم صحيحة الجـوانب والأركان، مسـتكملاً بذلك عنصر الرؤية الذي يفتـقده المستـمع، كون طبـيعة عمله تختلف عـن عمل المخرج المسرحي والسينمائي والتلفزيوني، وإن كان باستطاعته

أن ينجز عمله في وقت أسرع وبجهد أقل من مثيله من المخرجين في المجالات الأخرى.[٥]

لإنتاج التمثيلية الإذاعية لابد أن يمر النص المكتوب بمراحل عدة، تبدأ بقسم الدراما في أي إذاعة ثم بلجنة النصوص حتى يصل إلى المخرج الذي يشرع في تنفيذ مهمته، كما لا يطمئن المؤلف إلى أن دوره قد انتهى إلا بعد أن يقرر المخرج ذلك، نظراً لتجربته ومعرفته بأصول المهنة وإمكانيات الوسيلة للقواعد الفنية المطلوبة، لأن النصوص المكتوبة أياً كان كاتبها لا تسلم من قلمه الذي يستحوذ اهتمامه على الفكرة الرئيسة لإنتاج التمثيلية والهدف الذي ترمى إليه، كما يعتبر المخرج موسوعة لمعظم الأفكار المتداولة كونه مستخلصاً ومستكشفاً للمواقف والأحداث المهمة في النص المكتوب مع تركيزه على الجمل الحوارية، ليحدد بعد قراءته الوقت الذي تستغرقه التمثيلية، ومن ثم يطبع النص نسخاً بعدد المشتركين في التمثيلية، في الوقت الذي يتم اختيار «كاست الممثلين» حسب الأدوار والشخصيات، ثم يحدد موعد إجراء البروفات قبل التسجيل، حيث يلتقي المخرج بالممثلين مستعرضاً أهم الأحداث مع شرح مفصل للشخصيات الرئيسة، محدداً أبعادها ومكوناتها وميولها وطباعها، كما يجيب عن استفسارات الممثلين ليقوم كل ممثل بأداء شخصيته كما رسمها المؤلف وحددها المخرج، بعد ذلك يتم تجهيز المؤثرات الصوتية والموسيقية اللازمة إلى جانب المقدمة والنهاية الثابتة للتمثيلية، فيما يتخذ المخرج مكانه في غرفة المراقبة بالأستوديو، بينما يتخذ الممثلون أماكنهم داخل الأستوديو أمام الميكروفون لإجراء الاختبار الصوتي، ومن ثم يعطي شارة التسجيل لمهندس الصوت لبدء العمل.

ما تقدم كان إطلالةً مقتضبةً على تاريخ صناعة الدراما ومفهومها وأهميتها كونها تشكل فناً راقياً في عالم التمثيل والمعرفة، ما يهمنا في هذه الدراسة التطرق إلى الدراما في الإذاعة الفلسطينية، وهي مقصدنا رغم مرورها بثلاث مراحل مختلفة بتجاربها ومعطياتها وظروفها حتى بشخوصها وأماكنها وهي على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة الإذاعة منذ عام ١٩٣٦ «هنا القدس» و«الشرق الأدنى» لغاية عام ١٩٥٦.

ثانياً: مرحلة الإذاعة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في المهجر والشتات من عام ١٩٦٥ ولغاية عام ١٩٩٣.

ثالثاً: مرحلة الإذاعة إبان قيام السلطة الوطنية على أرض الوطن منذ عام ١٩٩٤ لغاية عام ٢٠١٧.

الدراما في الإذاعة الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة

المـرحـلة الأولى

بدأت الدراما باكراً مع ظهور إذاعة هنا القدس عام ١٩٣٦ زمن الانتداب البريطاني، حيث المقر الرئيس للأستوديوهات في حي مأمن الله بالقدس وأبراج إرسالها في رام الله. إذاعة «هنا القدس» تعتبر محطة تأريخ للواقع الإعلامي والأدبي والفني الفلسطيني، يمكن من خلالها قراءة جانب مهم من تاريخ القضية الفلسطينية في تلك الحقبة، وكيف استمر العمل النضالي والمقاومة بطرق وصور متعددة، وكيف استطاع الإعلام الفلسطيني أن يقوم بدوره ويتعايش مع المراحل المختلفة التي مرت بها الحركة الوطنية دون الابتعاد عن كونها انعكاساً لها ورديفاً لفعلها. (٦)

منذ ذلك التاريخ كان للدراما الإذاعية هدف وطني واضح، بنشر ثقافة التعبئة الوطنية المناهضة للمخططات البريطانية والصهيونية معاً ومحاولاتها طمس الحقوق الفلسطينية. لقد كانت فلسطين موئلًا للثقافة والعلم في تلك الفترة، حيث قال عزمي النشاشيبي مدير الإذاعة حينها في مقدمته (للسبحة وتمثيليات أخرى) التي صدرت في كتاب جميل الجوزي: تتكون البرامج الكاملة للإذاعة من ثلاثة أقسام رئيسة هي: الموسيقى والغناء والأحاديث والتمثيليات، وأقرب هذه الأقسام إلى قلوب الطبقة المثقفة من المستمعين وأبعدها أثراً في نفوسهم هي التمثيليات بلا ريب. (٧)

كما يشار إلى المدة المحددة للتمثيليات الإذاعية، التي غالباً ما كانت تبث على الهواء مباشرة بأنها لا تتعدى الثلاثين دقيقة للمسرحية الدرامية التراجيدية وخمس عشرة دقيقة للفصل الهزلي، وكان لفرقة الجوزي هدف فني لخلق وعي بين أفراد الشعب في ظل أوضاع مريبة كانت سائدة في فلسطين، حيث كان رئيسها نصرى يقوم بكتابة الموضوعات المستقاة من الحياة الاجتماعية والتاريخية والوطنية، في حين كان يقوم شقيقه جميل بالترجمة عن مسرحيات لمؤلفين أجانب، أما الشقيق الأصغر فريد فقد كتب الفصول التمثيلية الفكاهية وحولها إلى فصول تمثيلية إذاعية. (٨)

وهنا نذكر قائمة ببعض أسماء المؤلفين والأعمال التي تم بثها من خلال أستوديوهات «هنا القدس» وهي على النحو الآتي:

من الأدب الإنجليزي: وليم شكسبير، أوجين أونيل، أوسكار وايلد، برناردشو، جون غولزوورثى. ومن الأدب الفرنسي: موليير، فكتور هيجو، فولتير، ألكسندر دوماس، جان راسين، بييركورني. ومن الأدب الألماني: بيرتولت برخت. ومن الأدب الروسي: نقولا

غوغول، أنطوان تشيخوف، ليوتولستوي، إيفان ترجينف. ومن الأدب العربي المصري: أمير الشعراء أحمد شوقي، توفيق الحكيم، محمود تيمور. واللبناني: فرح أنطون، سعيد تقي الدين، ومن الأدب الفلسطيني: نصري الجوزي (تأليف الحق يعلو)، (فؤاد وليلى)، (بين الحب والواجب)، (على الباغي تدور الدوائر)، (معجون الحب)، (عشاق التماثيل)، (أشباح الأحرار)...، ومن الفرق التي ساهمت في تقديم المسرحيات الإذاعية، فرقة الجوزي المؤلفة من جميل الجوزي، إميل الجوزي، فريد الجوزي، جريس القدسي، جوليا برامكي، خليل خوري، حنا خوري، لطفي قريطم، إميلي ساطي، وداد خوري، وأخيراً نجلاء حوراني. ومن الفرق التي ساهمت بشكل فعّال في وضع الأســـس الفنية، نذكر الفرقة التمثيلية العربية لجمعية الشبان المسيحية التي تأسست عام ١٩٣٧ وتتألف من جميل الجوزي، موسى سلامة، إميل الجوزي، حنا قيس، جريس القدسي، ماري واسيلي، جورجيت واسيلي. وفرقة الثقافة والفنون التي تأسست عام ١٩٣٩ برئاسة شكري السعيد وعضوية موسي الحسيني، غالب القواس، وأخيراً حسين العفيفي، علماً أن الفرق التي تشكلت بين الأعوام ١٩٤٢ – ١٩٤٥ كانت تربو على العشرين فرقة تمثيلية تقريباً. [٩]

في شهادة للمذيع والمخرج عبد الوهاب يوسف، كبير المذيعين في محطة الإذاعة المصرية، أثناء زيارته إذاعة «هنا القدس» في أربعينيات القرن الماضي، معلقاً على التمثيل في فلسطين... «بيد أنك تجد من بين هؤلاء المهتمين بالتمثيل في فلسطين شباناً أصحاب علم بهذا الفن من حيث مبادئه وأسسه ويعلمون الكثير عن الأدب المسرحي وتاريخه منذ نشأته ثم تطوره وما وصلت إليه الأقطار العربية والأوروبية في هذا المضمار وقد استطاع بعض أصحاب الفرق التمثيلية أن يثبتوا وجودهم في تهيئة رواية الراديو سيان أكان الموضوع مؤلفاً أو مقتبساً أو مترجماً) هذا يؤكد مدى تزامن نشأة الدراما في الإذاعة الفلسطينية بعيد الإذاعة المصرية والتعاون المثمر بين الإذاعتين في جميع المجالات لاسيما أن الإذاعة المصرية كانت السباقة في مجال الإنتاج الدرامي بخلاف أنها الأولى في الوطن العربي.

إلى جانب إذاعة «هنا القدس»، أسست إذاعة أخرى هي إذاعة الشرق الأدنى التي بدأت بثها من جنين ثم انتقلت إلى حي الحلوة في يافا عام ١٩٤٠ ثم إلى القدس عام ١٩٤٥ وتم نصب محطة إرسالها على أراضي بيت جالا، وبعد النكبة نقلت إلى قــبرص بتاريخ ١٥ أيار ١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٥٦، أنتجت تلك الإذاعة في أربعينيات القرن الماضي مجموعة من التمثيليات نذكر منها: «جوبتير» سيناريو

وإخراج كامل قسطندي ويوسف وهبي وأعمال أخرى لم تجد طريقها للتوثيق والتأريخ إلا ما ندر.[١٠]

يبدو واضحاً أن الهجرة القسرية بعد النكبة - التي حلت بشعب فلسطين بشكل عام، ومن عمل في الإذاعة بشكل خاص، مع نازية الاحتلال في السعي لمحو كل شيء يربط فلسطين بأهلها - أدت إلى اختفاء موجودات الإذاعة وأرشيفها حتى من البيوت الخاصة لعائلات ممن عملوا فيها أو فقدت أثناء نقلها من مقارها في القدس الغربية إلى رام الله أو انتهت في سراديب الاحتلال البريطاني الذى نقل كل ما لديه من مواد خاصة بإذاعتي هنا القدس والشرق الأدنى إلى أرشيف BBC في لندن أو العصابات الصهيونية التي أجهزت على ما تبقى من تلك الذاكرة، باستثناء عدد من شخوص تلك المرحلة الذين كتبوا من وحي الذاكرة ما جادت به قريحتهم من أعمالهم.

ما هو جدير بالذكر أن حكومة الأردن الشقيق أشرفت على الإذاعة بعد حدوث (النكبة) بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ وأطلقت عليها (محطة الإذاعة الأردنية الهاشمية) من أستوديوهاتها في القدس الشرقية بعد أن طورت وحدثت محطة إرسالها التاريخية في رام الله حتى العام ١٩٦٧، تاريخ احتلال ما تبقى من أرض فلسطين (النكسة).[١١]

المرحلة الثانية

نشأت الإذاعة الفلسطينية في المنافي والشتات في منتصف ستينيات القرن الماضي بعد انقطاع دام سنوات محدودة جراء اغتصاب فلسطين وحدوث النكبة وتشتت البلاد والعباد في أصقاع الأرض، تشكلت بعدها منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ كإطار ناظم للقوى والأحزاب الوطنية تحت شعار وحدة وطنية، تحرير، تعبئة فكرية، وانتخاب لجنة تنفيذية، أقرت بدورها إنشاء الصندوق القومي وجيش التحرير الفلسطيني، ومركز الأبحاث، ومن ثم قرار إنشاء الإذاعة بغية نشر الرواية الفلسطينية وإفشاء روح المقاومة لدى الجماهير، حيث انطلقت من القاهرة على موجات أثير إذاعة الشرق الأوسط مدة ثلاث ساعات يومياً باسم صوت فلسطين، صوت منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم إذاعة صوت العاصفة، صوت الثورة الفلسطينية بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢، حملها الأثير على موجات الإذاعة المصرية بساعات محدودة، وكذا في أماكن أخرى من الوطن العربي من بغداد وصنعاء وعدن والخرطوم والجزائر والأردن وإذاعة زمزم ودرعا في سورية ومن ثم بيروت وطرابلس وتونس، جل تلك المحطات الإذاعية عملت ساعات محدودة على موجات إذاعات تلك الدول باستثناء لبنان التي كانت تمتلك فيها

الثورة الفلسطينية محطة إرسال خاصة في مرتفعات سيبرون قرب صيدا وأستوديوهاتها في بيروت، تلك الإذاعات توحدت في سبعينيات القرن الماضي تحت اسم صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية، ونظراً لمحدودية ساعات البث الإذاعي التي كانت تتراوح بين ساعة واحدة وست ساعات، بحد أقصى، بحكم الاهتمام الأكبر الذي كان مخصصاً لبث أخبار الأرض المحتلة وتوجيه الرسائل المشفرة إلى مجموعات الفدائيين إضافة إلى برامج التعبئة الفكرية والسياسية والبرامج الموجهة القصيرة والأغاني والأناشيد الثورية الوطنية التي أنتجتها إذاعة الثورة في حينه. والتي تمثلت بانفرادها وتميزها دوناً عن الإذاعات الأخرى بقصر المادة المغناة من حيث الكلمات القوية واللحن السريع المعبر مع أداء المجموعة بعيداً عن غناء الفرد الواحد.

علّق الكاتب الكبير يوسف إدريس على تلك الأغاني بالقول (إنني أستمع إلى الأناشيد التي تنطلق من إذاعة العاصفة، إنها الأجمل والأقوى في الغناء السياسي العربي، إنكم بهذه الأناشيد أهم المجددين في مجال الموسيقى الملتزمة). [١٢]

ثمة مفارقة غريبة تعتبر ميزةً إيجابيةً لكل من عمل في إذاعات الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها حتى تاريخ إغلاقها في تسعينيات القرن الماضي، لم ولن يذكر اسم أي من الزميلات والزملاء سواء في البرامج أو نشرات الأخبار وتعليقاتها السياسية أو الأعمال الدرامية المختلفة إلا ما ندر وبشكل استثنائي في حالات محدودة جداً، كون هؤلاء مثلوا بمجموعهم التضحية بنكران الذات والانصهار في بوتقة الفعل الثوري الوطني بغية تحقيق الرسالة الإعلامية الوطنية المنشودة.

لقد سجل نبيل عمرو في كتابه صوت العاصفة، سيرة إذاعات الثورة في المنفى عن واقعة الشهيدة نِعم فارس المذيعة المتميزة بتقديمها مقترحات جاهزة للتنفيذ عبر أثير الإذاعة، كان ذلك وقت الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت عام ١٩٨٢ تحت وقع الانفجارات والغارات الجوية المتلاحقة ورائحة الموت في كل مكان من موقع ٩٥، حيث مقر الإذاعة وقت الحرب، وتنفيذها المسلسل اليومي «سلي صيامك» من تأليف الروائي غالب هلسة الذي تذاع حلقاته الثلاثون تحت زحمة القذائف وقت الحصار في بيروت.

نستطيع القول إن الأعمال الدرامية التي أنتجتها الإذاعات الفلسطينية في المنافي كانت محدودة نظراً للأسباب سالفة الذكر، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

حكايا فلسطينية[١٣]

سيناريو وحوار: يحيى رباح

أداء وتقديم: خالد مسمار

المدة الزمنية: ٥ دقائق يومـياً

إنـتـاج: صـوت فلسطين، صـوت الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٨ (محطة القاهرة)

ملخص العمل: يأتي ضمن معالجات المونودراما الهادفة لاستعراض مواضيع شتى تخص المدن والقرى والمزارع والبيارات والبحر الذي يحمل الخير لأبنائه في تلك الأماكن، تبحر كل حلقة من حلقاته في رحلة وجـدانية تسـتذكر عبق الماضي الملتصق بذاكرة شعب هجر قصراً من وطنه؛ بغية شحـذ الهمم واستنهاض مقومات الصمود وتحدي المحتل الغاصب للأرض....

كلمات إلى فلسطين[١٤]

سيناريو وتأليف: يحـيى ربـاح

أداء وتـقديم: رسمي أبـو علي

المـدة الزمـنية: من ٥ – ٨ دقائق يـومياً

إنـتـاج: صـوت فلسطين، صـوت الثورة الفلسطينية عام١٩٦٩

ملخص العـمل: حلقات يومية تسلط الضوء على بسـالة العمل الفدائي من تاريخ الثورة الفلسطينية مع إضفاء الحـالة الإنسـانية على الفعل والتضحية ونكران الذات... لكل واحد ممن شارك في تلك الحقبة قصة ورواية تُحكى في إطار المونودراما من خلال كلمات إلى فلسطين....

الحاجة رشيدة[١٥]

قصة: حكم بلعاوي

سيناريو وإخراج: حسين الأسمر

عدد الحلقات: ١٥ حـلقة

المدة الزمنية: ١٤ دقـيقة

إنـتـاج: صـوت فلسطين، صـوت الثورة الفلسطينية عام ١٩٨٤ (محطة القاهرة)

ملخص العمل: يندرج في سياق التمثيلية الإذاعية ضمن حـلقات متسلسلة تعالج من خلال الميلودراما دور الأم الفلسطينية في تربية الأجيال وسعيها الحثيث لغرس القيم والمـثل العليا مع توفير متطلبات الحـياة في حدها الأدنـى. رغم قساوة الظروف وصعوبة الأيام تزرع الأم (الحاجة رشيدة) في محيطها حب الـوطن ضمن إسقاطات درامية لقرية فلسطينية وادعة تعاني بطش الاحتلال كغيرها من المدن والقرى. تؤوي الحاجة المناضلين في بيتها وتوفر لهم الطعام والمسكن لرمزيتها كسنديانة للمقاومة المنزرعة في أرضها كشجر الزيتون.

المرحـلة الثالثـة

بعد توقيع اتفاق أوسـلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسـرائيل بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ وقيام السلطة الوطنية على الجزء المتاح من الوطن بدأت الإذاعة صوت فلسطين بث برامجها مـن مدينة أريحا بتاريخ

١٩٩٤/٧/٢ على الموجة المتوسطة ٦٧٥، ولاحقاً تم إنشاء إذاعة ثانية باسم صوت فلسطين البرنامج الثاني في غزة بتاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠.

بدأت الإذاعة الفلسطينية مرحلة جديدة من تاريخها بتعدد برامجها على اختلاف أنواعها، نظرا لتجاوز ساعات البث فيها ١٨ ساعة يومياً، عندها بدأ التفكير جـدياً بصـناعة دراما محلية، وقد جاءت المبادرة من بعض المعدين والمقدمين وبتشجيع من إدارة الإذاعة دونما تخصـيص لموازنة محددة للإنتاج الدرامي، وإنما بجهود ذاتية محضة، نظراً لظروف تلك المرحلة ومعطـياتها من البناء، لكن بيئة العمل تحسنت في وقت لاحـق من عمر الإذاعة بعد توفر الإمكانات التـقنية والمادية المحدودة لاستمرار العمـل الـدرامي في حده الأدنى، في حين اقتصرت تلك الأعمال على شـهر رمضـــان فقـط من كل عام حيث جاءت على النحو الآتي:

حلاق البلد [١٦]

سيناريو وتأليف: أمان الله عايـش

إخراج: عزام عبده

الممـثلون: أمان الله عايش، ياسر الصيرفي، محمد شاهين، أحمد زكي، مثقال الجيوسي، صالح عطا، ناديا كنعان، عزام عبده... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: جلال حسن، فوزي سـاطي، جواد مبسلط

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٥، أريحا

ملخص العمل: دراما هادفة تسلط الضوء على القضايا المجتـمعية وتعالج المـفاهيم السلبـية في قالب درامي كوميدي للـحفاظ علـــى المـوروث الوطنـي والثـقافي والاجتماعي بمختـلف لهجات المدن والقرى الفلسطينية المتنوعة.

ديـوانـية أبو شاكر [١٧]

سـيناريو وتأليـف: خالد سكر

إخـراج: محمد إسـماعيل

الممثلون: خالد سكر، خالد قاسم، مثقال الجيوسي، أمان الله عايش... .

عـدد الحلقات: ٣٠ حـلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٣ دقيقة

هندسـة ومونتاج: إياد رحال، فوزي سـاطي

إنتـاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٥ أريحا

ملخـص العـمل: حلقات متسلسلة تناقش قضايا تخص المجتمع الفلسطيني المحافظ، حامل القيم والمفاهيم العليا، لإيجاد الحلول المثلى للإشكالات وفق العرف والعادات المتوارثة بقالب كوميدي توعوي.

أبو سفيان آخر الزمان [١٨]

سيناريو وإخراج: أمان الله عايش

المثلون: غادة منصور، محمد شاهين، مثقال الجيوسي، خالد سكر، خالد قاسم، خضر شاهين... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: جواد مبسلط، إسماعيل البرغوثي

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٦ رام الله

ملخص العمل: فنتازيا إذاعية تستحضر الماضي من التاريخ وتسقطه بقالب كوميدي على القيم والعادات المكتسبة في الواقع المعاش وما حدث من تطور في جميع المجالات وتبيان النقلة النوعية في حياة البشر ضمن معالجات درامية هادفة ومضحكة معاً.

ألف ليلة وليلة [١٩]

سيناريو وتأليف: قاسم منصور

إخراج: إبراهيم قليبو

المثلون: أحمد أبو سلعوم، حسام أبو عيشة، ريم اللو، باسم أبو سمية، يوسف المحمود، ريم أبو غزالة، خالد سكر، ابتسام شمة، خالد قاسم، ماهر بلبيسي، محمد شاهين، فكري حمودة... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحد: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: بسام دغلس، فوزي ساطي الريماوي

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٦، رام الله

ملخص العمل: حلقات متسلسلة مستوحاة من التراث لألف ليلة وليلة، المعالجة الدرامية تتمثل بقصة اختطاف الأميرة من قبل ملك الشر وتفرغ أمير الخير لإنقاذها بشتى السبل. تتخلل الحلقات مغامرات الأمير أثناء عمليات البحث... وتصوير المواقف التراجيدية الإنسانية بإسقاطات درامية على مجمل الأحداث المؤثرة، لينتهي المطاف بانتصار الخير على الشر بقوة الحق وضعف الباطل...

صدق المثل اللي قال.. [٢٠]

سيناريو وإخراج: مثقال الجيوسي

المثلون: ماهر البلبيسي، صالح عطا

مدة الحلقة الواحدة: ٥ دقائق

عدد الحلقات: ٧٠ حلقة

هندسة ومونتاج: إياد رحال، شريف شرحة أبو زنيد

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٧، أريحا

ملخص العمل: معالجات درامية لقضايا سلوكية اجتماعية سلبية موروثة تخص الأسرة الفلسطينية ضمن حلقات يومية في قالب كوميدي هادف بغية تصويب تلك السلوكيات بأسلوب محبب.

الصعاليك[٢١]

سيناريو وتأليف: أمان الله عايش

إخراج: محمد إسماعيل

المثلون: محمد إسماعيل، غادة منصور، مثقال الجيوسي، خالد سكر، محمد شاهين، ابتسام شمة، خالد قاسم، سامية الخليلي، مازن الهشلمون... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: جواد مبسلط، عماد حمد

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٧، رام الله

ملخص العمل: استحضار قيم الصعاليك النبيلة وتوظيفها ضمن إسقاطات درامية هادفة بالتركيز على السلبيات من واقع المجتمع الحالي وتصويبها بأسلوب كوميدي مشوق.

زائر المساء[٢٢]

إخراج: باسم أبو سمية

المثلون: خالد سكر، سهير الفهد

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ٨ دقائق

هندسة ومونتاج: هشام حمد، مهند قعدان

إنتاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٨، رام الله

ملخص العمل: حلقات متسلسلة في قالب درامي ضمن إسقاطات روحية على مفاهيم ثقافية واجتماعية من بينها مناجاة الحق والخير والعدل والجمال في الشهر الكريم.

شو رأيكم (الجزء الأول، الجزء الثاني)[٢٣]

سيناريو وإخراج: قاسم منصور

المثلون: محمد شاهين، خالد قاسم، ابتسام شمة، مثقال الجيوسي، نديم عبده... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: مهند قعدان، أماني حسين

إنتاج: صوت فلسطين ١٩٩٧، ١٩٩٨، رام الله

ملخص العمل: دراما اجتماعية في قالب كوميدي تتناول حال الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال ومعاناته اليومية جراء نصب الحواجز على الطرقات وإغلاق المدينة المقدسة وعزل الأراضي والمدن والقرى وحصرها في كانتونات، الحلقات تتناول الواقع المر الذي يحياه الشعب بنوع من التهكم والسخرية رفضا للاحتلال وممارساته القمعية البائسة... .

محكمة الفنانين[٢٤]

سيناريو وإخراج: أمان الله عايش

الممثلون: مثقال الجيوسي، خالد قاسم، ناديا كنعان، محمد شاهين، مازن الهشلمون... .

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: مهند قعدان، عـماد حـمد
إنتـاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٩، رام الله
ملخص العمل: استخدام الكلمات المستوحاة من موضوع الأغنية لفنان ما.. ومقارنتها بفنان آخر في الموضوع نفسه، بإحداث قضية وهمية من خلال كلمات الأغنية المختارة ومـــن ثم رد فعل الفنـان الآخر في إطار الفعل ورد الفعل بأسلوب مشوق، وهكذا...

عاجل جداً[٢٥]

سيناريو وإخراج: قاســم مـنصور
المـمثلـون: ابتسام شمة، محمد شاهين، نديم عبده، بسمان أبو رميلة، ريم أبو غزالة، خالد سكر، مثقال الجيوسي، ماهر بلبيسي... .
عدد الحلقات: ٣٠ حلقة
مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة
هندســة ومونتاج: عماد حمد، يوسـف أبو عواد
إنتـاج: صوت فلسطين عام ١٩٩٩، رام الله
ملخص العمل: فنتازيا تتحدث عن حقبة زمنية ماضية من العصر العباسي لرسـول الخليفة من والي القدس يحذره من الغزو الصليبي للمدينة المقدسة.... يصـــحو رسول الخليفة في زماننا أي الحاضر على واقع الاحتلال الإسرائيلي... ويـنادي بالناس في ســـــاحة باب العامود... !!! وسط ذهول الجمهور. الحلقات تعالج تلك المواقف الفنية بقالب درامي كوميدي مشوق.

حكايات شهر زاد[٢٦]

سيـناريو وإخراج: قاسم منصور
الممثلون: ريم أبو غزالة، باسم أبو سمية، ريم عبد الحفيظ، محمد شاهين، مثقـال الجيـوسي، ابتسـام شـمة، خالد سكر، نديم عبده، نائل مناصرة، ديما أبو غزالة، فلسطين حجة، ماهر بلبيسي.
عـدد الحلقات: ٣٠ حلقة
مدة الحلقة الـواحدة: ١٥ دقـيقة
هندسة ومونتاج: مهند قـعدان، هشـام حمد
إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠٠١ رام الله
ملخص العمل: دراما هادفة مستوحاة مـــن التراث الشعبي لقصـــص ألف ليلة وليلة في صور حكايات تروى بمضامين تحض على فعل الخير ونبذ الشر ومقاومته، يأتي في سياق الصراع بين مملكتي الحق والظلم لينتصر الحق على الباطل في النهاية.

ثمة ما يمكن الإشارة إليه عن توقف الأعمال الدرامية في الإذاعة، وذلك يعـود إلى أسباب منها اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ما جعل الاهتمام الأول ينصب على تغطية الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسـطيني ومؤسساته المدنية والشرطية، كما لم تسـلم الإذاعة كغيرها من المؤسسات الأخرى من تلك الاعتداءات، التي شملت تدمير محطة إرسالها التاريخية

وأبراجها التي شيّدت عام ١٩٣٦ إضافة إلى تفجير مقر دار الإذاعة وأستوديوهاتها في كل من رام الله وغزة، ومن ثم تحول البث الإذاعي من الموجة المتوسطة إلى موجات ذات تردد أفقيFM . بعد سنوات الانتفاضة استطاعت الإذاعة أن تعود إلى برامجها الاعتيادية بالتدريج على الرغم مما لحق بها من دمار ومنها الدراما على النحو الآتي:

حكايات المضحك المبكي[٢٧]

سيناريو وإخراج: قاسم منصور

المثلون: مثقال الجيوسى، مازن الهشلمون، ماهر البلبيسي، لانا السقا، بسمان أبو رميلة، إحسان تركية، أحمد زكارنة، زاهدة بدر، ابتسام شمة...

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: إسماعيل البرغوثي

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠٠٦، رام الله

ملخص العمل: حلقات متسلسلة منفصلة تتناول قصص وحكايات مستوحاة من التراث الشعبي الفلسطيني وطرحها في قوالب درامية ضحكة بمضامين هادفة بغية الترفيه والإفادة في آن معا...

رمضان في رمضان[٢٨]

سيناريو وتأليف: مثقال الجيوسي، محمد إسماعيل

إخراج: محمد إسماعيل

مدة الحلقة الواحدة: ٥ دقائق

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

هندسة ومونتاج: عماد حمد، سلام قرقتي

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠١٠، رام الله

المثلون: مثقال الجيوسي، ابتسام أبو كشك، محمد إسماعيل، محمد شاهين، محمد رضوان، نهلة شحادة... .

ملخص العمل: دراما كوميدية تتعرض حلقاتها لرجل يبدأ صيامه في الشهر الكريم (رمضان) بنوع من الإسقاطات المضحكة حول المواقف الطريفة التي يتعرض لها خلال صيامه وردة فعله بنوع من العصبية ثم سرعان ما يهدأ ليبدأ موقف آخر أكثر طرافة...

أبو نعيم وإم نعيم[٢٩]

سيناريو وإخراج: مثقال الجيوسي

المثلون: مثقال الجيوسي، نهلة شحادة

مدة الحلقة الواحدة: ٥ دقائق

عدد الحلقات: ٦٣ حلقة

هندسة ومونتاج: سلام قرقطي

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠١٤، رام الله

ملخص العمل: إسقاطات درامية ضمن إسكتشات ثنائية مضحكة في سياق معالجة وقائع وسلوكيات مجتمعية هادفة...

ع المنارة[٣٠]

سيناريو وإخراج: قاسم منصور

عدد الحلقات: ٣٠ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٥ دقيقة

هندسة ومونتاج: عماد حمد

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠١٥، رام الله

المثلون: مثقال الجيوسي، مازن الهشلمون، مدحت جبارين، نهلة شحادة، موفق عميرة، فلسطين حجة، سحر الترتير، سلمى فقهاء... .

ملخص العمل: دوار المنارة معلم من المعالم يتوسط مدينة رام الله يشهد أحداث التمثيلية من خلال رمزية بائع الكعك الذي يتعامل مع مختلف شرائح المجتمع، التي تمثل كل شريحة منها قصة تروى، الإسقاط الدرامي الاجتماعي يمثل أحداث ووقائع العمل الكوميدي الهادف، ليعكس الواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال....

أنا حوا يا آدم[٣١]

سيناريو وحوار: كوثر الزين

إخراج: مدحت جبارين

عدد الحلقات: ٢٦ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ١٣ دقيقة

هندسة ومونتاج: سلام قرقطي

المثلون: مدحت جبارين، مازن الهشلمون، نهلة شحادة، سلمى فقهاء، ميساء أبو عرقوب، بشار طميزي... .

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠١٦، رام الله

ملخص العمل: بين التراجيديا والكوميديا تتناول كل حلقة قضية لمعالجتها مثل قضايا المرأة في المجتمع الفلسطيني من حيث المجالات الحياتية كحق الإرث وحضانة الأطفال والتحرش وعلاقة الحماة بالكنة وارتفاع المهر والاستقلال الاقتصادي، كما تلقي الضوء على تفاصيل علاقة المرأة بالرجل المتسلط أحياناً وسط المجتمع الذكوري الذي ينتقص من مكانتها وينتهك حقوقها أحياناً....

حرم سعادة رمضان في رمضان[٣٢]

سيناريو وإخراج: محمد إسماعيل

عدد الحلقات: ٢٩ حلقة

مدة الحلقة الواحدة: ٥ دقائق

تمثيل: عمر الرجوب، ناردين الطروة

هندسة ومونتاج: عماد حمد

إنتاج: صوت فلسطين عام ٢٠١٧، رام الله

ملخص العمل: يأتي في إطار من الكوميديا الهادفة بين زوج وزوجته في شهر رمضان من حيث العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع وكيفية معالجتها دراميا، التي تشمل طلبات الزوجة وصعوبة الوصول إلى

الصلاة في المسجد الأقصى ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وعمل الإفطار الخيري وتجهيز كعك العيد... العمل يشمل المناكفات بين الـزوجين في إطار كوميدي محبب.

استنتاجات وتوصيات

١ - يظهر في مرحلة الإذاعة الأولى أن هناك غزارة في إنتاج الدراما المسـرحية على حسـاب التمثيليات، نظراً للتنافس الإيجابي بين مجموع الفـرق المسـرحية الناشـئة في ظل البـيئة الخصبة المغذية ضمن المناخ الثقافي السائد.

٢ – عمل الإذاعة في الشتات كان يرتكز إلى مفـهوم التعـبئة والتوجيه لتكريس المد الثوري من خلال التميز بإنتاج الأناشيد الوطنية ومحدودية ساعات البث فيها، الأمر الذي أثر بشـكل مباشر على الإنتاج الدرامي.

٣ – يتبين من خلال المرحلة الثالثة أن الدراما الإذاعية موسمية.. تأتي في سياق المبادرات الفـردية والرعاية الخجولة التي تفتقر بالأساس إلى الموازنات المالية الكافية.

٤ – تراجع فن الدراما الإذاعية ناتج عن أسباب منها عدم وجود بنية تحتية نتيجة المكون الاجتماعي المحافظ والظروف السياسية العامة، إضافة إلى الاهتمام الأوسع والأشمل بالإعلام المرئي على حساب المسموع.

٥ – شح كتّاب الدراما والسيناريست وغياب دور المخرجين المحترفين المتفرغين للإنتاج إضافة إلى الممثلين.

٦ – غياب دور النقاد المتخصصين لتكريس منطق الفعل الدرامي وتصويب نتائجه المرجوة من حيث النصوص والتمثيل والحبكة والأداء... إلخ.

٧ – اهتمام المؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية بإنتاج دراما هادفة لإنشاء وحدات أو أقسام في هذا المجال إضافة إلى تخصيص موازنات مالية تفي بغرض الإنتاج.

٨ – وضع وزارة التعليم العالي خططاً ومنهاجاً دراسياً متخصصاً في كليات الإعلام بالجامعات الفلسطينية والذهاب إلى مجالات التخصص الأكثر جدوى من العام.

٩ – العمل على تأهيل الكادر الموهوب ضمن مقومات المفهوم العلمي الحديث للدراما من حيث الممثلين والمخرجين للارتقاء بمستوى الأداء.

١٠ – إفساح المجال للمبدعين والموهوبين وذوي الخبرات للمشاركة الفعلية في تعزيز سـبل النجاح لخلق دراما إذاعية هادفة.

وفي الختام،،،،،

لم يكن استعراض النتائج والتوصيات إلا لتسليط الضوء على تلك الأعمال التي قدمت عبر أثير الإذاعـة خلال سنواتها المتعاقبة،

وما أنجزه الزملاء هو بمثابة تكريس لمفهوم قـواعد الـدراما بشكلها ومضمـونها التي كان ينقصـــها الكـثير من الأدوات بغية تكـوين نواة صـــلبة يمـــكن البناء عليها مستقبلاً؛ للنهـــوض بهذا القـطاع المهم وخلق أداء درامي إذاعي يعتبر أســاساً لفعل يعكس الحـياة الاجتماعية والثـــقافية والسيـاسية والاقتصادية في المجتمع الفلســطيني المليء بالحكايا والقصــص ذات البعد الوطني والإنساني والأخلاقي الحامل للقـــيم والمبادئ والمثل الأصيلة والنبيلة.

كما لم تكن هذه الدراسة إلا نوعاً من التوثيق والـتأريخ للمراحل المتعددة من عمر الإذاعة الرسمية الفلسطينية، وما مرت به من تنقلات قسرية عبر العواصم والمدن العربية المختلفة وكـذا في أرض الـــوطن، وما تعرضت له عبر تاريخها الطويل مـــن استهداف الاحتلال لمبانيها وكوادرها في المهجر والوطن وأرشيفها الذي لم يسلم من تلك الاعتداءات.

هوامش ومراجع

١-محمود شركس – فن الإخراج – مكتبة الشـــروق – دمشق.

٢-فنون الإذاعة – دائرة الإعلام والتلفزة – جامعة القـدس.

٣-فنون الإذاعة – المصدر السابق.

٤-جيهان رشتي – النظم الإذاعية – دار الفكر العربي – القاهرة.

٥-محمود شـركس – مصدر ســابق.

٦-تيسير جبارة – تاريخ فلسطين – دار الشـروق – عمان.

٧ – نصري الجـوزي المقدسي – تاريخ الإذاعة الفلسطينية (هنا القدس).

٨ – تاريـخ الإذاعة – (هنا القدس) – المصدر نفسه.

٩ – تاريـخ الإذاعة – (هنا القدس) – المصـدر السابق.

١٠ – كامل قسطندي – لقاء صحافي مع نبيل المقدم في قصة عمر – كانون الثاني ٢٠١٥.

١١- أوس داوود يعقوب – هنا القدس إذاعة فلسطين الأولى – صحيفة تشـــرين السورية.

١٢ – نبيل عمرو – صوت العاصفة – سيرة إذاعات الثورة في المـنافي.

١٣-خالد مسـمار – مقابلة هاتفـية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٩ – الأردن.

١٤-يحيى رباح – مـقابلة هاتفية بتـــــــاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ – رام الله.

١٥-أرشيف إذاعة صـوت فلسطين – البرنامج الثاني – غـزة.

١٦، ١٨، ٢١، ٢٤ – أمان الله عايش – مقابلة، وأرشيف صـوت فلسطين – رام الله.

١٧، ٢٢ – خالد سكر - مقابلة، وأرشيف صـوت فلسطين – رام الله.

١٩، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠ – قاسم منصور، وأرشيـف صوت فلسطين – رام الله.

٢٠، ٢٨، ٢٩ – مثقال الجيوسي – مقابلة، وأرشيف صـوت فلسطين – رام الله.

٣١ – كوثر الزين – رسالة خطية وأرشيف صوت فلسطين – رام الله.

٣٢ -محمد إسماعيل – رسالة خطية، وأرشيف صـوت فسـطين – رام الله.

لقاء العقبة واختبار النيات

محمد هواش*

يُمكن اختصار عناوين المرحلة بفقدان الثقة بإمكان كسر حلقة الانسداد شبه التام في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، ورفض إسرائيل التعاطي بجدية مع أي حق فلسطيني وسنّها تشريعات تعطي نفسها حقوقاً حصرية في ملكية الأرض الفلسطينية والمجال العام الفلسطيني، واستخدامها أبشع أدوات العنف والقوة السافرة ضد الشعب الفلسطيني لتعميق احتلالها وأدوات التحكم والسيطرة الاستعمارية على الشعب الفلسطيني ومقدراته وتضييق الخناق على كل ما يتعلق بحياته اليومية من خلال عمليات القتل والإعدامات الميدانية اليومية في قلب المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية وعمليات سلب الأراضي وهدم المنازل في القدس ومحيطها والأغوار الشمالية ومسافر يطا، واستخدام مختلف أشكال العنف والإرهاب الرسمي. وما حصل في حوارة مساء ٢٦ شباط الماضي إلا عينة مما يفكر به كل مسؤول إسرائيلي وكل «أزعر» من شبيبة التلال ومجموعات تدفيع الثمن الإرهابية، وهذا ما صرح به وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموترتش «بوجوب محو حوارة وأن تقوم الدولة بذلك».

في هذه الأجواء، ومن مواقع مختلفة ومتباينة ومن نقطة اشتباك تام في كل ما يتعلق بالصراع، وتمسك الفلسطينيين بحقوقهم السياسية والوطنية وعدم تراجعهم عن هدف

*كاتب ومحلل سياسي.

إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، تمكنت الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع مصر والأردن من تنظيم لقاء خماسي بمشاركة فلسطينية وإسرائيلية، هو الأول على هذا المستوى منذ سنوات. وهو اختبار بكل معنى الكلمة للنيات بعيداً عن أوهام أو ادعاءات من هنا وهناك بأن إسرائيل سوف تتراجع عن مشروعها الاستعماري أو أن الشعب الفلسطيني سيرضى بهذا الواقع ويوقف كل أشكال العمل لإنهاء هذا الاحتلال بصرف النظر عن أي إعلانات أو استعراضات بصرية أو سمعية.

ذهبت القيادة الفلسطينية إلى لقاء العقبة كي تؤكد هناك نيتها الاستعداد لفتح عملية سياسية ذات أهداف واضحة يكون وقف التصعيد أولى حلقاتها، لا حلقتها الوحيدة. وأنها بعد ذلك ليست مسؤولة عن أي انفجار يبدأ محلياً، ولا أحد يعرف كيف ينتشر؟ وأين يصل؟ وكيف يمكن أن تصل نيرانه إلى جميع من يلعبون بالنار في مقاعد الحكومة اليمينية الأثيرة، أو شوارع الضفة والقدس؟ ما دامت هذه الحكومة - أو بعض أطرافها - تفكر بتطبيق القانون الإسرائيلي على كل الأراضي الفلسطينية من الماء إلى الماء باعتبارها «أرض إسرائيل»، بحسب الخرافة الاستعمارية التي ألبسوها لبوساً دينياً.

جـاء اللقاء في جوهره تحت ضغوط واحتياجات خارجية، إذ ذهب الإسرائيليون إليه على خلاف رغباتهم وسياساتهم المعلنة بتهميش الفلسطينيين وإضعاف مؤسساتهم الرسمية والأهلية وإجبارهم على تخفيض سقف طلباتهم وحصرها ببعد اقتصادي. بينما تريد الإدارة الأميركية التي تمسكت علناً بمبدأ «حل الدولتين» احتواء رفض الإسرائيليين هذا المبدأ. تستثمر إسرائيل إمكانات مالية وبشرية وأمنية عسكرية ضخمة لكسر هذا المبدأ، وحصر الحقوق الفلسطينية ببعد «إنساني» ملحق بمشروع إسرائيل الكبرى. أي أن يترك للفلسطينيين أن يعيشوا في معازل وكانتونات خدمةً للمشروع الاستيطاني اليهودي.

تدرك الإدارة الأميركية أن الائتلاف الحكومي الجديد في إسرائيل - الذي يضم أحزاباً يمينية متطرفة إلى جانب حزب الليكود اليميني، بعد أن تخلص زعيمه نتنياهو من كل ممثلي اليمين الليبرالي في الحزب، وتحقيق انقلاب لليمين الشعبوي الجديد الذي لا يؤمن بكل قيود الديمقراطية والليبرالية - لن يمكنها من الدفاع عن إسرائيل وأفعالها أمام المجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية والسياسية دون خسائر.

يريد نتنياهو تغيير الدولة التي بناها بن غوريون، بدولته التي تتسع لوزير «التيك توك» بن غفير، وسموتريتش صاحب «نظرية

الحسم». أي تهويد الأرض واليهود القادمين من دول الاتحاد السوفياتي السابق، والسيطرة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ٦٧ وترك الفلسطينيين إلى مصيرهم بلا أي حماية قانونية؛ تصحيحاً لأخطاء» النكبة عام ١٩٤٨ والنكسة عام ١٩٦٧.

يريد طرفا الحكومة اليمينية؛ الليكود من جهة، والصهيونية الدينية من جهة ثانية، الحسم وتجاوز الشعب الفلسطيني ووجوده على أرضه. الأول من خلال استحضار ما يسمى «الخطر الإيراني»، والثاني من خلال تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة واستيطانها والسيطرة عليها وترك التجمعات السكانية الفلسطينية تتآكل في معازلها بلا أي حقوق قانونية.

السؤال المهم: لماذا وافق نتنياهو على عقد اللقاء الخماسي في مدينة العقبة الأردنية؟ مع أنه كان يرفض إجراء لقاءات مع الفلسطينيين في حكومات لا تخضع لابتزاز المتطرفين في مكوناتها ولا يمكن استمرار وجود هذه الحكومة إذا انسحب منها المتطرفون بدعوى أي «تنازل» أمام الفلسطينيين.

يريد نتنياهو تهدئة مؤقتة مع الفلسطينيين كي يتمكن في مشروع «إصلاح القضاء» الإسرائيلي من خلال تمرير تشريعات جديدة تعطي إسرائيل والحكومة اليمينية الحق الدستوري في تنفيذ مشروع سموترتش، أي الحسم مع الفلسطينيين وإزالة «حل الدولتين» من جدول الأعمال الدولي. وتالياً إزالة كل مطلب فلسطيني وعربي آخر يتناول فكرة الانسحاب الإسرائيلي من أي أرض محتلة من النقاش والتداول، وإبدال هذه المطالبات بتحسين حياة من يتبقى من الفلسطينيين ويقبل العيش في معازل غير يهودية في «أرض إسرائيل»، ورصف الضفة الغربية المحتلة بالبؤر الاستيطانية وتحويلها إلى مستوطنات يهودية.

المستوطنون الذين يقودهم نتنياهو وسموطريتش وبن غفير يقومون تحت حماية الجيش الإسرائيلي باستفزاز الفلسطينيين والاعتداء اليومي عليهم ومحاولات الاستيلاء على أراضيهم ومنعهم من دخول حقولهم والتنقل في المناطق الريفية بحرية باعتباره جزءاً من منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية.

ما يسمى الإصلاح القضائي وسن قانون التغلب في الكنيست الحالية الهدف منه بقاء حكومة اليمين الفاشي وتمكينها من التصرف بلا قيود، وحرمان الفئات السكانية الضعيفة من أي حماية قانونية.

في هذا التوجه الذي يحرم المحكمة العليا في إسرائيل من إلغاء قوانين تتعارض مع قوانين أساس يعرّض قادة الجيش الإسرائيلي وضباطه الكبار الذين شاركوا في معارك

إسرائيل وارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية إلى المساءلة في المؤسسات الدولية ذات الاختصاص أو المحاكم في دول تنظر في قضايا وشكاوى من هذا النوع. لذلك يشارك ضباط الجيش الإسرائيلي المتقاعدون وقادة أجهزة أمنية في الاحتجاجات الواسعة ضد حكومة اليمين ويصفونها بأنها حكومة إرهاب، ذلك أن إلغاء صلاحية المحكمة العليا حيال الحكومة يضعف حجة إسرائيل أمام المحاكم الدولية وأمام الرأي العام الدولي خصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

لم تتوقف الحكومة عن مشروع إصلاح القضاء على الرغم من الاحتجاجات الواسعة والمتواصلة في القدس وتل أبيب لتمكين نفسها وتمكين الفاسدين فيها من الحصول على الحصانة والإفلات من العقاب، مثل رئيس الحكومة نفسه الذي يريد تعيين قضاة يشرفون على محاكماته في ٣ ملفات على الأقل، ورئيس حزب «شاس» آرييه درعي، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي لديه أكثر من ٧٠ ملفاً أمام القضاء ووجهت إليه تهم وإدانة في ٧ منها على الأقل.

تريد هذه الحكومة ترتيب البيت الداخلي لتفعل ما يحلو لها، ولهذا وافقت على اللقاء الخماسي في العقبة بخلاف مواقف نتنياهو السابقة والحكومات الأخرى التي تباهت بلقاءات مع زعماء ومسؤولين عرب رمزاً لإضعاف القضية الفلسطينية ومكانتها.

السؤال الأكثر أهمية هو: لماذا وافق الفلسطينيون على لقاء العقبة في ظل ارتكاب إسرائيل مذبحة حقيقية في مدينة نابلس؟

إذا كانت الأهداف من حضور اللقاء هي معرفة نيات إسرائيل وتعريف الأطراف المشاركة بهذه النيات من خلال الاجتماع ومناقشة الأفكار وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه؟ فقد كان بالإمكان تأجيل اللقاء بضعة أيام أو أسابيع لتهدئة الخواطر بعد مجازر ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مدن نابلس وجنين وأريحا والحديث عن تفاهمات تمهيدية قبل اللقاء، من ضمنها أن يلمس المواطن الفلسطيني تخفيف هجمات الجيش الإسرائيلي الدموية داخل المدن، هذا إن كانت هناك نية إسرائيل لوقف هذه الهجمات وعمليات الاستيطان أو تجميدها ووقف قوننة بؤر استيطانية في الضفة ووقف عمليات هدم المنازل بصورة حقيقية وواقعية وملموسة لأنه لا ثقة بأي وعد إسرائيلي أو موعد.

لقد قررت السلطة الفلسطينية الذهاب إلى هذا اللقاء وهي تعرف إن إسرائيل لا تريدا حواراً ولا مفاوضات إلا من أجل شيء واحد هو أن يتوقف الفلسطينيون عن المطالبة بإنهاء الاحتلال، ووقف كل أشكال العمل السياسي والدبلوماسي في هذا الإطار.. هذا ما تعرفه السلطة وترفضه

وترفض أي حديث عن أي إجراء أمني بمعزل عن السياسات العدوانية التي تشنها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الفلسطيني في أرضه ووطنه وضد مؤسسات السلطة ومكانتها لدى جمهورها. إذ إن مصدراً رئيساً من مصادر انتقاد السلطة وأدائها من جمهورها ينبع من الضربات والمحاولات المتكررة لإضعاف السلطة، مرةً من طريق إعلانات الاستيطان وأخرى عبر الهجمات الدموية التي يشنها الجيش الإسرائيلي على مراكز المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق «أ» و«ب»، وأخرى من مصادرة أموال المقاصة بأشكال قرصنة متعددة ومختلفة.

ومع أن السلطة ترفض هذه الإجـراءات العقابية والابتزاز وتتحمل نتائج ذلك، فإن الجمهور الفلسطيني يطالبها بخطوات أكثر تأثيراً من الرفض السياسي والدبلوماسي، لكنها أيضاً، أي السلطة تذهب إلى المحافل الدولية كي تحافظ على شرعية مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال بالمعنى العام، مع أن المقاومة المسلحة ضد جنود الجيش ومستوطنيه لا ترتبط بالسلطة، لكنها لا تنفصل عن شرعيتها وشرعية مطلب إنهاء الاحتلال.

مع ذلك، ليس كل مسعى في هذا الإطار لا يشوبه خلل ما، فكل الأداء العام للمجتمع الفلسطيني بما في ذلك أداء المؤسسة الرسمية يصاب بردات فعل عاطفية قوية على كل حدث وتطور سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، وردات الفعل العاطفية نابعة من سلسلة إحباطات وإخفاقات وصدمات ناجمة عن الإهمال الدولي لاحتياجاتهم أمام الضربات الإسرائيلية المتتالية لفكرة إنهاء الاحتلال وكذا احتياجهم الشعور بالعدالة. إذ كيف يفهم الفلسطيني أو يتفهم إدانة المجتمع الدولي بعبارات واضحة مشفوعة أحياناً بإجراءات عقابية لأي عمل فلسطيني يستهدف إسرائيليين وهم قوة احتلال. ولا يسمع في المقابل أي إدانة حقيقية لمستويات استخدام كل أنواع العنف يومياً ضد الفلسطينيين من الجيش الإسرائيلي ومليشيات المستوطنين التي تتلقى من قائد لواء السامرة كتيبات إرشاد عن طرق الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وكيف ينشئون بؤراً استيطانية، وكيف يدافعون عنها، وكيف يهاجمون الفلسطينيين كما فعلوا في حوارة، بعد مقتل اثنين من المستوطنين هناك. إذ تبين وجود متخصصين في حرق المنازل وآخرين لتكسير السيارات وأبواب المتاجر ومجموعات لقذف الحجارة على المنازل والاعتداء على الفلسطينيين، أي أن الأمر منظم برعاية الجيش وتوجيهاته. وقد تم ذلك في حضور قائد الأركان وكبار مساعديه في معسكر حوارة على بعد مئات الأمتار من الهجوم على البلدة من دون أن

يحركوا ساكناً.

كشفت الصحافة الإسرائيلية عن مدى تغلغل نفوذ تيار الصهيونية الدينية في أوساط الجيش الإسرائيلي وكيف يوجه هذا الجيش عمليات السيطرة على الأراضي الفلسطينية واستيطانها.

في كل الأحوال، فإن الإدانات الدولية لعمليات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين وتصريحات وزراء في الحكومة الإسرائيلية بـ«ضرورة محو حوارة عن الخارطة على أيدي الحكومة»، إنما تكشف عما هو معروف للفلسطينيين، لكنه لا يكفي لوقف الانتهاكات المتكررة لحقوق الفلسطينيين يومياً من أوامر فتح النار بخفة على الفلسطينيين إلى سلب ممتلكاتهم إلى تدمير بيوتهم والعقوبات الجماعية بحقهم.

كان حرياً بالوفد الأمني الفلسطيني الذي ذهب إلى لقاء العقبة أن يتريث قليلاً، ويطلب ضمانات وتحسينات على ظروف عقد اللقاء، أو إلغائه إن لم يضمن أن الوفد ذاهب لوقف الانتهاكات اليومية الجسيمة ومن بينها وقف عمليات قتل الفلسطينيين داخل المدن.

لا أعتقد أن واشنطن الراغبة لأسباب تتعلق بها في خفض التصعيد، سوف تتجاهل مطلب الفلسطينيين التأكيد على ضمانات أو تأجيل اللقاء إلى حين التأكد من أن إسرائيل مستعدة لوقف الأعمال الأحادية ومنع التصعيد في الضفة والقدس والأماكن المقدسة تحت أي ذريعة، وذلك كمقدمة لعملية بناء الثقة التي يمكن على أساسها أن تشكل مدخلاً لعملية سياسية جدية، ودون ذلك لا معنى لأي لقاء فلسطيني إسرائيلي.

سطوة الدينية اليمينية .. توقعات مستقبلية دهمت إسرائيل مبكراً

برهوم جرايسي*

المشهد السياسي الذي أفرزته الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢ والحكومة التي نتجت عنه - وانطلقت في أعمالها في اليوم الأخير من العام ٢٠٢٢، وما شهدناه من اتفاقيات ائتلاف حكومي، والممارسات والتوجهات التي ظهرت في الشهرين الأولين من عمل الحكومة، على صعيد تغيير قوانين وأنظمة عمل أساس، تتعلق بالجهاز القضائي، لكن ليس بقدر أقل، توجهات لتعميق أنظمة الإكراه الديني اليهودي وسياساته – ظهر قسط كبير منه في أبحاث أكاديمية (منذ بدء العقد الثاني من القرن الـ ٢١) تركزت بشأن مستقبل إسرائيل، في ظل تكاثر أعداد المتدينين المتزمتين، بسبب نسبة تكاثرهم الطبيعي، وما سينجم عن ارتفاع نسبتهم في الجمهور اليهودي الإسرائيلي، وهذا هو عنصر أساس في خلفية القلق المنتشر في الشارع الإسرائيلي.

فالواجهة المركزية لموجة المظاهرات الضخمة، نسبياً في الشارع الإسرائيلي، في الأسابيع الأولى التي تلت تشكيل الحكومة، تركّزت تحت شعار «حماية الديمقراطية»، وفق المفهوم الصهيوني، وكان هذا منسوباً لتعديلات قوانين المحكمة العليا، ومكانة المستشارين القضائيين في كل أجهزة الحكم، وليس أبعد من هذا.

نقصد أن مفهوم الديمقراطية لدى قادة تلك المظاهرات - ومعهم المعارضة البرلمانية

* كاتب مختص في الشأن الإسرائيلي.

الصهيونية - لا علاقة له بالديمقراطية وفق تعريفها الحقوقي العالمي، إذ إنه معروف أن الديمقراطية لا تستوي مع الاحتلال وممارساته؛ فحول الاحتلال هناك توافق في الغالبية الساحقة جداً في الشارع الإسرائيلي، وبين المعارضة البرلمانية الصهيونية، والائتلاف الحاكم، رغم بعض الفوارق التي لا تتعلق بالجوهر.

كذلك، فإن هذا التوافق قائم على سياسات التمييز على أساس قومي ضد الجماهير الفلسطينية في إسرائيل، وهنا أيضاً الفوارق بين الأحزاب الصهيونية التي لا تمس بالجوهر، وهو التنكر لحقيقة أن الجماهير العربية هي أقلية أصلانية قومية في وطنها.

ولهذا رأينا أن قادة المظاهرات، ومعهم قادة المعارضة البرلمانية الصهيونية، رفضوا عملياً مشاركة العرب في المظاهرات، أو أن تكون مشاركتهم في واجهة المظاهرات، تحت شعارات تمثل قضاياهم، من عنصرية واحتلال. ودلالة على ذلك، أن المشهد الطاغي على تلك المظاهرات، هو رفع آلاف كثيرة من الأعلام الإسرائيلية، «غابة أعلام»، كما أسماها بعض الإسرائيليين من ذوي التوجهات المعارضة للاحتلال والعنصرية.

الدلالة الأخرى على ذلك، هو أداء المعارضة البرلمانية الصهيونية في مجال سن القوانين، فقد رأينا من خلال متابعة رصد مشاريع قوانين ترسيخ الاحتلال والاستيطان، وقوانين الاستبداد والقمع والقهر، وقوانين تقييد الحريات السياسية للعرب في إسرائيل، ومعهم مراكز حقوقية تدافع عن حقوق الفلسطينيين في وطنهم، أن الفوارق بين المعارضة والائتلاف طفيفة، فنحو نصف مشاريع القوانين طرحها نواب من المعارضة.

كذلك، حينما دخلت قوانين إلى مسار التشريع أو أقر بعضها، رأينا دعماً شبه كامل مع المعارضة الصهيونية، مثل قانون سحب المواطنة أو الإقامة، لكل أسير فلسطيني أدين بما تسميه إسرائيل «إرهاباً»، وتلقى مخصصات من السلطة الفلسطينية. ولاحقا رأينا سلسلة من قوانين مشابهة، وأيضاً قوانين لضم الضفة إلى ما تسمى «السيادة الإسرائيلية»، وقوانين تقيّد فرص مشاركة العرب وأحزابهم في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.

وحينما تعترض المعارضة البرلمانية على تعديل قانون المحكمة العليا، فهي على علم مسبق بما هو الهدف من هذه التعديلات، فالمحكمة العليا الإسرائيلية لم تخرق في أي مرّة على مدى سبعة عقود ونصف، جوهر السياسات الصهيونية، لا بل قدمت غطاء قانونياً للاحتلال والاستيطان، وتقييد الحريات، وبناء جدار الاحتلال. وفي السنوات الأخيرة منحت غطاء لقانون القومية الصهيوني، مع كل ما يحمله

من تنكر لوجود الشعب الفلسطيني في وطنه، وقبل هذا قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، والقائمة تطول.

وحتى في حالات استثنائية، حينما أقرت المحكمة العليا ما هو لصالح العرب في إسرائيل، مثل منع حرية السكن في بلدات يهودية، سنّ الكنيست قانوناً في العام ٢٠٠٧، لتقييد فرص مثل هذا السكن، خاصة في ما تسمى «البلدات الجماهيرية»، التي يعد سكانها بالمئات، فإن المحكمة لم تعترض على القانون، والأمثلة كثيرة.

إذاً، ما الذي يقلق المعارضة في تقليص صلاحيات المحكمة العليا، وحتى سحبها كلياً من ناحية عملية، في ما يتعلق بنقض القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية؟

القضية المركزية، بالنسبة للمعارضين، بقاء فرصة لنقض قوانين وسياسات حكومية، تتعلق بالحياة العامة الإسرائيلية، وأولها مسألة القوانين الدينية، التي تتحكم بالحياة العامة في الشارع الإسرائيلي، وأولها قوانين أيام السبت العبري والأعياد، ومنع حركة المواصلات والتجارة فيها؛ إضافة إلى قوانين الحلال وفق الشريعة اليهودية، واحتكار المؤسسة الدينية الرسمية، وتلك التابعة للتيار الديني المتزمت بها، وكلفتها العالية التي تنعكس على أسعار المواد الغذائية، وكل ما هو مرتبط بها، وصولاً إلى كلفة المطاعم والفنادق.

وأيضاً بقدر كبير جداً، هي قانون الزواج، وما يرتبط به في مسألة من هو يهودي، وترك مئات آلاف الإسرائيليين الذين يعرّفون أنفسهم يهوداً، ولا تعترف بيهوديتهم المؤسسة الدينية، من دون حق الزواج الديني، والاعتراف بأبنائهم كيهود، وغيرها.

هذا الجانب ينعكس بشكل خاص في اتفاقيات الائتلاف التي قامت على أساسها الحكومة الحالية، إذ إنها خلافاً لما يدعيه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بالحفاظ على الوضع القائم، فإن الأحزاب الدينية، التي تشكل نصف عدد أعضاء الائتلاف الحاكم في الكنيست، ومعهم نواب من حزب الليكود، يساندون طلباتهم إما عن قناعة، أو لحسابات شخصية حزبية مستقبلية، طرحوا مطالب متشددة في هذا المجال، نذكر منها:

- منع أي محاولة للمس باحتكار المؤسسة الدينية الرسمية لإصدار شهادات الحلال.
- رفض الاعتراف بحفيد لجد يهودي وهو ليس يهودياً، بالهجرة إلى إسرائيل، بموجب قانون الهجرة الذي يقتصر على اليهود وأبنائهم وأحفادهم.
- تشديد قيود السبت في مجال المواصلات والحركة التجارية.
- شرعنة الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات العامة في مناطق المتدينين،

وتخصيص شواطئ، يتم فيها الفصل زمنياً بين الرجال والنساء، دون أن يكون هناك أي عائق قانوني.

- منع دخول الأطعمة المخمّرة في أسبوع الفصح العبري إلى المستشفيات والمرضى، فصحيح أن المتضرر الأول هم العرب، إلا أن العلمانيين اليهود، الذين لا يريدون التقيد بتعاليم الفصح متضررون أيضاً.

يضاف إلى هذا، مطلب كتلتي المتدينين المتزمتين (الحريديم) «شاس» و«يهدوت هتوراه»، اعتبار دراسة التوراة، «قيمة يهودية إسرائيلية عليا»، وهذا كقانون أساس، والهدف أن يكون هذا القانون مرتكزاً لسن قانون يعفي شبان الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية، وبذلك يتم نقض قرار سابق للمحكمة العليا يقضي بفرض الخدمة عليهم. كذلك فإن هذا المبدأ يثبّت قانونياً تدفق الأموال والمخصصات المالية الضخمة التي تتقاضها مؤسسات وطلاب المعاهد الدينية، التي تضم سنوياً عشرات آلاف الطلاب. ومصطلح طالب قد يرافق الشخص حتى وصوله سن الشيخوخة.

لاحقاً بعد تشكيل الحكومة، أعلنت كتلتا «الحريديم» في الكنيست عن مشاريع قوانين لم تخطر في بال الإسرائيلي، وأولها، ما طرحته كتلة «يهدوت هتوراه» للحريديم الأشكناز، لسن قانون يمنع إنتاج الكهرباء أيام السبت العبري والأعياد، وأن يكون مخزناً للاستهلاك في فترة عدم إنتاج الكهرباء.

وعلى الرغم من طي هذا الاقتراح بعد أيام قليلة من طرحه، فإنه مؤشر على المستقبل. كذلك فإن الكنيست بدأ يعالج مشروع قانون أحد نواب اليمين، يتعلق بمنع ضخ المياه لأحياء المتدينين، بمعنى أن بيوت المتدينين تستهلك في أيام السبت والأعياد ما هو مخزن عندها، دون أن يكون هناك ضخ للخزانات، من خلال تركيب أجهزة توقف ضخ أوتوماتيكية مبرمجة بتوقيت عملها.

كما طرح رئيس حركة شاس آرييه درعي، للحريديم الشرقيين «السفراديم»، مطلباً يفرض شروطاً مشددة على شكل أداء الصلوات واللباس قبالة حائط البراق، المسمى إسرائيلياً، «الحائط الغربي»، للهيكل المزعوم، والهدف منع تيارات دينية إصلاحية من أداء الصلوات وفق شعائرها، بعد أن أجازت لهم المحكمة العليا ذلك في منطقة مخصصة، مقابل الحائط.

ما سبق أمثلة عينية، كمؤشر على المستقبل، حتى لو لم يتم إقرار مثل هذه القوانين والأنظمة في الحكومة الحالية.

مصدر قوة الحكومة شعبياً

في أبحاث عدة ظهرت بشكل خاص في العقد الثاني من القرن الـ ٢١، كان هناك تحذير من

انعكاس التكاثر الحاد للمتدينين اليهود على المجتمع العلماني، ولعل أبرز هذه الأبحاث، كان البحث الأول من نوعه وحجمه، الذي ظهر في جامعة حيفا في العام ٢٠١٠، وصدر من خبراء في الديمغرافيا.

وضعت هذه الأبحاث سيناريوهات لارتفاع نسب المتدينين، مع تركيز خاص على نسبة المتدينين المتزمتين، «الحريديم»، لكنها لم تعالج في المقابل، ظاهرة التشدد والتطرف الديني في التيار الديني الصهيوني، الذي كان يشهد في ما مضى تيارات متعددة، ومنها إصلاحية وليبرالية دينية، إن صح التعبير، وبلغ هذا التطرف الديني حد التلاقي الكلي مع تيار «الحريديم».

بموازاة هذا التلاقي في التشدد والتزمت الديني بين التيارين، فإن تيار الحريديم شهد في سنوات الألفين، تحولات سياسية متسارعة، جعلته ينصهر في تيار اليمين الاستيطاني المتطرف، بعد أن كان الحريديم يبتعدون عن القضية السياسية الأساسية: القضية الفلسطينية، وحتى أنهم تعاملوا مع الاتفاقيات المبرمة في سنوات التسعين، بموجب موقعهم في الحكومة، ففي العام ١٩٩٣ أيدت حركة شاس اتفاق أوسلو الأول، في ما نواب كتلة «يهدوت هتوراة» التي كانت معارضة لحكومة يتسحاق رابين، غادروا القاعة عند التصويت على اتفاقية أوسلو، مقابل الحصول على ميزانيات استثنائية.

ساهم في التحولات لدى الحريديم متغيرات عدة، من أبرزها، أن قادة الحريديم أرادوا تكتلاً سياسياً يحمي كينونتهم الخاصة، في وجه الأحزاب العلمانية، والعلمانية المتشددة التي هاجمت الحريديم، على وجه الخصوص في سنوات التسعين، وسنوات الألفين الأولى، فوجد الحريديم اليمين المتطرف واليمين الاستيطاني لاحقاً، حامياً لمصالحهم.

وجانب أساسي آخر، هو أن الحريديم ألغوا اعتراضهم في نهاية سنوات التسعين، للاستيطان في المستوطنات في مناطق ١٩٦٧، وهم يشكلون اليوم أكثر من ٤٠٪ من مستوطني الضفة والقدس المحتلة، ولهم ٩ مستوطنات خاصة بهم كلياً، علاوة على انتشارهم في عدد من المستوطنات الكبيرة، وكلها في محيط القدس من الجهات الثلاث، شمال وشرق وجنوب. ما يعني أن توسيع المشروع الاستيطاني وتطويره، بات مصلحةً للحريديم أيضاً.

ارتكازا إلى هذا العرض الموجز، فإنه في تحليل نتائج الانتخابات، بتنا في العقد الأخير، على وجه الخصوص، نحسب كتل الحريديم، كجزء من معسكر اليمين الاستيطاني المتطرف.

من حيث الديمغرافيا، فإنه حتى أواخر العام ٢٠٢٢، كان «الحريديم» وحدهم يشكلون نسبة تجاوزت ١٣,٨٪ من إجمالي السكان، وهذه

نسبة ليس متفقاً عليها، لكن الفوارق طفيفة نسبياً، وفي الوقت نفسه، فإنهم يشكلون نسبة ١٧,٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين المعترف بيهوديتهم. لكن في سجل الناخبين، فإنهم شكلوا في الانتخابات التي جرت يوم الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢، أقل من ١٠,٥٪، وهذا بسبب النسبة العالية لدى الحريديم، لمن هم دون سن ١٨ عاماً، وحسب التقديرات، يشكلون نحو ٥١٪، إذ إن نسبة التكاثر الطبيعي السنوية لدى الحريديم تلامس ٤٪، في حين أن نسبة التكاثر العامة في إسرائيل ٢٪، ولدى جمهور العلمانيين في حدود ١,٤٪.

أما جمهور التيار الديني الصهيوني، فهم يشكلون نسبة مشابهة تقريباً للحريديم أو أكثر بنسبة طفيفة من إجمالي اليهود، ونسبة التكاثر الطبيعي بينهم تقدر بنحو ٣٪، إلا أنهم شكلوا نسبة ١٢٪ من إجمالي ذوي حق الاقتراع في الانتخابات الأخيرة المذكورة.

يضاف إلى هذا، أن نسب التصويت لدى «الحريديم»، تتراوح بين ٨٨٪ إلى ٩٢٪، وبنسب أقل بقليل لدى التيار الديني الصهيوني، في حين أن نسبة التصويت العامة في انتخابات ٢٠٢٢ بلغت ٧٠,٦٪، وبين اليهود بالمجمل ٧٣,٤٪، وبين العلمانيين اليهود بين ٦٥٪ إلى ٦٧٪.

ما يعني أن أتباع التيارين الدينيين يزيدان من وزنهما من بين الناخبين فعلياً، بفعل الارتفاع الحاد في نسب التصويت، علماً أن ٩,٥٪ من ذوي حق التصويت في سجل الناخبين، موجودون بشكل دائم في الخارج، ومن بينهم في عداد المهاجرين، ولا يحق لهم التصويت في الخارج، إلا إذا وجدوا في البلاد يوم الانتخابات.

كل هذه المعطيات، تضاف إلى الحسم الذي ظهر في نتائج الانتخابات البرلمانية، إذ إن الائتلاف الحاكم يرتكز إلى ٦٤ نائباً، من أصل ١٢٠ نائباً، و٣٢ نائباً في الائتلاف هم من أحزاب دينية من التيارين، كما أن التيار الديني الصهيوني متمثل أيضاً في حزب الليكود، وبالتالي فإن الائتلاف الحاكم يتميز بأغلبية دينية متشددة.

لكن من ناحية رؤية بنيامين نتنياهو وحزب الليكود وحلفائه، فإن النتيجة تقاس من ناحية نسبتهم بين اليهود، وهم حصلوا على أغلبية واضحة من اليهود، إذ إن ٥٨٪ من اليهود صوتوا للائتلاف الحاكم. لكن في قراءة أخرى لنا كفلسطينيين فإنه لا أقل من ٦٤٪ من اليهود صوتوا لليمين الاستيطاني المتشدد، بمن فيهم قائمتا الحريديم، إذ إن في المعارضة البرلمانية، حزب «إسرائيل بيتنا»، بزعامة أفيغدور ليبرمان، وهو في صلب اليمين الاستيطاني المتطرف، لكن هناك مشكلة شخصية مع بنيامين نتنياهو، كذلك هناك قائمة أخرى حصلت على ١,٧٪ من إجمالي الأصوات ولم تعبر نسبة الحسم، برئاسة

أييليت شكيد، ومثلت حزب «البيت اليهودي»، (المفدال سابقاً).

يضاف إلى هذا، أن أكبر حزبي معارضة: «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، و«المعسكر الرسمي» برئاسة بيني غانتس، هما أيضاً في عداد اليمين، وفي قائمة «المعسكر الرسمي»، حزب «أمل جديد» برئاسة غدعون ساعر، وله ٤ نواب، هم أيضا من اليمين الاستيطاني.

هذا المشهد انعكس مباشرة على مشاريع القوانين التي قدمها نواب الائتلاف والمعارضة في الأسابيع الأولى من بدء الولاية البرلمانية، إذ إن عشرات قوانين دعم الاحتلال والضم، وقوانين الاستبداد والتمييز العنصري ضد فلسطينيي ٤٨ جاءت أيضاً من نواب في كتل المعارضة.

خلاصة أولية

المشهد الحاصل في نهاية ٢٠٢٢، واستناداً للمعطيات الوارد ذكرها هنا، وبشكل خاص تنامي أعداد المتدينين بفعل التكاثر الطبيعي، يقرّب إسرائيل إلى توقعات «سوداوية»، بنظر محللين وخبراء إسرائيليين، وردت في عدد من الأبحاث الديمغرافية السابق ذكرها، وهو أن جمهور العلمانيين بات أقرب إلى أن تجري محاصرته أكثر في مناطق جغرافية، يبتعد فيها عن مناطق المتدينين. علماً أن مناطق العلمانيين الأبرز تتركز في تل أبيب الكبرى، وحيفا شمالا.

ركزت هذه المعالجة على الشأن الإسرائيلي الداخلي، لكن بطبيعة الحال، فإن للمشهد الإسرائيلي الحاصل انعكاسات شديدة على القضية الفلسطينية، إلى درجة أن العديد من الإسرائيليين، يرون أن هذا سيقود إلى انفجارات، ويحذرون منها.

الصراع الهوياتي لدى اليهود العرب

حسام أبو النصر *

لا أحد ينكر الصراع الدائر بين هويتي الأشكناز والسفارديم منذ نشأة دولة الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وتحديداً بين اليهود الغربيين واليهود العرب، في ما سميت إسرائيل الأولى، نسبةً إلى مؤسسيها الأشكناز، الذين قـادوا الصهيونية نحو دولة على حساب العرب في فلسطين، وبالتالي مثّل اليهود العرب الشرقيون إسرائيل الثانية، أي لم يتقلدوا في بدايات التأسيس مناصب عليا في الدولة، إذ كانت حكراً على الأشكناز من رئاسة الدولة إلى الحكومة والجيش وغيرها، بينما استجلبت الصهيونية اليهود العرب كقوة سكانية بشرية، ليعملوا في الخدمات العامة والفلاحة والصناعة وغيرها، واستحدثت لهم مستوطنات خاصة، قبل الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وهنا يجب أن نقول إن دور اليهود العرب في الحركة الصهيونية لم يكن قوياً ولا مؤثراً، بل إن جزءاً كبيراً منهم اندمج فيها مكرهاً، بعد أن زاد العداء بين العرب واليهود، بسبب تصرفات الصهيونية ونفوذ بريطانيا في الدول العربية، ومحاولات تغذية روح الكراهية بينهم وإغرائهم من خلال الصندوق القومي اليهودي بالامتيازات وتحسين ظروفهم المعيشية في دولة إسرائيل الناشئة. حتى نكبة العام ١٩٤٨ لم يكن اليهود العرب قد اندمجوا بشكل كامل في هذا التحرك الصهيوني، فالهجرة

*كاتب ومؤرخ فلسطيني، عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين

اليهودية العربية إلى إسرائيل بلغت أوجها في خمسينيات القرن الماضي، ومن هنا بدأ الصراع والإشكالية الهوياتية، بشكل أوضح، باعتبار أن اليهود العرب بالذات عادتهم وتقاليدهم ولغتهم مرتبطة بالبلاد العربية، وينسحب ذلك على أدبهم وقصصهم وحكاياتهم وأكلهم وملابسهم، وكل تفاصيل حياتهم التي ليست لها علاقة بالمجتمع اليهودي الغربي الأشكنازي، ولم تكن هناك عوامل مشتركة تجمع بينهم سوى الديانة اليهودية، أما خلاف ذلك فلا نقاط التقاء، وبالتالي نحن أمام هويات يهودية فسيفسائية غير متجانسة، لا شكلاً ولا مضموناً، عليها أن تعيش في مكان واحد.

لن تجد رواية مؤكدة عن أسباب هجرة اليهود العرب من بلدانهم إلى إسرائيل، فهناك خطاب تصحيحي لمؤرخين يهود، يرى أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من تلك الهجرة، فقد حرصت على نزوح اليهود العرب ليشكلوا احتياطاً سكانياً، وهناك من يرى أنهم أجبروا على الهجرة إثر التضييق عليهم مع تصاعد الصراع العربي الصهيوني، لكن الثابت فعلاً أن الفقراء من اليهود العرب جاؤوا إلى إسرائيل بتمويل من الوكالة اليهودية، وكان عليهم أن يقطنوا مناطق الأطراف أو مناطق المواجهة مع الدول العربية أو في منازل فرّ منها سكانها العرب، بينما نزحت الطبقة الوسطى والأغنياء منهم إلى مهاجر أخرى في أوروبا وأميركا وأستراليا وغرب إفريقيا.

قبل ذلك، وضع رئيس شعبة الهجرة في الوكالة اليهودية إلياهو دوبكين شرحاً عن أهمية الجاليات اليهودية في الدول الإسلامية، التي قدر عددها بنحو ثلاثة أرباع مليون نسمة. وبحلول الأربعينيات وبعدما أخذت تتكشف حقيقة حجم الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود في أوروبا، بدأت الأنظار تتجه إلى اليهود في البلدان الإسلامية، مما شكل بعدها في إسرائيل الصلة والعلاقة بين اليهود المصريين واليمنيين والعراقيين والمغاربة، وتحولت أجهزة الجيش، والتعليم ومسارات التعليم المهني، والتوزيع السكاني، وبلديات التطوير، التي كان سبعون في المائة من سكانها يهوداً من الدول الإسلامية، إلى مراكز صناعية غنية بالعمل والأيدي العاملة، تعويضاً عن الطاقة البشرية التي فقدت في الإبادة، وقد فرضت كل هذه الأمور على الشرقيين تجربة حياتية مشتركة وبلورتهم كطائفة متماثلة، طائفة متخيلة، في صورة الشرقية الإسرائيلية.

ينظر إلى خطة المليون التي طرحها بن غوريون أمام الخبراء اليهود في العام ١٩٤٢ باعتبارها نقطة الصفر في عملية تهجير العرب اليهود، من موجات الهجرة الكبيرة في خمسينيات القرن الماضي، لذا يعتبر العام

١٩٤٢ سنة حاسمة. ومن أجل التأكد، فإن الأساس المنطقي لجلب اليهود من الأقطار العربية كان ديمغرافياً، إذ عرض إلياهو دوبكين عرض خريطة هجرتهم من البلاد العربية سالفة الذكر وكانت تتلخص في إحضار هؤلاء العرب اليهود إلى فلسطين بالكلاب والعصا.

في هذه اللحظة التاريخية، سلطت الأضواء للمرة الأولى بصورة جادة نحو يهود الدول الإسلامية، لقد كانت هذه المرة التي تخرج فيها العلاقات بين الشرقيين والغربيين عن نطاق العلاقات التناظرية المتنافرة وتوضع في معادلة القوة السياسية الكولونيالية، مع أن غالبية أعضاء إدارة الوكالة اليهودية عارضوا خطة المليون التي اقترحها بن غوريون نظراً لأن هذا الحل لا يستجيب للمشكلة المطروحة وهي إنقاذ مشردي الإبادة النازية في أوروبا، ولم توضع خطة جلب اليهود الشرقيين موضع التنفيذ سوى بعد قيام الدولة، حيث جاء المهاجرون إلى إسرائيل من الدول الإسلامية بما فيها العربية، بيد أن شرقيتهم لا تكمن في هذه الحقيقة، فقد نشأت شرقيتهم كإفراز ثقافي سياسي، اقتصادي، إسرائيلي، وفق ما كتبه يهودا شنهاف.

*بداية الاندماج:

كانت هناك محاولات للمزاوجة التي تجمع بين اليهودية والقومية، التي بدورها انطوت على تناقضات صارخة، فقد حاولت الصهيونية إنتاج تطابق بين الدين والقومية، والادعاء أن لليهود أصلاً واحداً، وأن يهود العالم يشكلون قومية واحدة، ومن أجل خلق القومية اليهودية ابتدعت «إسرائيل» ما عُرف ببوتقة الصهر، من أجل صهر المجموعات اليهودية المهاجرة - التي تفتقد التجانس - في مؤسّسات عامة كالهستدروت والكيبوتس والجيش، إلا أن هذا الخلط العشوائي بين هذه الجماعات نجم عنه مزيد من التنافر والصراع والتوترات، خاصة بين اليهود الشرقيين والأشكناز الغربيين، ومع توالي الهجرات فشلت بوتقة الصهر في بناء هوية قومية واحدة لليهود.

في البدايات، لم يكن لليهود الشرقيين فرصة كبيرة في نطاق المنهج أو النمط الصهيوني، فالحركة الصهيونية كانت على اختلاف تياراتها الرئيسة حركة أوروبية، وشكلت بهذه الصفة موضوعاً لأبحاث النخب اليهودية الأوروبية وغاياتها منذ أواخر القرن التاسع عشر، أما أي محاولة للادعاء أن يهود الشرق ساهموا في خدمة أهداف الحركة الصهيونية بصورة مماثلة لمساهمة يهود أوروبا، فإنها محاولة محكومة بالفشل، إذ إنها تُخضع منذ

البداية اليهود الشرقيين لإطار خطاب هرمي يقزّم مكانتهم أو مكانهم.

وحسب ما طالب به بعض الكتاب الإسرائيليين من نزاهة سياسية ألا تقتصر فقط على وصف الأحداث حول الشرقيين، وإنما تشمل أيضاً إعطاء فرصة لأصوات شرقيين من الماضي - الأصوات التي شهدت انقساماً وقمعاً لصوتهم - إلى جانب أحداث الحاضر، وعلى سبيل المثال أصوات إلياهو إليسار، شمعون بلاص، أو يوسيف دحوح هليفي، ألبرت ميمي، وسمير نقاش، وإيلي شوحط، وسامي شالوم شتريت، وشيكو بيهار، وتسفي بن دور، وكثيرين غيرهم، كتبوا عن اليهود العرب، كأصوات تاريخية شرقية مشروعة، وكان لابد من مراجعة كتابتهم الصحافية واستحضارها في ضوء السياق الذي كتبت فيه.

وحتى في الكتب الصهيونية، لا تظهر الجاليات اليهودية الشرقية في هذه النصوص إلا في التقاطعات التي تتقابل فيها مع الصهيونية، وإن تم تقديمها في إطار مثل هذا الخطاب كمتساوين نظرياً، لكنهم يبقون دوماً وبالمطلق غير متساوين في الممارسة العملية، وعلى نحو مماثل لا يمكن ليهود الشرق أن ينافسوا يهود أوروبا في درجة المذابح التي ارتكبتها الآلة النازية، وبالتالي فإن أي محاولة لإدخال اليهود الشرقيين إلى إطار هذه الرواية التي تحولت إلى دين مدني وإلى إطار متضمن في المجتمع الإسرائيلي تعد محاولة محكومة سلفاً بإخضاع الشرقيين إلى هرمية يحتلون فيها مكانة متدنية مقدماً.

وعند العودة إلى الوراء مثلما يفعل هارفي غولدبرغ - للبحث عن الجذور التاريخية لليهود الشرقيين، الذي اكتشف الكثير من السمات الجوهرية المتشابهة بين يهود الدول الإسلامية - نستطيع التمييز بين الأحكام والمفاهيم الجوهرية، وبين الشرقية كظاهرة سياسية، فبهذه الطريقة يمكن خلق جدل سياسي إيجابي حول الشرقية.

تعتبر الديانة في الواقع منطقة نفوذ لدى المزراحيم في إسرائيل، والتعبئة الدينية كانت طوال الوقت مدخلهم إلى الأوساط الجماهيرية والسياسة، والنجاح الساحق لحزب «شاس» منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي دليل واضح على العلاقة الخطرة بين الديانة والإثنية لدى المزراحيم في إسرائيل، وهناك مجموعة عامة من التفسيرات في الأدبيات كما في الخطاب الشعبي لهذا النجاح، منها، أن «شاس» تقدم برامج تعليمية للمزراحيم وبرامج رفاهية وتشغيلية، وتشكل نوعاً من الاحتجاج على النخبة الأشكنازية العلمانية وتنتج قيادات فاعلة أو أنها محصلة إنتاج أصيل للديانة.

ومن العوامل التي أخرت الاندماج، إشكالات

التمايزات الاجتماعية في إسرائيل، مثل، الانقسام إلى يهود غربيين «أشكناز» ويهود شرقيين «مزراحيم» أو «سفارديم»، حيث تبرز بين فترة وأخرى مظاهر هذا الانقسام والتمييز ضد المزراحيم، كما جرى في حوادث وادي الصليب في حيفا سنة ١٩٥٩، أو في التظاهرات العنيفة لحركة «الفهود السود» في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أو في التصريحات التي أدلى بها النائب عن حزب العمل أوري أور، التي اعتبرت مسيئة إلى اليهود من أصل مغربي. ويشير الملف إلى أن تلك المظاهر تتجسد في «الفجوة الطائفية» المسماة «إثنية» أحياناً، التي تفصل الطرفين على مستوى الحياة والتعليم والعمالة والثقافة والتمثيل في قمة الهرم السياسي والعسكري، كما تتمثل في نمط الاقتراع في انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة، حيث تحصد الأحـزاب اليمينية معظم أصوات المزراحيم، بينما تصوت أغلبية الأشكناز إلى مرشحي الأحزاب اليسارية، وتشير التقارير هنا إلى بروز المفارقة التالية، إن المزراحيم «ضحية» الصهيونية، لكنهم في الوقت نفسه «جلادو» الفلسطينيين.

ولكن بقي الانقسام الإثني بين المستوطنين والمهاجرين، وتعود أسباب هذا الانقسام إلى تعدّد الأصول الإثنية والثقافية للمهاجرين، إضافة إلى توافدهم في فترات مختلفة، وهو ما ولّد مجموعات غير متجانسة، وأبرز هذه الصراعات بين اليهود الأشكناز الغربيين واليهود الشرقيين، في ظل الهيمنة الأشكنازية على الدولة، وتهميش بقية الفئات والجماعات الإثنية. وعلى سبيل المثال، فقد وصلت نسبة الفقر في «إسرائيل» عام ٢٠١٦ إلى ٢٢٪، حيث يتركز الفقر لدى اليهود الشرقيين والفلسطينيين في الداخل المحتل.

وهذا التهميش أدى إلى ظهور حركات احتجاج في صفوف اليهود الشرقيين، ضد هيمنة الأشكناز على المفاصل الرئيسة في الدولة، مما أثمر تبلور أحزاب وحركات سياسية، أبرزها كما ذكرت «شـــاس». ولم تقتصر هذه التصدّعات الإثنية على اليهود الشرقيين والغربيين، فقد تعدّتها لتشمل الجماعات اليهودية كافة: الروسية والإثيوبية والآسيوية، والأميركية اللاتينية، وغيرها من الإثنيات، إلى جانب الصراع اليهودي العربي الفلسطيني.

وهنا أشـــير إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلية، يعتبر القطاع الذي وظفت فيه إسرائيل عند نشأتها عدداً كبيراً من اليهود العرب، لتستفيد من لغتهم وأشكالهم في اختراق «محيط الأعـداء»، والمشكلة في رأي شينهاف هي التناقض الذي عاملت به إسرائيل اليهود القادمين من البلاد العربية: «كانت تمحو ثقافتهم العربية باطراد لمصلحة فكرة

الاندماج، وفي الوقت نفسه تستخدم عروبتهم مسوّغاً للاعتراف بهم في أجهزة الدولة الأمنية».

الجيل الثاني من اليهود العرب ساهم في الاندماج، فلا شك في أنه بعد أكثر من ٧٥ عاماً من الاحتلال وقيام إسرائيل، نشأ جيل جديد من أبناء اليهود العرب، وقد ولدوا وعاشوا في إسرائيل، ضمن المجتمع الذي أرادته الصهيونية لهم، وليس ما أرادته العادات والتقاليد واللغة، التي عاشها آباءهم وأجدادهم في بلادهم العربية، وبالتالي حدث اندماج طبيعي لهذا الجيل في الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها كما أن حدة العنصرية بين الأشكناز والسفارديم بدأت تأخذ منحى أقل بكثير، لأن الجيل الثاني والثالث أيضاً من الأشكناز ولد جزء كبير منه في إسرائيل، والمستوطنات، وبالتالي نحن نتحدث عن مجتمع إسرائيلي تجمعه الجغرافيا، والمكان، خاصة أنه حول حياة الفلسطينيين في المقابل إلى جيتوهات، ليصبح هو الوجود الطبيعي وليس الطارئ وفق رؤية الغرب والاحتلال.

بالطبع، كانت هناك محاولات على مدى العقود الماضية لمحو الثقافة العربية بشكل كامل لدى يهود العالم العربي، لكن هذه المحاولة لم تنجح بالكامل، حيث كان الأجداد يتحدثون بالعربية لكن أبناءهم كانوا ينهرونهم، وكانت المدارس ترسل المدرسين إلى البيوت وتطالب اليهود العرب بالتوقف عن التحدث بالعربية.

*اليهود العرب نحو التدين:

كان من الممكن إدماج العرب اليهود في المشروع الصهيوني إذا أصبحوا ملتزمين بالديانة اليهودية في عيون المبعوثين، الذيم ظهروا كرسل متدينين من فئة الشاداريم، والشاداروت لهم جذور دينية أقدم من الصهيونية بكثير.

فإذا كنت تجد في أوروبا تعبئة صهيونية قومية، مصحوبة بمشروع علماني، فإن العرب اليهود ساروا في اتجاه آخر نحو طريق القومية اليهودية، ومن أجل إعادة العرب اليهود إلى التاريخ، احتاج مبشرو الحركة العلمانية إلى أن يجدوا فيهم الوازع الديني أو أن يزيفوا الحماسة الدينية.

لذا كان لابد من تعزيز دور الديانة في إدماج اليهود العرب في المشروع الصهيوني من خلال بلورة الهوية المزراحية عبر الدين، ودخولها في الثقافة الإسرائيلية (المهجنة)، مع أن اليهود العرب لم يستطيعوا تشكيل حزب موحد خالص يجمعهم جميعاً، أي أنهم شاركوا في غالبية الأحزاب الإسرائيلية ومنها حتى اليسارية التي كان جزء منها يقارع الصهيونية، وغير راضٍ عن التوجهات

الاحتلالية الاستيطانية، إلى أن شكلوا حزباً متديناً (شاس) لم يندمج فيه كل اليهود العرب، لكن كان أساسه التطرف الديني اليهودي، وهو ما ساهم في بلورة موقف واضح اتجاه الاندماج في الصهيونية في ما بعد، وأن يصبح اليهود العرب أداة لها، وصولاً إلى التطبيع مع الدول العربية، ورفض قيام دولة فلسطينية، أي تحول جذري من «ضد الصهيونية» إلى الأكثر صهيونية. نجاح «شاس» كان دليلاً واضحاً على العلاقة الخطرة بين الديانة والإثنية لدى المزراحيم، لذلك لم يكن هناك خيار أمام اليهود العرب سوى التدين حتى يكون لهم صوت في الخطاب الصهيوني، حتى يثبتوا ولاءهم لهذه الدولة المستحدثة بأي شكل من الأشكال، وانتهاء ولائهم لدولهم العربية التي غادروها، وهذا أدى إلى أشكال متدحرجة في السلوك اليهود العربي، بين الحنين لأرضهم وأصلهم وهويتهم العربية، وبين إثبات تدينهم خدمة للصهيونية وولاءً لإسرائيل، وكان سؤال الهوية الأكثر إلحاحاً لأجيال من اليهود العرب، حيث كانوا في غالبيتهم، يتحدثون اللغة العربية، بينما الثقافة المهيمنة كانت الثقافة الأشكنازية.

ربما تغيرت الصورة قليلاً مع تحسن الوضع السياسي والاجتماعي لليهود العرب، وظهور ثقافتهم الأصلية في الموسيقى والطعام دون خجل، مع ذلك فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أنهم يحلون ثالثاً في قطاعات التعليم مثلاً بعد الأشكناز والمهاجرين الروس الذين وفدوا إلى إسرائيل في التسعينيات.

*اليهود العرب وتعاملهم مع الاستشراق:

بالتأكيد بعد استغوال الحركة الصهيونية وتمكين قيام الدولة اليهودية في فلسطين، لتنادي الآن بالقومية الواحدة، طرأت تغيرات جعلت من الضروري تشبيك المجتمع اليهودي العربي ضمن محيطه، وألا يكون شاذاً عنه، (أي أن لا يصبح جيتو في قلب جيتو)، سواء من خلال التعايش في تجمعات سكنية واحدة أو من خلال مؤسسات الدولة الإسرائيلية، وما كان العرب يعانون منه في بلادهم من عمليات استشراق، حدث أيضاً داخل إسرائيل، من الاستشراق اليهودي الذي لم يكن مهمته فقط التوغل في البلاد العربية، وإنما أيضاً مواجهة الاستغراب العربي، وأيضاً اختراق اليهود العرب لدمجهم في الدولة الجديدة، وقد قادت ذلك كثيرٌ من المعاهد والجامعات الإسرائيلية، وساهمت في تعزيزه من خلال الدراسات العربية الشرقية.

لقد تناول كُتاب سابقاً ومنهم إدوارد سعيد، الاستشراق وأثره على الوطن العربي الذي

بقي عقوداً طويلة، وبالتأكيد تأثر به اليهود العرب قبل استيطانهم في فلسطين، أي أنهم كانوا يحملون أفكارا معادية لهذا الاستشراق الغربي، الذي صورهم بالرجعية والتخلف وعندما حضروا إلى إسرائيل (يهود اليمن مثلاً)، وجدوا أنفسهم يعيشون داخل هذا الاستشراق الغربي، ومن الطبيعي ألا يتقبلوه في بادئ الأمر، إذ أوجد ذلك حالة تناقض خطير بين المجتمعين، السفارديم الشرقيين والأشكناز الغربيين، أي بين المستشرقين الغربيين والعرب اليهود، وظلت هذه الحالة سائدة في إسرائيل سنوات طويلة حيث بقي اليهود العرب مضطهدين ولا يعاملون معاملة الغربيين الذين حكموا الدولة، وتقلدوا أعلى المناصب فيها، بينما كان العرب يعملون في أعمال شاقة، ولا يصلون إلى مراكز مهمة في الدولة، وهذا تجسد في الصراع الحقيقي بين الاستشراق والعرب عامة في إسرائيل، في الوقت نفسه، حاول بعض اليهود العرب أن يلعب دور المستغرب، أي بدأ يترجم أعمال بلاده إلى العبرية واللغات الغربية، وينقل عادته وتقاليده إلى داخل المجتمع الإسرائيلي، لكن هنا «المستغرِب» العربي اليهودي كان يقوم بهذا الدور محاولاً الاندماج، عكس المستغرِب الفلسطيني مثلاً، الذي كان يقوم بهذا الدور في مواجهة الاستشراق الغربي والإسرائيلي، النتيجة هي اندماج الاستغراب مع الاستشراق في إسرائيل في حالة نادرة، حيث تقاطع الاثنان في مواجهة الفلسطينيين، لكي يثبتوا وجودهم على أرض فلسطين المحتلة، فأصبح الاستشراق الغربي يروّج للاستغراب العربي اليهودي ويسوق له، باعتباره جزءاً من منطقة الشرق الأوسط، واستغلت الصهيونية ذلك لتكرس وجودها، وتدعي قِدمها في المنطقة، وأن هذه الفئة العربية اليهودية جزء من تاريخها، الذي كان بالأمس القريب رجعياً متخلفاً، من يهود الغرب، بل وانتقل اليهود العرب من رافضين للفكر اليهودي الغربي الصهيوني، إلى الأكثر تطرفاً من الغربيين اليهود.

برز **صراع الاستشراق داخل إسرائيل**، حيث نقل اليهود الأشكناز الأفكار الغربية والعادات والتقاليد، إلى داخل إسرائيل لتصبح إسرائيل معمل الاستشراق في قلب الشرق، ومصنع تجاربه. جزء كبير كما ذكرنا من المستشرقين الغربيين اليهود ساهموا في الصهيونية، وانتقلوا للعمل جغرافياً داخل إسرائيل الجديدة، وبعد تأسيسها شكل ذلك اختلافاً لدى المستشرقين في نظرتهم إلى الغرب بما يتماشى مع الصهيونية وهذه الدولة الوظيفية، وأول نقاش طرح هو هوية إسرائيل كدولة شرقية بما أنها في الشرق الأوسط أم أنها دولة غربية في الشرق، وبالتأكيد فإن بناة إسرائيل

الأولى هم الغرب الأوروبيون، وبالتالي جاؤوا بأفكار محمولة من هناك اتجاه الشرق، لكن بقي الصراع قائماً بين الأفكار المحمولة، والجغرافيا التي احتلوها، مما شكل تناقضاً كبيراً، أولها الأوصاف التي حملوها عن الشرق، وجزء من هؤلاء اليهود (العرب منهم) كان لهم فكر، مناهض للفكر الاستشراقي الغربي الذي أصبح ينظر إليهم بنظرة أخرى بعد قيام إسرائيل، مما أحدث شرخاً، خاصة في تعامل بعض المستشرقين الغربيين لهم، وبين من تبنوهم، بينما عزز الغرب هذا الاستعمار، بعد أن وجد في إسرائيل نتاجاً حقيقياً للاستشراق الذي أراد أن يغير الشرق بأكمله وأن يرسمه بالصورة التي رآها الغرب في مخيلته، لذلك كان من الضروري دعم الإسرائيليين باعتبارهم من سيحقق حلم الغرب في اختراق الشرق، وهذا ما جعل من المهمة تتحول إلى عسكرية، استيطانية، إحلالية، كولونيالية، ووجب على المستشرقين الغربيين دعمها لا هدمها، وأن أي خلافات شكلية في الاستشراق لا تهز العلاقة بينهم باعتبارهم في الأصل انبثقوا عن استشراق الغرب.

*الرؤية التاريخية سبب في تحول نظرة اليهود العرب:

عندما جاء الاحتلال الإسرائيلي كان يحمل أفكاراً سياسية صهيونية بحتة، وقد كانت هناك محاولات منذ تأسيس صندوق استكشاف فلسطين ١٩٦٥م، لربط أي مكتشفات أثرية بالتوراة والرواية اليهودية، وقد فشل هذا الفعل في إثبات ذلك، إلا أنه من خلال الماكنة العسكرية حاول تحويل ذلك إلى حقيقة على الأرض، وتأسست جمعية بحث أرض إسرائيل وآثارها، ١٩١٤م، التي أيضاً عملت على التنقيب الأثري وربط كل المكتشفات بالكتب القديمة، النتيجة أن رواية التوراة كانت ترتكز إلى وجود دولة داود وسليمان في منطقة، (يهودا والسامرة) أي الضفة الغربية، إلا أن الصهيونية احتلت بداية مناطق عام ١٩٤٨م، وهي الواقعة على طول الساحل الفلسطيني، والنقب والشمال، التي لا تعد جزءاً من روايات التوراة! شكل ذلك تناقضاً كبيراً بين كذبة الصهيونية وتصديقها، وأن هناك فجوة في الرواية التاريخية بين اليهود العرب والأشكناز منذ اللحظة الأولى لدخول الصهيونية أرض فلسطين وإقامة مستعمرات فيها، لذا سعت إسرائيل إلى تصغير هذه الفجوة على مدار عقود، من خلال التوسع القائم والمتسارع مستغلةً توجه اليهود العرب نحو التدين والتطرف، وبناء المستوطنات في مناطق الضفة الغربية التي تعد وفق رؤيتهم التاريخية مناطق يهودا والسامرة وتعزيز الارتباط التوراتي

بهذه الأماكن (الخليل، القدس، نابلس) مثلاً، والدليل أن أساس وقف المفاوضات هو تغول الاستيطان واستمراره منذ توقيع اتفاقية أوسلو، حتى أصبح أضعاف ما كان عليه قبل ذلك، وهذا قوض عملية السلام، واعتبرت إسرائيل أن هذه المستوطنات جزء لا يتجزأ من دولتها وعملت على توسيعها وربطها بإسرائيل من خلال شبكات الطرق، مما يدل على أن المشروع طويل الأمد، وله امتداد استيطاني، عسكري، سياسي، وتاريخي، توراتي، (منها على سبيل المثال لا الحصر مستوطنة معالي أدوميم، ضمن مشروع القدس الكبرى)، وهذا خلق أملاً كبيراً لليهود العرب في إحياء رؤيتهم الدينية التاريخية، وتعزيز ارتباطهم بدولة إسرائيل وفق العوامل التي ذكرتها سابقاً، بعد أن كان لا يوجد أي ارتباط لا هوياتي ولا سياسي بها، إضافة إلى عامل مهم وهو إحياء فكرة العودة إلى (يهودا والسامرة)، التي عززت التطرف الديني اليهودي العربي، ضد الفلسطينيين، حنى أصبح اليهود العرب في صدام مباشر مع الفلسطينيين بعد أن كانوا لا علاقة لهم بالصهيونية في بداياتها.

*موقف اليهود العرب من التطبيع:

بالتأكيد هناك متغيرات كثيرة حدثت في الوطن العربي أأثرت أيضاً على مواقف اليهود العرب وجعلتها تتغير، منها أسباب غير مباشرة، مثل التغيرات الإقليمية والعالمية وسقوط الاتحاد السوفياتي، حرب الخليج الأولى والثانية التي أحدثت شرخاً عربياً، وظهور أقطاب جديدة في العالم (الصين، كوريا الشمالية، روسيا) وتحالفات جديدة (تركيا) مثلاً، والمشروع الإيراني الذي اتفق ضده العرب والولايات المتحدة ومعها إسرائيل طبعاً، والأهم في رأيي من كل ما سبق هو بدايات الجنوح لاتفاقيات السلام، منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩)، وصولاً إلى اتفاق أوسلو (١٩٩٣) واتفاق وادي عربة (١٩٩٤)، هذا أيضاً كان عاملاً مهماً في تغير كثير من مواقف اليهود العرب وحتى اليساريين منهم، فإذا كان العرب أنفسهم قد دخلوا في اتفاقيات سلام مع إسرائيل، فما المانع أن يغير ذلك موقف اليهود العرب أيضاً الذي وقع على عاتقهم ضرورة تحديد هويتهم السياسية، ولا يوجد مانع في أن يشترك اليهود العرب في مثل هذا التحرك السياسي باتجاه المحيط العربي، ولن نستغرب إذا قلنا إن الصهيونية كانت تستغل اليهود العرب منذ نشأتها في اختراق العلاقات مع العرب أنفسهم، وأيضاً التدخل في الشؤون العربية من مختلف الجوانب، فقد كان الوجود اليهودي في البلاد العربية كمسمار جحا، لكن سنستغرب أن

اليهود العرب الذي كانوا متعطشين لامتدادهم العربي، أصبحوا بعد حركة التدين في إسرائيل، الأبعد عن ذلك، وفي المقابل أصبح الأشكناز بالتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب السباقين لذلك، وسعوا جاهدين لتطوير العلاقات العربية الإسرائيلية، وهذا ما يحدث الآن من خلال توقيع اتفاقيات متسارعة مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وعلاقات أخرى مع قطر، وغيرها من الدول، سعياً لتطبيع العلاقات مع السعودية الرافضة لذلك حتى الآن، وكل ما سبق لتجاوز المبادرة العربية للسلام بقيام دولة فلسطينية كشرط أساسي للتطبيع، ولم يتقبل ذلك بعض الكُتاب اليهود العرب المتمسكين بمواقفهم اليسارية أو اليهود العرب المتشددين دينياً وعنصرياً، الذين يرفضون الأشكال التطبيعية وفق رؤية دينية لا سياسية، بينما السياسيون من اليهود العرب أو غير المؤطرين أو العلمانيين وغيرهم فإنهم يتساوقون مع رؤية الحكومة الإسرائيلية، ولماذا لا؟ إذا كان اليهود العرب سيزورون بلادهم بشكل رسمي بعد انقطاع، خاصة بعد السماح لهم بأن يكونوا ضمن مناصب عليا في الدولة، ووصل الحد إلى تشكيل حكومة وزراء من اليهود العرب مثلاً، وقد يكون لهذا كله مغازي عدة أهمها أن اليهودي العربي أصبح يتمتع بالحقوق كافة في إسرائيل مثله مثل الأشكنازي، وهو صاحب قرار، ليس فقط في الحكومة وإنما أيضاً في الجيش والشرطة، نتيجة ذلك كله هي أن اليهود العرب أصبحوا مثلهم مثل الأشكناز، الأقرب للتطبيع، إذا كان ذلك يخدم مصالحهم ورؤيتهم خاصة اتفاقيات أبراهام، التي تقوم على أساس ديني بغلاف سياسي، وهذا يحقق رغباتهم الدينية، والأشكناز لعبوا على هذا الوتر.

وبما أن اليهود العرب أخذوا المنحى الأكثر تطرفاً، (طبعاً هذا لا يقتصر عليهم من اليهود في إسرائيل)، فكان لابد من تعزيز السياسة الإسرائيلية من تبنيها لهم، والتي لها اتجاهان رئيسان عنف وأبارتايد أكثر ضد الفلسطينيين، وتطبيع وانفتاح أكبر على العرب، للتغطية على الاعتداءات، وهنا أصبحت الفرصة مواتية لدى اليهود العرب من خلال رؤية حكومتها بتعزيز العلاقات العربية الإسرائيلية، وهذا ما يسمح لها بأن تحيي حنين رؤية بلادهم العربية، بل وبدأت هناك توجهات عندهم تدعوا للتعويض عن خروجهم وممتلكاتهم الموجودة في البلاد العربية، وتأتي اتفاقيات أبراهام تجسيداً لهذه العلاقات اليهودية العربية، وليس فقط بالمفهوم الإسرائيلي السياسي، وقد رعت الخارجية الإسرائيلية مؤتمراً دولياً في الأمم المتحدة بعنوان العدالة للاجئين اليهود من الدول العربية، حيث حمّل

المؤتمر في بيانه الختامي الجامعة العربية مسؤولية خروج اليهود من الدول العربية، وطالب بتعويضات لهم لا تقل عما يطالب به اللاجئون الفلسطينيون.

جاءت المحصلة النهائية، بنجاح الصهيونية في دمج اليهود العرب ضمن سياستها، وفصلهم عن محيطهم العربي، وجعل نشاطهم الفاعل مع الصهيونية ضد قيام كيان فلسطيني وإشراكهم عملياً في هذا المسار، وتعزيز تطرفهم الديني الذي يخلق حاجزا مباشرا أمام أي إمكانية لتحييد اليهود العرب عما يحدث، وإشراكهم في مؤسسات الدولة، ورويداً رويداً في صنع القرار، حتى يصلوا لتطبيع العلاقات مع الدول العربية التي خرج منها اليهود العرب.

مراجع:

*حسام أبو النصر، رؤية اليهود العرب للدولة الفلسطينية والتطبيع، أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، العدد ٢٦، ربيع ٢٠٢١.

*خالد عايد، اليهود الشرقيون في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٩، العدد ٣٦، خريف ١٩٩٨.

*عقل صلاح، صراع الهوّيات القاتل.. «إسرائيل» من الداخل، ١٩ شباط ٢٠٢٢.

* يهودا شنهاف- اليهود الشرقيون في كتب التاريخ الإسرائيلية، قضايا إسرائيلية، مدار، رام الله، العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٤.

*يهودا شنهاف، الصهيونية والكولنيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين، قضايا إسرائيلية، مدار، رام الله، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٤.

الحرب الروسية-الأوكرانية والتوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الغربية على النظام الدولي

دكتور عوض سليمية*

الملخص

في هذه الورقة يحاول الباحث الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل ستوظف دول الأغلبية العالمية المتضررة من سياسات الدول الغربية، الفرصة المتاحة التي أنتجتها العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حتى الآن، في الدفع باتجاه إعادة هندسة الخارطة الجيوسياسية نحو عالم متعدد الأقطاب و/أو متعدد الأطراف على الساحة الدولية، بعيداً عن سياسة القطب الواحد؟ من خلال رصد المواقف والتصريحات الصادرة من قادة الغرب الجماعي التي تشير إلى اتساع الفجوة في المواقف مع الإدارة الأميركية، على ضوء شبح الأزمة الاقتصادية التي تدفع ببلدانهم إلى أعتاب الانتحار، وسط حالة من عدم اليقين بالسياسة الأميركية، حيث تحاول واشنطن إعادة إنتاج الأزمة الأوكرانية في منطقة الشرق الأوسط بالتحضير لعدوان عسكري ضد طهران. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ عبر استراتيجيتها المعلنة «احتواء الصين ومنع عودة تايوان للبر الصيني». في الوقت نفسه، يلوح نووي كوريا الشمالية في الأفق. إلى جانب استمرار موسكو وبكين، جنباً إلى جنب مع عدد من التحالفات السياسية والتكتلات الاقتصادية الفاعلة على الساحة الدولية بما فيها، تحالف أوبك+، منظمة شنجهاي للتعاون، مجموعة بريكس ومجموعة رابطة

*باحث في العلاقات الدولية، مدير وحدة الدراسات الدولية- معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

الدول المستقلة في تعزيز التعاون المشترك على مبدأ المنفعة المتبادلة، والدعوة إلى ضرورة إعادة تفعيل هيئات الأمم المتحدة وقوانينها الناظمة للعلاقات الدولية.

المقدمـــة

يرى لورانس فريدمان، أن جوهر النظام العالمي الجديد، يجب أن يتمثل في تعزيز فاعلية الأمم المتحدة ومؤسساتها وتأثيرها كممثل وحيد لدول العالم وشعوبها، لتقوم بإدارة العالم انطلاقاً من مسؤولياتها تجاه هذا التمثيل، بحيث لا تسيطر عليها قوة بعينها، بمعنى آخر اختفاء سيطرة الدول العظمى ووجودها على قمة الهرم في النظام العالمي الجديد، لتحل محلها الأمم المتحدة. وهذا يعني، استبدال النظام الأميركي الجديد بكامله. ويتفق في وجهة النظر هذه المفكر جوزيف ناي، الذي يرى، أن منتج النظام العالمي الجديد يجب أن يكون التوزيع المستقر للقوة بين القوى الكبرى، والنظر إلى العلاقات بين الشعوب وليس الحكومات فقط، وانتشار القيم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي وتفعيل المؤسسات الدولية بما فيها منظمات الأمم المتحدة.

في كتابه «عندما يسقط العمالقة» - خارطة طريق لنهاية العهد الأميركي. يقول مايكل باينزنر: إن مسألة قبول التغيير في العالم تحظى بإقرار لدى جميع البشر ويستطيعون التأقلم معها، باستثناء البعض، فلو سألت الشعب الأميركي، مثلاً، كيف يمكن لحياتهم أن تتبدل إذا لم تعد الولايات المتحدة القائد العسكري أو/والسياسي، الاقتصادي، الثقافي الأول في العالم، لنظر الكثير منهم إليك بدهشة، كما لو كنت مخلوقاً ذا رأسين. مع أن التاريخ علمنا أن الإمبراطوريات تأتي وتذهب، وأن الولايات المتحدة لن تكون استثناءً عن العهد القديم، فكثير من الأدلة تشير إلى أن أيام الولايات المتحدة باعتبارها زعيماً للهيمنة باتت معدودة. في السياق، يظهر آخر استطلاع رأي نشرته Responsible Statecraft بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٢٢، لصالح موقع Morning Consult أن هناك دعماً عاماً كبيراً لتقليص الوجود العسكري الأميركي خارج حدود أميركا والكف عن التطفل في شؤون الدول الأخرى. وفقاً للنتائج يقول ما نسبته ٤٨٪ من الجمهوريين إن الولايات المتحدة يجب أن تخفض تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، ووافق على ذلك نحو ٣٠٪ من الديمقراطيين المستطلعة آراؤهم. وتشير النتائج إلى احتمالية أن تكون هناك كتلة تصويت كبيرة من شأنها أن تكون منفتحة على سياسات أقل تدخلاً والابتعاد عن استخدام سياسات فرض العقوبات على البلدان الأخرى.

منهجية البحث

يستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن سؤال الدراسة، من خلال محاولات الوصول، إلى ما تم نشره وتوثيقه من أدبيات، دراســات، تحليلات سياسية، تصريحات لقادة سياسيين، قرارات ومواقف الدول والتكتلات ذات الوزن الاقتصادي العابر للحدود، ومراقبة حالة الاصطفافات السياسية الجديدة للدول التي بدأت تظهر داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مفهوم الهيمنة

استخدم المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي مصطلح «الهيمنة» بمفهومها الشامل عام ١٩٧١ لتوضيح كيفية قيام الدولة الرأسمالية بالتأثير على المجتمع المدني للحفاظ على امتيازات الطبقة الرأسمالية. وقبول الطبقة البرجوازية الحاكمة في الحياة الثقافية من خلال الإعلام حيث يتم تشكيل الأفكار والمعتقدات، وإعادة إنتاج الهيمنة. وكان أحد التطبيقات الأكثر شمولاً لمفهوم غرامشي للهيمنة هو تحليل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، عبر ما يسمى المادية التاريخية العابرة للحدود. في تحليل العلاقات الدولية المتمحور حول الدولة، تشير الهيمنة إلى وجود دولة أو مجموعة دول مهيمنة داخل النظام الدولي. وفي فرع التحليل الواقعي المعروف باسم نظرية الاستقرار المهيمن، فإن وجود دولة مهيمنة (على سبيل المثال، بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥) يولد أنماطاً من الاستقرار داخل النظام الدولي. وأن لدى الدولة المهيمنة مصلحة ذاتية في الحفاظ على النظام القائم، وبالتالي فهي مستعدة لضمان أمن النظام بقوتها العسكرية.

وقد اختلف علماء نظريات العلاقات الدولية على مختلف مدارسهم ومشاربهم الفكرية، في تحديد مفهوم واضح لمصطلح الهيمنة، وتشابكت التحليلات بين مفاهيم القيادة العالمية والسيطرة العالمية ومفهوم الهيمنة، لكنهم في الوقت نفسه، أجمعوا على أن الهيمنة ببعدها الفضفاض تشير إلى تفوق دولة عظمى بصورة منفردة على جميع الدول الأخرى، بحيث يسمح لها هذا التفوق المادي بمستوياته كافة (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية...) بوضع المعايير والقواعد الدولية لمنع ظهور قوة أو تكتل قوي قادر على مواجهتها. وهذا السلوك هو صفة ملازمة للسياسة الأميركية على المسرح الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وبدا أكثر وضوحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١. وتذهب Sandra Destradi في دراستها (ص: ٩١٢،٩١٣) إلى توصيف أكثر

دقة لمفهوم الهيمنة وتعتبره شكلاً من أشكال القوة تُمارس من خلال استراتيجيات أكثر دقة وتعقيداً من تلك التي تستخدمها الدول التي تتصرف كقوى إمبراطورية. وتضيف، يمكن أن تختلف الوسائل التي تمارس من خلالها السلطة - وهنا سيتضح التمييز بين الهيمنة والإمبراطورية – عن ممارسة الضغط لتوفير الحوافز المادية، وصولاً إلى الانتشار الاستطرادي لمعايير المهيمن وقيمه. إن نهاية سلوك الهيمنة - هي النقطة التي تمثل التكافل بين الهيمنة والقيادة - هي دائماً تحقيق أهداف الهيمنة الخاصة بما فيها استخدام القوة العسكرية. بعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تحولت من دولة قائد مهيمن متعاون إلى سياسة فرض الهيمنة بصورة جشعة دون مراعاة مصالح الآخرين.

من ناحية أخرى، يستحضر كل من Goda Dirzauskaite وزميله Nicol Cristinel Ilinca في كتابهم «فهم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية ٢٠١٧»، أساس هذا المفهوم، ومرده المـدارس الفكرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، التي لها سمة مشتركة عند تصور الهيمنة – وهي تتفق على أن الهيمنة تمارس درجة معينة من القوة أو النفوذ بين الدول الأخرى، لكنها تستبعد دائماً سيطرة الهيمنة المباشرة على الدول الأخرى، مثل الاستعمار المباشر. بينما يرىBen Rosamond شكلاً آخر من أشكال الهيمنة، كاختصار لوصف المركز المهيمن نسبياً لمجموعة أو طبقة أو دولة تمارس نشر الأفكار المرتبط بها حتى تصبح بديهية ومقبولة، وتقمع في المقابل نشر الأفكار البديلة أو حتى التعبير عنها.

إعادة صياغة القوانين الدولية ضمن مفهوم الهيمنة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة قوانين العلاقات الدولية عبر العالم وتأسيس منظماته بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ضمن معايير سياسية ليبرالية جديدة، هدفها حماية مصالح واشنطن والقتال من أجلها، وعملت على نشر مصطلح «النظام الدولي» الذي كثر استخدامه في أوساط وسائل الإعلام والأكاديميين والباحثين. لاحقاً، وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتي في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١، تم تطوير هذا المصطلح ليصبح «النظام العالمي الجديد». New World Order وظهر هذا المصطلح لأول مرة خلال خطاب ألقاه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب في مجلس النواب الأميركي في ٦ آذار ١٩٩١ الذي أعلن من خلاله بداية النظام العالمي الجديد، وقد تعمد استخدام كلمة Order بدلاً من كلمة

System (نظام أو شبكة أو منظومة...)، وذلك لأن اصطلاح Order يأخذ طابع القوة والإكراه والأمر، أكثر من مصطلح System.

مُبكراً، اقترن مصطلح النظام العالمي الجديد أو ما بات يعرف لاحقاً بالعولمة، بمفهوم الهيمنة الأميركية The Hegemony والأحادية القطبية Uni-polarity المقترن بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية للإمبراطورية الأميركية الجديدة، وأن قوة النخبة الغامضة تتآمر لتشكيل النظام العالمي الجديد بالقوة خدمةً لمصالحها. وفقاً لموقع Institute for Strategic Dialogue ISD، يرى أنصار نظرية المؤامرة، أن هذا يحدث من خلال مؤامرة كبيرة مستمرة للتأثير على وسائل الإعلام والصحافة والمجتمع المدني والديمقراطية من الظل. ويُحملون النظام العالمي الجديد المسؤولية الكاملة عن العديد من الأحداث والأزمات العالمية الكبرى عبر العالم. وما يعزز هذا الإيمان الراسخ، أن الرئيس بوش دشن إعلانه بالنظام العالمي الجديد بعدوان عسكري على العراق، وتفاخر في خطابه أمام الكونجرس بأنه ورفاقه الأميركيين قد اجتازوا الاختبار الأول لهذا النظام بنجاح.

يقول Hua Hsu في صحيفة New York من العام ٢٠١٣، إن النظام العالمي الجديد ليس قطعةً واحدة بقدر ما هو وسيلة لقراءة التاريخ. في أبسط مستوياتها: تسعى العصابة، التي تعمل في الخفاء ومن خلال الوسائل التي تبدو رسمية فوق الأرض، إلى إقامة حكومة عالمية واحدة قوية، وربما حكومة لوسيفيرية (مؤمن وملحد). في قصة شبيهة بأسلوب لعبة Mad Libs / اختيار الكلمات المناسبة، وكيف بدأ الناس الأحرار في الغرب في تسليم أنفسهم بطريقة عمياء إلى حكام شموليين قادمين. دون رؤية واضحة تماماً - فالقلق يميل إلى أن يكون أكثر حول الجزء المتعلق بـــمصطلح «الجديد» أكثر منه في الجزء المتعلق بـــ «النظام». منذ الهجمات في ١١ أيلول، قررت الولايات المتحدة المضي قدماً بمفردها. نذهب منفردين ونرحب بالآخرين إذا رغبوا في الانضمام إلينا. مع غياب كامل للقانون الدولي، شرعت أميركا بقصف أفغانستان، ومع احتلال العراق اتسعت رقعة الاستياء العالمي، وبات ينظر إلى هذه السياسات بالإجماع تقريباً على أنها غير قانونية. بينما أظهر الغرب اندفاعاً للتبشير بمزايا انتشار الديمقراطية.

انكشاف هشاشة النظام العالمي الجديد

مع انتشار جائحة كورونا COVID19 عام ٢٠٢٠، بدأت تتكشف هشاشة النظام العالمي الجديد ومؤسساته، وضعف أداء المنظمات

الطبية المحلية والعابرة، التي بشرت أميركا ببنائها وفقاً لرؤيتها الجديدة للعالم. وإزاء غزو الفيروس جميع دول العالم وتحوله وباءً وانتشار آلاف الجثث في الشوارع، تخلت أميركا عن مسؤولياتها العالمية، ولحق الإعياء بنظامها ومؤسساتها الطبية نفسها. يقول هنري كسينجر، في مقال له بصحيفة وول ستريت جورنال، إن جائحة كورونا ستغيّر النظام العالمي للأبد. في الواقع، ساعد فيروس كورونا في إحداث اضطرابات في النظام العالمي الجديد وانتقل بمستويات تأثيره من نطاق الاختصاص الطبي إلى مـدارات المناكفات السياسية، المتمثلة في سياسة إيجاد قادة الغرب كبش فداء، للتشهير والتحريض على المواجهة وتحميل المسؤولية، فأطلق الرئيس الأميركي السابق ترامب اسم «فيروس الصين» على فيروس كوفيد ١٩، وتصدرت مدينة ووهان الصينية المشهد الإعلامي كمصدر لهذا الفيروس. وفي مواجهة هذا الوضع الدولي الفوضوي، كانت الصين إلى جانب روسيا قادرة على الاستفادة من المزايا، وتجنب النزاع والمضي قدماً على الرغم من الاتهامات والتقلبات، نحو التزام عالمي مشترك لمكافحة الجائحة، وتم إمداد الأسواق العالمية بملايين اللقاحات شبه المجانية خاصة للدول الفقيرة، الأمر الذي أوجد مكانة جديدة للصين وروسيا في مناطق نفوذ واشنطن عبر العالم، التي تمسكت شركاتها بنظام الدفع المسبق بالدولار قبل توريد شحنات المصل المضاد للفيروس الفائض عن حاجة مواطنيها.

تركت جائحة COVID19 باعتبارها أزمة كفاح للجنس البشري متعلقة باستمرار وجوده من عدمه، تأثيرات كبيرة على طبيعة النظام السائد في العلاقات الدولية ودرجة الثقة المرتبطة بالنظام العالمي الجديد، وأنتجت شكلاً جديداً من إعادة تموضع في التحالفات الدولية والمحاور السياسية والاقتصادية... الخ. عملياً، تكشف الغضب من النظام العالمي بوضوح مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا فجر ٢٤ شباط ٢٠٢٢. بدا أن النظام العالمي الجديد الذي صاغته الولايات المتحدة لعقود يفقد خيوط الهيمنة المعتادة في التعامل مع باقي دول العالم، ومع الفشل في إحكام فرض العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو، وارتداداته الداخلية السلبية التي أغرقت الاقتصاد الأميركي إلى جانب اقتصادات دول الغرب مع ارتفاع مؤشرات التضخم إلى رقمين، والإنجازات التي حققها الجيش الروسي على الأرض، إلى جانب الزحف التدريجي لدول الأغلبية العالمية نحو روسيا والصين، بدأت مقاعد رؤساء الحكومات الغربية تهتز وتتساقط عن المرتفعات.

تراجع الهيمنة الغربية

مع إصرار بوتين على إنفاذ جميع أهداف العملية العسكرية الروسية التي انطلقت بتاريخ ٢٤ شباط في أوكرانيا لحفظ الأمن القومي الروسي، وانحسار مراهنات الإدارة الأميركية على وجود أي مؤشر على معارضة داخلية فعالة قد تطيح بالرئيس بوتين. بل على العكس من ذلك، وثقت الأحداث جُملة من الحقائق يمكن رصدها بالعين المجردة. أولا: على الصعيد الداخلي، ارتفعت معدلات ثقة الأمة الروسية بالرئيس بوتين وسياساته وفقاً لاستطلاعات الرأي، مع زيادة قياسية في وحدة الموقف الداخلي ظهر في قدرة القيادة الروسية على حشد قرابة ٣٠٠ الف عسكري مع إصدار مرسوم التعبئة الجزئية، إلى جانب العمليات العسكرية الجارية على الأرض، شنت الدبلوماسية الروسية هجوماً موازياً قاده الروسي المخضرم سيرجي لافروف، لشرح مواقف روسيا وأهدافها من العملية العسكرية. ثانياً: إقليمياً، تعزيز التعاون الأمني والشراكة المتأصلة بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة، والتي تضم أحد عشر دولة محيطة بروسيا الاتحادية. ثالثاً: التحالفات الدولية، بما فيها منظمة شنجهاي للتعاون وتحالف بريكس الذي يضم (الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا بالإضافة إلى روسيا) الذي أصبح بمثابة مشروع تجمع لقطب عالمي جديد، يجمعه رفض الهيمنة الأميركية على العالم، بينما تتطلع عدد من دول العالم للانضمام إليه بما فيها، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، إندونيسيا... وفي سياق ذي صلة، مع اكتفاء صقور الحرب الأميركية بتغذية كييف بالسلاح من خارج السياج، بعيداً عن المواجهة العسكرية المباشرة مع روسيا. هذه الحقائق وغيرها مُجتمعةً، أدت إلى مزيد من اتساع الفجوة في المواقف الدولية، بما فيها المواقف بين واشنطن وبروكسل نفسها، وطرحت عدداً من التساؤلات حول، مدى قدرة واشنطن على استمرار ضبط الحرب وتنفيذ حقيقي للعقوبات على موارد الطاقة الروسية، مع حلول موسم الجنرال الأبيض على أوروبا، التي تعاني اضطرابات في سلاسل توريد الطاقة، لمنع انهيارها من الداخل.

شقوق في قلب المحور

يبدو أن التصدع في مواقف الحلفاء وتضارب المصالح البينية، والثنائية، وجد طريقه إلى قلب المحور. من ناحية، بدأت الأصوات من الداخل الأميركي الرافضة لسياسة الدعم اللامحدود لأوكرانيا التي تنتهجها إدارة بايدن تُسمع على منصات الكونجرس، بعد فوز الجمهوريين بالأغلبية في مجلس النواب. بدايةً، بالتهديد بعدم تمرير ميزانية الدفاع، فقد نشر موقع

Politico وفقاً للوثائق الداخلية التي حصل عليها، فإنه إذا أُجبر الجيش الأميركي على العمل بموجب فاتورة تمويل مؤقتة مدتها عام واحد، فإن البنتاغون سيفقد ٢٩ مليار دولار من موازنته. وفي هذه الحالة، سيتعين عليه قطع التمويل عن البرامج المختلفة بما فيها تمويل الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من بدء تعالي الأصوات الداعية لوقف الدعم اللامحدود للحرب، إلا أن الصقور الراعين للحرب دون تفكير بالعواقب ما زالت أصواتهم مسموعة، في هذا السياق، حذر تقرير The American Conservative بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢، من أسماهم «حزب الحرب الأميركي» من خطورة الانزلاق نحو مواجهة شاملة مع روسيا بما فيه استخدام الأسلحة النووية. ودعا الإدارة الأميركية، إلى التخلي عن شعارها الكاذب بأن «كل شيء متروك لكييف»، لأن واقع الأمر ليس كذلك، بينما يقوم الأميركيون بصب الأموال والأسلحة في أوكرانيا، يقول التقرير، إن الجميع سيكون في خطر حال انتشار الصراع خارج حدوده. ويضيف التقرير، إن موقف زيلينسكي مفهوم بالطبع، إنه يهتم بأوكرانيا، وليس بالولايات المتحدة، وسيكون سعيداً لمحاربة روسيا حتى آخر أميركي إذا لزم الأمر. بينما يلقي الوضع الاقتصادي المتدهور بثقله على كاهل المواطن الأميركي الذي تنشغل إدارته بتمويل الحرب، وقع الرئيس بايدن على قانوناً قسرياً يمنع بموجبه عمال السكك الحديدية في الولايات المتحدة من الإضراب للمطالبة بحقوقهم.

ضمن الجدل الدائر صعوداً ونزولاً بين الحلفاء، طفا الجدل هذه المرة على مستوى القادة، جاءت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون - الذي سبق أن تلقى صفعة من واشنطن في صفقة الغواصات الأسترالية الفرنسية الأميركية، ولقائه الرئيس بايدن في سياق التركيز على احتجاج الأوروبيون الشديد على السياسات الاقتصادية الأميركية الجديدة، تحديداً تلك المتعلقة باعتماد قانون الحد من التضخم والإعفاءات الضريبية واعتماد برنامج داعم لاستثمار الشركات المحلية الأميركية لأغراض المنافسة العالمية، متخوفاً من خطر أن تصبح أوروبا عموماً وفرنسا تحديداً ضحية للتنافس التجاري الراهن بين واشنطن وبكين، وبالتالي تفتيت وحدة الغرب. وعاد ليتحدث من جديد عن ضرورة منح روسيا الضمانات الأمنية التي طالبت بها موسكو قبل اندلاع الأزمة. وفي سياق اتساع الفجوة في المواقف بين الحلفاء، أوردت صحيفة Bloomberg في تقريرها بتاريخ ٢ كانون الأول أن المفوض الكبير الداخلي في الاتحاد الأوروبي تييري بريتون Thierry Breton أقدم على الانسحاب من اجتماع رئيسي مع المسؤولين

الأميركيين، قائلاً إن القمة تخصص القليل من الوقت لمعالجة مخاوف قادة الاتحاد الأوروبي بشأن قانون المناخ والضرائب الأميركي الجديد.

من جهة أخرى، وفي إطار الخلافات البينية، نشر موقع The Modern diplomacy بتاريخ ١٨ تشرين الأول تقريراً، رصد فيه اتساع الشقوق داخل التحالف الغربي نفسه، وأن الاتحاد الأوروبي أصبح منهكاً مالياً بسبب الصراع الذي طال أمده في أوكرانيا، بينما تجلس واشنطن على حافة النهر المتدفق بتجهيزات الموت، تراقب وتدفع بالدفة، وتحقق أرباحاً ضخمة، من صفقات بيع السلاح لترميم اقتصادها من خلال الدفع باستمرار الحرب، ويضيف التقرير، بالتأكيد ليست المرة الأولى التي تخدع فيها واشنطن المجتمع الدولي لدخول حرب. فلا أحد ينسى كولين باول الذي أرسلته واشنطن، محملاً بحقيبة من المعلومات الاستخبارية المزيفة، إلى مجلس الأمن الدولي لتبرير غزو العراق. ضمن هذا السياق، وردت تصريحات مسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبـــي، وزير المالية الفرنسي برونو لو مير ووزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك، بأن واشنطن تبالغ في رفع أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، وتستخدم الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة لجني مزيد من الأرباح وجعل أوروبا تعتمد على غازها. وصرح لو مير بأن الصراع في أوكرانيا يجب ألا يؤدي إلى الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على أوروبا الضعيفة. وهو الموقف نفسه الذي اتخذه نظيره الألماني هابيك. وفي موضع ذي صلة، وردت تصريحات عضو البرلمان الفرنسي Nicolas Dupont-Aignan لقناة أوروبا ١ التلفزيونية مفادها أن على الاتحاد الأوروبي التوقف عن إمداد أوكرانيا بالأسلحة، ورفع العقوبات المفروضة على روسيا، لأن هذا الصراع يدفعنا سريعاً نحو الانتحار الاجتماعي والاقتصادي.

وفقاً لتحليل موقع الجزيرة لبيانات وكالة الطاقة الدولية، في عام ٢٠٢١ استورد الاتحاد الأوروبي ما يزيد على ٣٨٠ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الروسي، عبر مختلف خطوط الأنابيب، وهو ما يمثل نحو ١٤٠ مليار متر مكعب للعام بأكمله، ومثلت واردات الغاز الروسي ٤٥٪ من مجموع واردات أوروبا من الغاز، في المقابل دفعت أوروبا نحو ٤٤٠ مليار دولار لروسيا مقابل الغاز. في السياق، كتب سيرغي مانوكوف، في «إكسبرت رو» إنه على الرغم من حديث الأوروبيين عن رفض الغاز الروسي، فإنه يتدفق كما النهر بكامل طاقته. ففي الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الأول من هذا العام، لم تنخفض واردات الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي المسال من روسيا، بل زادت بأكثر من ٤٠٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام

٢٠٢١. في الواقع، لا تستطيع أوروبا خاصة ألمانيا فرض مقاطعة شاملة على الواردات الروسية، فالروابط التجارية والاقتصادية التي تربط بين روسيا ودول الاتحاد الأوربي أعمق بكثير منها بين واشنطن وموسكو، على سبيل المثال تنشط ٦٠٠٠ شركة ألمانية على الأرض الروسية، كما قدرت الوظائف المرتبطة بعلاقات ألمانيا مع روسيا اقتصادياً بنحو ٤٠٠ ألف وظيفة. وبالتالي فإن الاقتصادين الأوربيين الكبيرين (فرنسا وألمانيا) من أكثر الاقتصادات تضرراً بفعل العقوبات الأميركية على روسيا. وفقاً لبيان موقع اتحاد المصارف العربية.

بينما يتواصل رصد مؤشر نابض الاستياء القادم عبر الأطلسي باستمرار، فقد نشرت صحيفة The Guardian البريطانية بتاريخ ٢ حزيران ٢٠٢٢، تقريراً يتهم فيه Patrick Wintour، ألمانيا صراحةً بتمويل حرب روسيا. يقول، في الشهرين الأولين بعد بدء «الهجوم الروسي» على أوكرانيا، تشير التقديرات إلى أن ألمانيا دفعت ما يقرب من ٨,٣ مليار يورو مقابل الطاقة الروسية – هذه الأموال تستخدمها موسكو لدعم عملتها وصناعة القذائف التي تطلق على المواقع الأوكرانية. في السياق، غرد المؤرخ والأستاذ الجامعي الأميركي تيموثي سنايدر منتقداً ألمانيا «على مدى ثلاثين عاماً، ألقى الألمان محاضرات على الأوكرانيين حول النازية». و»عندما وصلت النازية بالفعل، مولها الألمان، ومات الأوكرانيون وهم يقاتلونها». ويتهم Wintour رئيس الدولة الألماني شتاينماير بأنه مروج نشيط لمد الجسور بين الغرب وموسكو، وأنه بطريقة أو بأخرى، لا تزال هناك حاجة إلى الحساب. بينما اكتفت بولندا بلجنة تحقيق في الصواريخ الأوكرانية التي سقطت على أراضيها دون إعلان النتائج، فتح ياروسلاف كاتشينسكي، زعيم حزب القانون والعدالة المحافظ الحاكم في بولندا، النار على ما أسماه «الهيمنة» الألمانية في أوروبا، قائلاً إن برلين تريد اليوم استخدام أساليب سلمية لتنفيذ الخطط التي حاولت تنفيذها بالوسائل العسكرية سابقاً. وقال إن هذا طريق يؤدي إلى أزمة وكارثة - لا تؤثر فقط على بولندا ولكن على كل أوروبا بأكملها. وفي هذا السياق من عدم الثقة، أرسلت بولندا مذكرة دبلوماسية إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبـا بشأن مطالبتها بتعويضات حرب تصل إلى ١,٣ تريليون دولار من ألمانيا، حيث تسعى إلى بناء وعي دولي ودعم جهودها للحصول على تعويضات. بينما ترتفع وتيرة النقد في جميع وسائل الإعلام البولندية تقريباً بالنقد الشديد للقرار الألماني بإغلاق محطات الطاقة النووية. في وقت أزمة طاقة كبيرة تعاني منها أوروبا الآن، وجعل أوروبا رهينة لمصادر الطاقة الروسية. وسط انتقادات

جديدة لموقف برلين المتمثل بامتناعها عن تزويد أوكرانيا بنظام الباتريوت الصاروخي.

وهنا تثير Shairee Malhotra زميلة الأبحاث في مؤسسة المراقب Observer Research Foundation المختصة في العلاقات الأوروبية الداخلية، أزمة أخرى مع إيطاليا، وتتساءل، هل ستكون روما بمثابة كعب أخيل « نقطة قوة مميتة» لوحدة أوروبا في الرد على روسيا بعد وصول الحزب الفاشي الإيطالي «إخوان إيطاليا» بقيادة جورجيا ميلوني إلى السلطة وتضيف، بالفعل، لا تزال إيطاليا واحدة من أكثر الدول الموالية لروسيا في أوروبا، مع علاقات اقتصادية وثقافية قوية بين الاثنين. وتضيف، يعود هذا الشعور الموالي لروسيا إلى أيام الحرب الباردة عندما كان أكبر حزب شيوعي في أوروبا الغربية في إيطاليا. وكانت القنبلة التي ألقاها أعضاء البرلمان الأوروبـــي Clare Daly & Mick Wallace من إيرلندا، قد سمع صداها في أنحاء العالم، وتحدثت Daly بوضوح عن سبب امتناعها عن التصويت داخل البرلمان الأوروبي بشأن الاعتراف بروسيا كدولة «راعية للإرهاب». تقول دالي، قبل بضعة أسابيع مرت الذكرى الحادية عشرة لاغتصاب القذافي بحربة، ونتذكر جيداً تدخل الناتو في ليبيا بذريعة حماية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والآن يخوض الناتو حربه بالوكالة في أوكرانيا، باسم نعم، أنتم فكرتم بشكل صحيح، الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. لأن هذا هو ما يحدث بعد تدخل الناتو في شؤون بلدكم بهذه الذريعة! الإرهاب، الموت، الفوضى، الاغتصاب، الفقر، الجوع».

وفي سياق البحث عن شريـــان الحياة، التقى المستشار الألماني أولاف شولتز في بكين بالرئيس الصيني شي جين بينج باحثاً عن طوق نجاة لاقتصاد بلاده المتدهور، على قاعدة تطوير التعاون الاقتصادي مع الصين وجلب الاستثمارات الصينية، بغض النظر عن نقاط الخلاف بين الطرفين. مما أثار حفيظة حلفائه في الغرب، خاصة فرنسا التي ترى أن المستشار يتصرف منفرداً بعيداً عن السرب. بينما كشف مشهد لقاء الرئيس الأميركي بايدن بالرئيس الصيني شي جين بينج في قمة العشرين G20 للاقتصاديات الكبرى المنعقدة يومي ١٥-١٦ تشرين الثاني في إندونيسيا- جزيرة بالي، عن حقيقة شعور الرئيس بايدن بالأجواء الساخنة المحيطة به، وضرورة تبريد هذا المناخ الملتهب على الأقل مع جبهة بكين الآخذة بالتدهور، وسط انقسام حاد في مواقف الدول المشاركة في القمة، مما شكل انتكاسة شديدة للدعوات الأميركية المطالبة بإقصاء روسيا من عضوية الكبار وإدانتها.

على مستوى الدعم العسكري، وبالعودة إلى

الوراء قليلاً، رفضت دول وازنة في حلف الناتو بما فيها فرنسا، ألمانيا، المجر، بولندا، تركيا، مُبكراً فكرة فرض منطقة حظر جوي فوق أوكرانيا، كان قد تحدث عنها علانيةً أعضاء ديمقراطيون من الكونجرس الأميركي، لأن من شأن ذلك من وجهة نظر قادة هذه الدول التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، كما رفضت جورجيا على لسان عضو برلمانها ماموكا مديناراذزي تقديم أي مساعدات عسكرية لكييف، وعلى المنوال نفسه، رفضت المجر فكرة طرحتها بولاندا لإرسال قوات حفظ سلام أو تقديم أي نوع من المساعدات العسكرية لأوكرانيا. وعلى المنوال امتنعت باريس وبرلين، عن إرسال شحنات أسلحة نوعية بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى الأراضي الروسية، خوفاً من خطورة التصعيد المباشر مع موسكو، وما زال قادة البلدين يحتفظون بقنوات اتصال دبلوماسية مع روسيا بحثاً عن مخرج تفاوضي ينهي الأزمة. كما امتنعت بولندا أيضاً عن تسليم سرب من طائراتها نوع «ميج ٢٩» من الحقبة السوفييتية للجيش الأوكراني. وفي ظل استمرار المعارك والتقدم الروسي على الأرض، اعترف أمين عام حلف الناتو ستولتنبرغ بالقدرة العسكرية لموسكو وقال «القوات المسلحة الروسية تحتفظ بقدرات كبيرة فضلاً عن عدد كبير من القوات». ونصح الغرب بعدم ارتكاب خطأ التقليل من قيمة روسيا. وفي أحدث إشارات بدء العد التنازلي للتخلي عن حليفتهم كييف، قال ستولتنبرغ: «من المهم أن تبقى أوكرانيا كدولة مستقلة في أوروبا.. إذا لم تظل أوكرانيا كدولة مستقلة وذات سيادة، فلن يكون هناك أي سؤال حول عضويتها في الناتو على الإطلاق».

في الإطار، ظهرت أصوات أخرى من دول الصف الثاني والأحدث سناً في الكتلة الأوروبية، تتحفظ على السياسات الأوروبية وتنظر لمصالحها القومية والوطنية بعين الأولوية، بما فيها، هنجاريا، صربيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، فنلندا... فقد رفض رئيس الوزراء الهنجاري فيكتور أوربان الالتزام بفرض العقوبات على موسكو، واعتبر أن هذه السياسة بمثابة خطوة نحو إعلان الحرب، وأن حل الصراع مع أوكرانيا لا يمكن أن يكون إلا من خلال المفاوضات وليس بمثل هذه الخطوات. من ناحيته قال الرئيس الصربي، ألكسندر فوتشيتش، إنّ بلاده لن تفرض عقوبات على موسكو، وأضاف: «سنتصرف وفقاً لمصالح بلادنا. وهو السياق نفسه الذي تحدث به وزير الخارجية النمساوي، ألكسندر شالنبرغ، «إنّ النمسا تعارض فرض أي عقوبات على الغاز الروسي». وأعلن شالنبرغ، في مقابلة مع قناة «أو أر أف» التلفزيونية، أنّ النمسا «ستقول لا،

بصورة واضحة لمقترحات فرض عقوبات على الغاز الروسي». من ناحيته، وعل الرغم من دعوة رئيس الوزراء البلجيكي، ألكسندر دي كرو، إلى إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، فإنه لم يصل حد الدعوة إلى فرض حظر أو مقاطعة على موارد الطاقة الروسية. بينما تلاشت أصوات أخرى كانت تدعو باستمرار أعضاء حلف الناتو للمبادرة بمهاجمة روسيا، منها على سبيل المثال. مالدوفا، جورجيا، ودول حوض البلطيق (لاتفيا ليتوانيا وإستونيا). من ناحيته، قال الرئيس الفنلندي سولي نينيستو إن العلاقات المستقبلية مع روسيا يجب أن تستند إلى «موقف مهني» بعد أن أعلن، أن فنلندا تسعى للانضمام إلى الناتو. وصف نينيستو محادثته الهاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم (١٤ أيار) بأنها «هادئة» داعياً إلى مواصلة التعاون مع موسكو.

في الواقع، فإن فشل القادة الأوروبيين المؤثرين في إيجاد صيغة حل لهذه الأزمة بعد مرور قرابة عشرة شهور من اندلاعها، واستبعاد حل الأزمة دبلوماسياً حتى الآن. أدى ذلك إلى إشعال الاحتجاجات في الشارع الأوروبـــي، بـدءاً من فرض العقوبات على موسكو، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والتدفئة مع بدء درجات الحرارة في الانخفاض، وارتفاع تكاليف المعيشة والركود الذي بات يلوح في الأفق، مروراً بسياسات حُزم التمويل المالي واللوجستي لكييف. اجتاحت مدن عديدة في أوروبا موجة من الاحتجاجات بينما تتهيأ أخرى للتحرك على طول الممر. وهبط عشرات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع في جميع أنحاء فرنسا، بلجيكا، التشيك، ألمانيا، مولدوفا، إيطاليا، بلغاريا مطالبين حكوماتهم بسرعة رفع الحصار المفروض على روسيا، واتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية بما يشمل زيادة الأجور لتعويض التضخم، والمزيد من الدعم الحكومي للمواطنين، والتدخل الحكومي في سوق الطاقة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وطالبت بعض الحشود بوقف تزويد أوكرانيا بالسلاح. وتعدى الأمـــر ذلـــك، مع خروج متظاهرين مؤيدين لروسيا في كل من صربيا، المجر والتشيك، داعين بلادهم إلى عدم المشاركة في الهستيريا الغربية المعادية لموسكو وإلى ضرورة إنهاء العقوبات الغربية المفروضة عليها. وهاجم المتظاهرون في بلغاريا مبنى المفوضية الأوروبية، وأحرقوا أعلام الناتو في إيطاليا. ضمن هذه الأجواء المتوترة، أورد استطلاع لمؤسسة «YouGov»، تم نشره بتاريخ ٢ أيلول ٢٠٢٢، أن نسبة الامتعاض الشعبي من الأوضاع الاقتصادية ترتفع بشكل متسارع في عدد من الدول الأوروبية. فقد حلت بولندا في رأس التصنيف كأكثر البلاد تهديداً

باندلاع اضطرابات اجتماعية، حيث ٧٥٪ من مواطنيها مستعدون للاحتجاج ضد الأوضاع المعيشية، و٦٣٪ مستعدون لخوض إضرابات. وحلت فرنسا في المرتبة الثانية بين دول الاتحاد، حيث يبدي ٦٩٪ استعدادهم للتظاهر و٦٥٪ للإضراب، ثم ألمانيا ثالثاً بـ ٦٤٪ للتظاهر و٤٤٪ للإضراب. ثم بريطانيا ٥٧٪ للإضراب ومثلهم للتظاهر. وفي ترجمة فعلية لهذه النتائج على الأرض، مع أقرب حلفاء أميركا وأكثرها دعماً للحرب داخل الحلف الأنجلوساكسوني، تكافح بريطانيا بالفعل مع الإضراب الصناعي في مجموعة من القطاعات، لكنها تواجه الآن إضراب آلاف المرضات في إنجلترا وعمال الإسعاف في إنجلترا وويلز الذين يخططون للانسحاب في وقت لاحق من هذا الشهر بسبب الأجور والظروف. الأمر الذي نتج عنه مؤخراً فشل وزراء الاقتصاد والمالية في دول الاتحاد الأوروبي في الاتفاق على تمرير حزمة مساعدات مالية جديدة لأوكرانيا وفقاً لتصريحات وزير المالية التشيكي زبينيك ستانيورا.

بينما يستمر ستوتنلبيرغ -الأمين العام لحلف الناتو، بصب الزيت على النار، وفاء لرعاة العولمة والقطبية الأحادية في واشنطن، متجاهلاً الأوضاع الاقتصادية الكارثية التي تهدد كينونة الاتحاد الأوروبي برمته، ليؤكد من جديد أن حلف الناتو أصبح جزءاً من المشكلة التي تعاني منها أوروبا والعالم وليس طرفاً في الحل. واصل زميله جوزيف بوريل - وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، تصريحاته المستفزة لدول الأغلبية العالمية واصفاً إياهم بسكان «الغابة/ أدغال» الذين يزاحمون سكان «الحديقة» الديمقراطية الفريدة في أوروبا. وينسى بوريل وزملاؤه أن أوروبا أنشأت تلك الحديقة من خلال النهب البربري للغابة». وفقاً لتوصيف المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، التي قالت: «فلسفتهم في الفصل والتفوق أصبحت هي الفكرة الأساسية للفاشية والنازية، وكلتا الحربين العالميتين في القرن العشرين كانتا ناجمتين عن طموح ألمانيا لاستعادة العدالة وإعادة تقسيم مستعمرات أوروبا التي فشلت تلك الدولة في انتزاعها لنفسها».

المواقف والتصريحات المتغطرسة الواردة من الغرب الجماعي الباحث عن مصالحه فقط، بما فيها حالة انعدام الثقة في الشراكة مع الولايات المتحدة من بين أمور أخرى، أدت إلى توليد سلسلة لا متناهية من الدول في مختلف قارات العالم الباحثة عن مصالحها الوطنية، وبـدأت تتجرأ وبقوة على مخالفة أوامر واشنطن والخروج عن مداراتها التي رسمتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وباتت المنصات الرسمية والشعبية لدول الأغلبية

مصدراً للإلهام في دعواتها نحو تأسيس نظام عالمي جديد أكثر عدلاً قائماً على تعدد الأقطاب أو الأطراف ويراعي مصالح بلادهم.

نحو عالم متعدد الأقطاب والأطراف

في لقائه مع السفير الروسي في بكين إيغور مورغولوف، أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي، أن الصين وروسيا تعملان معاً على تعزيز عالم متعدد الأقطاب، وهما لا تعترفان بالهيمنة أحادية القطب، وتدعمان معاً وبإصرار نظام العلاقات الدولية، الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره، والنظام العالمي القائم على القانون الـــدولي، وهما لا تعترفان بسياسة القوة الغاشمة». وجاء في بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليجيا أن الطائرات والسفن الحربية الأميركية تظهر باستمرار في جميع أنحاء العالم لاستعراض الأسلحة، متسائلاً: من الذي يقوض الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي في نهاية المطاف؟ وأجاب: «الحقيقة واضحة من الوهلة الأولى». في السياق، رفضت حكومة جمهورية الصين الشعبية واللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، الطلبات الأميركية المتكررة بإدانة ما تسميه واشنطن الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى جانب رفض الصين قطع علاقاتها بما فيها الاقتصادية مع موسكو. وفي نهج واضح لتحدي واشنطن، دشنت بكين مشاريع اقتصادية مشتركة بما فيها زيادة توريد الطاقة والغاز المسال من موسكو، مع احتفاظها بعقود التوريدات للطاقة من دول الكتلة الخليجية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

من جانبه، وفقاً لصحيفة Global Times، دعا وزير الدفاع الصيني وي فنغي إلى الإنصاف بدلاً من الهيمنة وحالة الانقسام العالميين، وطالب - خلال الاجتماع العالمي التاسع لوزراء دفاع الآسيان في كمبوديا، بحضور عدد من وزراء الدفاع بمن فيهم وزير الدفاع الروسي، البلدان بممارسة مبادرة الأمن العالمي والعمل معاً لبناء حاجز قوي للأمن العالمي. مشدداً على أن نمو الجيش الصيني وقوته سيكونان دائماً لصالح السلام والاستقرار العالمي، وتعقيباً على هذا البيان، قال لي هايدونغ، الأستاذ في معهد العلاقات الدولية بجامعة الشؤون الخارجية الصينية، لصحيفة Global Times، إن واشنطن تحاول زرع اضطرابات مماثلة في آسيا بعد إشعال الصراع الروسي الأوكراني من خلال التوسع الشرقي لحلف الناتو وتأجيج التوترات بين روسيا والغرب.

كوريا الشمالية، أو ما بات يعرف إعلامياً بـــ(الابن المدلل لموسكو وبكين)، يواصل رئيسها كيم جون أون سياساته في تحدي واشنطن بإطلاقات لا منتهية لسلالات من الصواريخ

بمختلف أنواعها ومدياتها باتجاه بحر اليابان، بحر الشرق، بحر الصين ومناطق أخرى من المحيط الهادئ. التي تصنفها واشنطن وفق استراتيجيتها ٢٠٢٢، مناطق مضطربة وتنشر فيها آلاف الجنود والسفن الحربية، استعداداً لمواجهة محتملة مع الصين في حال إقدام الأخيرة على استعادة تايوان بالقوة. ورغم التهديدات الأميركية بالتعامل الحازم مع القيادة الكورية الشمالية في حال استمرارها بهذا السلوك، أطلقت واشنطن نداءات تعبر عن جاهزيتها للتفاوض مع كوريا الشمالية دون شروط مسبقة. بينما كشف الرئيس الكوري الشمالي أون عن خططته بأن تصبح بلاده أكبر قوة نووية في العالم خلال تكريمه عشرات الضباط ممن ساهموا في الإطلاق الناجح لصاروخ باليستي جديد عابر للقارات.

بينما رفضت فنزويلا عروض الوفد الأميركي برفع العقوبات المفروضة عليها منذ العام ٢٠١٩، وتحديث البنية التحتية لحقول إنتاج مصادر الطاقة بأفضل أنواع التكنولوجيا الحديثة، وإعادة ربط كاراكاس بنظام سويفت المالي العالمي، مقابل الموافقة على استئناف تزويد واشنطن بإمدادات الطاقة كبديل لموارد الطاقة الروسية. وأظهر الرئيس نيكولاس مادورو للوفد الأميركي تمسكه بالصداقة مع موسكو ورفض مقايضة مبادئه بحفنة من الطحين الأميركي. في السياق، رفضت طهران إعادة إحياء اتفاقية العمل الشاملة المشتركة، بالصيغة الأميركية، بما فيها من امتيازات لاقتصادها المتدهور بفعل الحصار الأميركي، لقاء إقرارها والتزامها بالعقوبات المفروضة على حليفتها موسكو، رغم التهديدات الأميركية المتواصلة، بزعزعة الأمن والاستقرار لنظام الحكم في طهران، التي بلغت ذروتها منذ أسابيع في إثارة الرأي العام الداخلي ضد النظام الإيراني، ودعم ثورة شعبية لإسقاطه.

في السياق، برز دور قيادي للمملكة العربية السعودية من خلال قرارات ومواقف إستراتيجية أظهرت خروجها عن النسق التقليدي المواتي لأميركا، تمثل في امتناع الرياض عن زيادة إنتاج النفط وفقاً لرغبات الإدارة الأميركية، إلى جانب عدم إدانة ما تسميه أميركا «الغزو الروسي لأوكراني»، واتخذت الرياض إلى جانب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، موقفاً محايداً وداعماً لأحكام القانون الدولي مع ضرورة أخذ مخاوف روسيا المشروعة وحفظ أمنها القومي بعين الاعتبار، كمسار وحيد لحل الصراع الروسي الأوكراني، الأمر الذي أثار حفيظة واشنطن واعتبرته موقفاً متقارباً مع المواقف روسيا. لاحقاً، ازداد الموقف تعقيداً من وجهة نظر واشنطن، بعد إقدام منظمة أوبك+ على اتخاذ قرار بخفض الإنتاج النفطي بمقدار ٢

مليون برميل يومياً، هذا القرار فسرته واشنطن بأنه ضربة سياسية واقتصادية، موجهة مباشرةً للإدارة الديمقراطية الحالية العاجزة عن وقف التدهور في الاقتصاد الأميركي السائر نحو التضخم والركود. ومع تعالي الأصوات داخل مركز صنع القرار في واشنطن بضرورة فرض عقوبات على السعودية رداً على قرارات أوبك+ بما فيها الإسراع في المصادقة على تشريع قانون نوبك NOPEC/ مكافحة الاحتكار، فإن إدارة بايدن اختارت خفض التصعيد مع عملاق النفط العالمي، من خلال إعلانها أن المنصب الرفيع الذي يشغله ولي العهد السعودي يجب أن يحميه من الدعاوى القضائية لدوره المزعوم في مقتل مواطنه جمال خاشقجي.

بينما جاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج للمملكة العربية السعودية، مع ثلاث قمم عالية المستوى، بما فيها القمة العربية-الصينية وإعلان الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية الشاملة، وعنوانها فلسطين، بمثابة نقطة تحول تاريخية في مسار العلاقات العربية الصينية نحو عالم متعدد الأقطاب، بعيداً عن سياسات الكيل بمكيالين والمعايير الغربية المزدوجة من القضايا العربية. وتنسجم في إطار تعزيز الروابط التاريخية بين الأمتين العربية والصينية نحو أخذ دورها القيادي والتحرري، على قاعدة المنفعة المتبادلة مع شريك اقتصادي وسياسي مهم على الساحة الدولية بحجم جمهورية الصين الشعبية، وتؤسس لعلاقات مستقبلية قائمة على أسس صلبة من الثقة المتبادلة والممتدة عبر ممرات طريق الحرير القديم قبل أكثر من ألفي عام.

من جانبها، رفضت دول وازنة في العالم منها الجزائر، الهند، تركيا، البرازيل المكسيك، باكستان، جنوب إفريقيا، الإذعان للمطالب الأميركية بإدانة ما أسمته «الغزو الروسي لأوكرانيا»، والامتثال للسياسات الأميركية الداعية إلى ضرورة الالتزام بتطبيق العقوبات التي فرضتها واشنطن على موسكو، بما فيها مقاطعة سلاسل توريد الطاقة والحبوب. وكانت مواقف الهند الحليف الأقرب لأميركا مفاجئة لساسة البيت الأبيض، يقول السفير الهندي السابق في موسكو، ونائب وزير الخارجية كانوال سيبال، تسعى العقوبات الغربية على روسيا إلى تحقيق هدف سياسي. ومع ذلك، تظل الحقيقة أن الهند كثفت مشترياتها من النفط من روسيا، لأن عقوبات النفط الغربية ليست غير قانونية فحسب لأنها أحادية الجانب ولم تتم الموافقة عليها من الأمم المتحدة، بل وانتقائية أيضاً، كما أنها ضارة بالاقتصاد العالمي، وفي أوضح رسالة صادرة من وزارة الخارجية الهندية، أكدت أن الهند على خلاف مع الدول الغربية عبر التاريخ، مشيرة إلى أن على الغرب

التعايش مع موقف الهند إزاء أوكرانيا كما هو.

وهو الموقف نفسه الذي أعلنته باكستان باختيارها استمرار استيراد النفط والغاز الروسي. وبينما تعزز تركيا العضو في حلف الناتو، علاقاتها بموسكو، نجحت في تثبيت اتفاقيات توريد الحبوب عبر موانئها، وحصلت على وعود من الرئيس بوتين بتحويل أنقرة إلى مركز توزيع عالمي للطاقة مع بداية العام ٢٠٢٣. في السياق واصلت البرازيل احترامها الاتفاقيات الأخلاقية في نطاق مجموعة بريكس BRICS. من ناحيته، أكد الرئيس المكسيكي أندريس مانويل أوبرادور أن بلاده لا تعتزم فرض عقوبات على روسيا على خلفية عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وأن المكسيك مستمرة في إقامة علاقاتها الطبيعية مع روسيا.

إلى جانب عدد لا منته من الدول الباحثة عن إنهاء حالة القطبية الأحادية، والمستاءة من سياسة النظام العالمي للعهد الأميركي، تصدرته كل من: سورية، فلسطين، الجزائر، وعدد من الدول الإفريقية، وأميركا اللاتينية ودول وسط وجنوب، وجنوب شرق آسيا. في هذا الإطار، تعرضت الجزائر التي وطدت علاقاتها مع موسكو، لانتقادات واسعة من مجلس نواب البرلمان الأوروبي، بسبب شرائها السلاح الروسي الذي اتهمها بالمساعدة في تمويل الحرب ضد أوكرانيا من خلال شراء هذا السلاح. وفي سياق النهج المتفرد، طالب ٢٧ عضواً في الكونغرس الأميركي في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بفرض عقوبات على الحكومة الجزائرية «بعد رصدهم توقيع موسكو والجزائر صفقات تسلح»، التي اعتبرها تَدخُلاً في إطار تمويل روسيا مواصلة الحرب في أوكرانيا. من ناحية أخرى، أعاد الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال لقائه الرئيس فلاديمير بوتين في موسكو - على هامش قمة مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (سيكا) المنعقدة في قازاخستان، التأكيد على عدم ثقته في واشنطن لحل الصراع مع إسرائيل وعبر في الوقت نفسه عن تقديره للموقف الروسي. بينما أعلنت روسيا وقوفها التام ومساندتها جميع خطوات موسكو.

على المسرح السياسي الدولي، حيث جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فَعّلت واشنطن جميع سياساتها التي تتراوح بين الضغط والتهديد، لعزل روسيا ودفعها خارج المنظومة الدولية، إلا أن النتائج على شاشة استفتاء الأمم المتحدة خلال التصويت على القرارات الموجهة ضد موسكو، أظهرت مخالفة واضحة لرغبات واشنطن، وهنا نستذكر بعض المشاهد، على تطور وضعية التجرؤ على مخالفة تعليمات واشنطن. المشهد الأول: مع بداية العملية العسكرية الروسية، وفي ظل غياب حالة عدم

اليقين من عدد من الدول حول مدى جدية الرئيس الروسي في مواصلة تغيير المشهد السياسي العالمي، بتاريخ ٢ آذار صوتت ١٤١ دولة لصالح قرار يدين «الغزو الروسي لأوكرانيا» مقابل ٤٠ دولة عارضت أو امتنعت عن التصويت من أصل ١٩٣. المشهد الثاني: بتاريخ ٧ نيسان صوتت ٩٣ دولة فقط مقابل ٨٢ دولة امتنعت أو عارضت تجميد عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. المشهد الثالث: بتاريخ ١٤تشرين الثاني، أيدت ٩٤ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم حول آلية تعويضات تدفعها روسيا لأوكرانيا، وعارض هذا القرار أو امتنع عنه ٨٧ دولة. وقد كشف مشهد ظهور أحد أعضاء الوفد الأميركي في قاعة الأمم المتحدة، وهو يمسك سجلاً لتوثيق طبيعة تصويت الدول، وتناقلته وكالات الأنباء حجم المأزق الذي يعانيه النظام العالمي الجديد.

وفي سياق متصل، تظهر أميركا كأكثر دولة تعاني من العزلة في أروقة الأمم المتحدة، ففي ٠٢ كانون الأول ٢٠٢١، تبنت الجمعية العامة قرارين لصالح فلسطين، أحدهما: يتعلق بضرورة تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، وصوتت ١٤٨ دولة لصالح القرار. وكان القرار الثاني: الذي تم تمريره تحت عنوان» القدس»، وينص على بطلان إجراءات الاحتلال في تغيير الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس، ولاقى دعماً من ١٢٩ دولة، بينما عارضته أميركا وإسرائيل إلى جانب حفنة من الدول التابعة أقل من أصابع اليد الواحدة هذا القرار. وتكرر هذا المشهد المخالف للرغبات الأميركية بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، عندما صوتت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، على أربعة قرارات لصالح فلسطين، من ضمنها تمديد ولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونـــروا»، وعـدم قانونية المستوطنات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ووجدت القرارات تأييداً دولياً كاسحاً، تراوح بين ١٥٠- ١٦٤ دولة داعمة، بينما كاد الخط الأحمر الأميركي لا يظهر وسط الخطوط الخضراء التي دعمت القرار العادل. وكانت استجابت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بإصدار قرار يطلب من محكمة العدل الدولية أن تصدر «فتوى» (رأياً قانونياً) في مسألتين: أولاً، الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمرة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والثانية، عن احتلالها طويل الأمد للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستيطانها وضمها لها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير

التكوين الديمغرافي لمدينة القدس وطابعها ووضعها. ووجد هذا القرار طريقه نحو تأييد ٩٨ دولة عضواً في الأمم المتحدة. بمثابة صفعة للنظام الدولي الجديد، بعد أن عارضت أميركا مرةً أخرى تفعيل القوانين الدولية التي تدعي حرصها الشديد على إنفاذها فقط بحق الدول المناهضة لسياساتها على الساحة الدولية.

وكان صدور البيان الختامي للقمة قد حمل لغة مشفرة محورها «اللجوء للقانون الدولي» لحل النزاع الروسي الأوكراني، وهي لغة فضفاضة يمكن تفسيرها صعوداً ونزولاً، بمثابة انتكاسة جديدة للموقف الأميركي الداعي لتضمين البيان إدانة صريحة لروسيا. من ناحية أخرى، كان مشهد عدم صدور بيان ختامي عقب اجتماع رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» دليلاً آخر على اتساع الفجوة في المواقف بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة التي ترفض أن يتم استخدامها كبيادق من الدول الكبرى/ أميركا لتتجنب التغيرات الجيوسياسية التي يمكن أن تطرأ عليها، وفقاً لتصريحات وانغ يي – وزير الخارجية الصيني.

في تقريرها بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٨، حذرت صحيفة The Economist من انتهاء عصر الهيمنة الأميركية، تقول الصحيفة، على عكس مواقف الولايات المتحدة التي تتخلى عن حلفائها، فإن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بعلاقات ودية مع جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، من بينهم إسرائيل وتركيا، والأهم من ذلك إيران. وعلى الرغم من أن روسيا وفرت القوة الجوية لـ «المحور الشيعي» في المنطقة، فقد تعاونت المملكة العربية السعودية مع روسيا لإدارة إنتاج النفط ورفع سعر النفط الخام. في الواقع فإن روسيا نجحت في تسويق نفسها كقوة لا غنى عنها في منطقة الشرق الأوسط. يقول السفير Chas W. Freeman وهو زميل أقدم في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة، إن مجالات نفوذ الدول العظمى هي شكل من أشكال الهيمنة، وإن الولايات المتحدة تسمي أي نظام يخضع لنفوذها «عالم حر» سواء كان ديموقراطياً أو لا. ويضيف، مع نهاية الحرب الباردة، قامت واشنطن بدمج معظم المجال السوفيتي السابق في منطقة نفوذها، ودفعت بمسؤوليتها المعلنة لإدارة كل شيء داخلها حتى حدود روسيا والصين. ويضيف، إن عدم رغبة روسيا في قبول هذا الأمر، هو سبب جذري للأزمات في جورجيا وأوكرانيا. وإن عدم رغبة الصين في الإذعان للهيمنة الأميركية الدائمة على بحارها القريبة هو أصل التوترات الحالية في بحر الصين الجنوبي. سياسة بسط النفوذ العالمي باتت متأصلة بالنفس الأميركية، حتى بات العالم يائساً من الأميركيين وقيادتهم من خلال وضع

القواعد، وتنظيم المنافع العامة العالمية، ومراقبة المشاعات العالمية، والقيام بـدور «الأشرار» في كل مكان وبأي وسيلة يعتبرها رئيس أميركا ملائمة. ويقول، أوهام الهيمنة جعلت أميركا مصابة بشلل سياسي داخلي. وتُقدم الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، دليلاً مستمراً على أن الولايات المتحدة تعاني حالياً من المكافئ السياسي للانهيار العصبي.

النقاش

الوضع في العالم ما زال متوتراً للغاية ويُنبئ بمزيد من التصعيد الخطير، مع محاولات دول الأقلية الغربية زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين بصورة ممنهجة، لضمان استمرار هيمنتها، وفقاً لنظام واشنطن المتمركز حول مصالحها الذاتية. وفي ظل استمرار الدول الغربية وفي مقدمتها واشنطن ولندن في تغذية نظام كييف، فإن احتمالية امتداد النزاع خارج الحدود ليشمل دول حلف الناتو أصبح أمراً وارداً، ومن الواضح أن هذا سيؤدي إلى صدام عسكري مع دولة نووية، وبالتالي فإن النتائج ستكون كارثية. الأمر الذي حذر منه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه الأخير حول الضربة النووية الاستباقية.

استمرار الحرب الروسية-الغربية على الأرض الأوكرانية، أدت حتى الآن، إلى تشكل معسكرين غربيين متعارضين إلى حد ما، أحدهما تقوده واشنطن ولندن، يلقي باللوم على روسيا في كل شيء بما فيه انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء، ويتجاهل أن التوسع العدواني لحلف شمال الأطلسي شرقـاً نحو روسيا هو السبب الرئيس لاندلاع الأزمة. ومعسكر آخر، تتقدمه هنجاريا/المجر، صربيا، تركيا ويقترب منه موقف النمسا وبلغاريا، يتراوح بين النأي بالنفس إلى الضغط لإيجاد مخرج دبلوماسي للأزمة بأسرع وقت ممكن، وإن كان بدرجات متفاوتة. بينما توجد باريس، روما وبرلين وبعض الدول من الصف الثاني بما فيها رومانيا وبولندا، بين مطرقة العقوبات الاقتصادية على روسيا، وسندان الاضطرابات الاقتصادية الداخلية.

الموقف العربي الرسمي المعلن من الحرب في أوكرانيا، كان وما زال موضع تقدير من موسكو باعتباره موقفاً متوازناً، وكان الإعلان الوزاري في القاهرة وإعلان القمة العربية في الجزائر يصبان في هذا الاتجاه المتمركز حول إيجاد مخرج تفاوضي للأزمة الأوكرانية قائمة على ضرورة أخذ هواجس موسكو الأمنية بعين الاعتبار. وجاءت القمم الثلاث التي عقدت مؤخراً في الرياض وما نتج عنها من اتفاقيات في مختلف المجالات والبيان الختامي للقمة العربية-الصينية، بمثابة تحول تاريخي في مسار

العلاقات بين الحضارتين العربية والصينية، نحو الدفع بعالم متعدد الأطراف والأقطاب، يضع الأمة العربية على المسار الصحيح نحو استعادة دورها الريادي في العالم.

على قادة الغرب أن يتفهموا أن تعميم مصطلحاتهم و»قيمهم» بما فيها، «الديمقراطية» و»حقوق الإنسان»، «العالم الحر»، «تحرير المرأة»، «محور الخير الشر»، «الحديقة والغابة»، على شعوب ودول الأغلبية العالمية وفقاً لمعتقداتهم أمر مرفوض. بالنظر إلى أن التجارب العالمية والعربية خصوصاً مع الغرب أثبتت، أن الديمقراطية الغربية لا يمكن أن تنتشر بصواريخ كروز ولا بلغة المدافع، ولا يمكن على سبيل المثال، أن تصادق البرلمانات العربية أسوة ببريطانيا وأميركا على تشريعات أو قوانين تبيح ظاهرة المثلية الجنسية في المجتمع العربي المحافظ، وهو الأمر الذي ترفضه عدد من دول العالم وفي مقدمتها، القيادة الروسية والصينية كذلك، فكل دولة ترى أن لها مطلق الحرية في اختيار النظام الذي تراه مناسباً للحكم وفقاً لقيمها ومعتقداتها، بعيداً عن صيغة الإملاءات الغربية.

إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد على قواعد المنفعة المتبادلة وتقليل المخاطر، آخذة بالتشكل على الرغم من إصرار واشنطن على إنكار ذلك و/أو قبولها بالأمر الواقع. إذ تعلن كل من بكين وموسكو صراحةً أنهما في مسار إعادة صياغة الخارطة السياسية العالمية ولن تتوقفا عند قبول تقديم الضمانات الأمنية من واشنطن، سواء في أوكرانيا أو تايوان، بل ستستمر جهودهما الحثيثة في إسقاط الولايات المتحدة عن المرتفعات العالمية، ضمن هذا الإصرار، تلوح في الأفق أمام دول الأغلبية العالمية وتلك التي تضررت بفعل السياسات الغربية، فرصة التقاط هذا الواقع القائم للدفع باتجاه تسريع ميلاد عالم متعدد الأقطاب أو الأطراف.

الاستنتاجات

- تبدو الظروف مواتية أمام الأمة العربية لأن تستعيد حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية، في ظل إعادة ترسيم الخارطة الجيوسياسية العالمية الجارية، ويمكن البناء بموثوقية على وثيقة إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة العربية-الصينية.
- المناخ السياسي العالمي مُهيأ أمام دول الأغلبية العالمية للتحرر من الهيمنة الأميركية بالدفع نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.
- إمكانية بقاء أوروبا موحدة تتضاءل بشكل مستمر مع استمرار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

- في نهاية المطاف سيطلب حلف الناتو المُنهك اقتصادياً وعسكرياً، من حليفه زيلينسكي الجلوس إلى طاولة المفاوضات، على قاعدة اتفاقية مينسك١ وملحقاتها مينسك٢، ضمن اتفاقية جديدة قد تكون أنقرة١، على قاعدة الاعتراف بالاستفتاء الشعبي (انضمام جمهوريات الدونباس ومقاطعة خيرسون وزباروجيا). وبغير ذلك فإن طرفي الصراع روسيا وأميركا سيتجهان إلى الحرب النووية الشاملة.

من الطرد إلى الحكم الذاتي
قراءة في كتاب د. علي الجرباوي

عبد الغني سلامة*

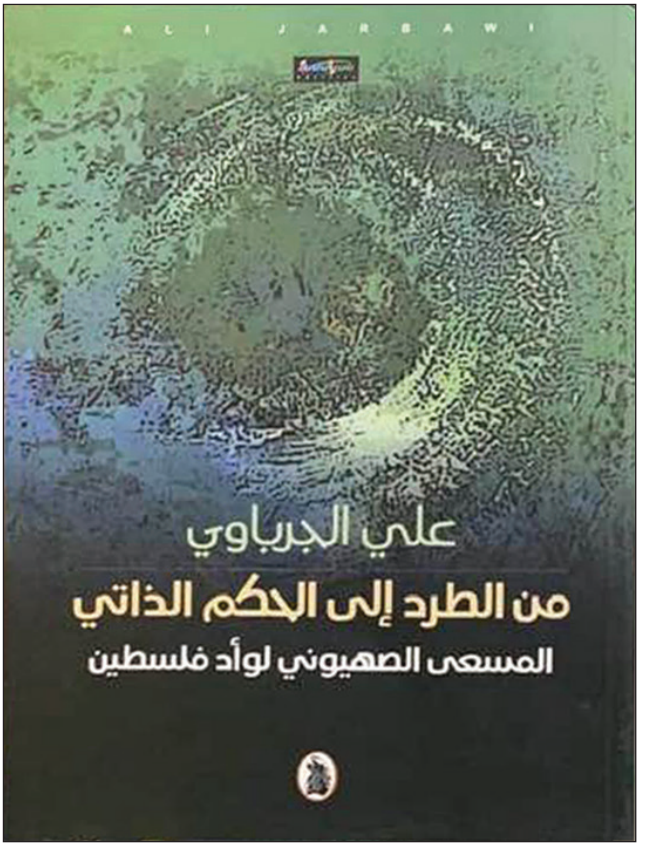

*كاتب رأي وباحث

"من الطرد إلى الحكم الذاتي"، المسعى الصهيوني لوأد فلسطين، جديد الباحث والمفكر الفلسطيني د. علي الجرباوي، وهو من إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٢٣. يقع الكتاب في ٥١٧ صفحة، ويتكون من ٩ فصول، وقائمة بالمصادر.

يتناول الكتاب موضوع الصراع العربي الصهيوني، مركّزاً على محاولات الحركة الصهيونية الدؤوبة منذ قيامها وحتى الآن لطرد الفلسطينيين وإخراجهم من الجغرافيا الفلسطينية وإقصائهم من الذاكرة وتاريخ المنطقة، كشرط أساسي لنجاح المشروع الصهيوني الإمبريالي وديمومته، ثم يستعرض مشاريع تسوية الصراع سياسياً، والأفكار الإسرائيلية المطروحة في ما يتعلق بكيفية التعامل مع الفلسطينيين بعد الفشل في طردهم، مسلطاً الضوء على مشاريع «الحكم الذاتي»، التي بدأت مع بدء التسلل الصهيوني إلى البلاد، ثم تكثفت بعد النكسة، وصارت محور التفكير الإسرائيلي وسقفه الأعلى خاصة بعد «كامب ديفيد».

يقوم الكتاب على فرضية مفادها أن الحركة الصهيونية حققت نجاحاً مهماً وحاسماً في حرب ١٩٤٨، التي ستُعرف بالنكبة، حين احتلت ثلاثة أرباع فلسطين، وشردت أغلبية سكانها، لكن هذا النجاح لم يكن كاملاً، ففي حرب ١٩٦٧، التي ستُعرف بالنكسة، حققت نجاحا آخر، تمثل باستكمال احتلالها كامل أرض فلسطين، وأراضيَ عربية أخرى هي سيناء والجولان، لكن هذا النجاح (الذي جاء بصورة أسهل مما كانت تتخيل) أوقعها في مأزق تاريخي وإستراتيجي، شكّل وما زال تهديداً وجودياً للمشروع الصهيوني قد يؤدي إلى فشله وانهياره، حيث إنها أخفقت (لأسباب سيوضحها الكاتب في ما بعد) في طرد الفلسطينيين من أرضهم بعد أن تعلموا من درس النكبة، وهكذا بعد أن كانت إسرائيل مجبرة على التعامل مع من بقي من الفلسطينيين في أراضي الاحتلال الأول، الذين كانوا من وجهة نظرها مجرد أقلية سكانية، وجدت نفسها بعد الاحتلال الثاني مجبرة على التعامل مع أعداد إضافية من الفلسطينيين، الذين لم يعودوا مجرد أقلية، بعد أن نجحوا في التعبير عن أنفسهم كشعب يطالب بحقوقه السياسية والوطنية ويناضل بصلابة وقوة ضد الاحتلال.

ولأن فكرة طرد الفلسطينيين بالقوة لم تعد ممكنة لإسرائيل بعد النكسة، ولأنها ستواجه مأزق التعامل معهم، فلا هي قادرة على ضمهم ولا على لفظهم ولا إنكار وجودهم؛ بدأت القيادات الإسرائيلية تبحث وتفكر في الأساليب الناجعة للخروج من هذه الورطة، على خلفية إدراكها أن قمع السكان الأصليين سيضر بصورة إسرائيل «الديمقراطية» و«المتحضرة» (التي كانت ضرورية لتسويق إسرائيل سياسياً وإعلامياً وتحسين صورتها أمام العالم)، وأنَّ ضمهم

واستيعابهم سيعني تحويلهم إلى مواطنين إسرائيليين، وبالتالي إفراغ المشروع الصهيوني من مضامينه الدينية وأبعاده التاريخية، ويعني أن إسرائيل ليست أرض الخلاص لليهود (وتلك كانت دعاية مهمة لجلب يهود العالم إلى الأرض الموعودة)، وأمام هذه المعضلة التي ستُعرف بالقنبلة الديمغرافية تركز التفكير الصهيوني في البحث عن الخيارات الأفضل للحد من الوجود الفلسطيني، مع الاحتفاظ بالأرض، وبصورة لا يظهر فيها الاحتلال، ولا يضر بطبيعة إسرائيل كدولة يهودية عنصرية، ومن بين أبرز الأفكار التي تفتقت عنها العقلية الإسرائيلية فكرة الحكم الذاتي، لكن دون سيادة، وقد استوحت هذه الفكرة من بعض أشكال الحكم التي استخدمتها الدول الاستعمارية في إدارة مستعمراتها في الحقبة الكولونيالية.

عرض الكتاب

لتوضيح فكرته عن مشاريع الصهيونية التي بدأت بضرورة طرد الفلسطينيين كلياً، إلى محاولة حكمهم من خلال «الحكم الذاتي»، وصولاً إلى اتفاق أوسلو؛ تسلسل «الجرباوي» في بحثه بحرفية ومهنية عبر تسعة فصول، يكمّل كل فصل الآخر. سأستعرض تالياً أهم ما جاء فيها، بقدر ما أستطيع من إيجاز، وهذا لا يعني أن النقاط التي لم أذكرها غير مهمة، لكن من الصعب التطرق إلى كل ما جاء في الكتاب على أهميته، مع التأكيد أن هذا العرض المكثف لا يُغني عن قراءة الكتاب.

بدأ الكاتب بالفصل الأول الذي عرّج فيه الكاتب على التعريف بمفهوم الحكم الذاتي من الناحية القانونية والسياسية، من خلال استعراضه نماذج حكم ذاتي تم تطبيقها في العديد من الدول حول العالم، مبيناً الفرق بين حقوق الأقلية، والحكم الذاتي، والحق بتقرير المصير، وأن الفكرة الأساسية التي قام عليها المفهوم الحديث للحكم الذاتي هو منع طغيان الأغلبية على الأقلية، ومنح الأقلية حقوقهم الثقافية، بحيث لا تتحول إلى المطالبة بحق تقرير المصير، ولا يمكنها الانفصال أو الاستقلال، ونجاح الفكرة يعتمد على القبول والتراضي بين الدولة والأقلية بصيغة لا غالب ولا مغلوب. فالحكم الذاتي في أغلب الأحيان يُمنح بالتلكؤ ويُقبل دون امتنان، فالمانح (الدولة) لا ترغب بالتخلي عن جزء من أراضيها أو فقدان سيطرتها عليها، أما الممنوحون (الأقلية)، فعادة لهم طموحات وطنية وسياسية أكثر مما حصلوا عليه.

كما يشرح الكاتب الفروق بين الحكم الذاتي للإقليم واللامركزية في الدولة، حيث إن اللامركزية تعني تفويض صلاحيات من المركز إلى مناطق وإدارات ضمن الدولة، بما يمكنها من سحب التفويض وقت تشاء، بينما الحكم الذاتي يعني نقل الصلاحيات كاملة،

وهذه الصيغة تأتي عادة لإنهاء توتر سياسي في منطقة تتمايز ثقافياً أو إثنياً عن سائر مناطق الدولة، بالتوافق والتراضي بين طرفي الصراع، بما يلبي الحد الأدنى لكل طرف، دون وجود تمثيل رسمي لسلطة الحكم الذاتي للإقليم في الحكومة المركزية، لكن مع تمثيل ومشاركة في البرلمان. كما أن الحكم الذاتي يختلف عن الفيدرالية، وهي نظام حكم اتحادي يقوم على مبدأ التماثل في توزيع السلطة، فتكون جميع الوحدات المكونة للاتحاد مرتبطة معاً بالطريقة القانونية نفسها مع الحكومة الفيدرالية.

ويشير الكاتب إلى أن القانون الدولي يخلو من أي إجابة قاطعة ومانعة لتعريف ماهية الحكم الذاتي، فلا يجيب عن أسئلة من نوع: هل الحكم الذاتي حق واجب للأقلية؟ أم منحة من الدولة؟ وحول نماذج الحكم الذاتي التي اعتمدتها الدول الاستعمارية على أقاليم معينة، يبين الكاتب أن ديدنها في تبني الحكم الذاتي كان استعمال طرق غير مباشرة لاستعمار البلد ونهب خيراته والتحكم بالشعب بطريقة مستترة، وأقل التكاليف، بحيث تجعل الاستعمار هيناً على الشعب قدر الإمكان، واستبعاد إمكانية قيام الشعب بثورة، بعد منحه بعض الامتيازات (خاصة للقوى الاجتماعية والاقتصادية المسيطرة بما يضمن ولائها للمستعمر).

أما عن المفهوم الحديث للحكم الذاتي، فيوجد حاليا نحو ثلاثين دولة حول العالم تطبقه بأشكال وصور متباينة، لكن بصيغة تختلف عن صيغة الحكم الذاتي في الحقبة الاستعمارية البائدة. وقد استفادت تلك الدول من هذا الوضع بكونها تمكنت من إنهاء حالة توتر سياسي ظلت تهدد أمن البلاد، وحالت دون تفتت الدولة وانقسامها، وأعطت دفعة إيجابية للمشاركة السياسية للجميع وتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك يمكن تعداد نماذج للحكم الذاتي ناجحة، وأخرى فشلت فشلاً ذريعاً.

في الفصل الثاني من الكتاب، الذي جاء بعنوان: المشروع الصهيوني، الأصل طرد الفلسطينيين، يستهل الكاتب أطروحته بالتذكير بالهدف المركزي للحركة الصهوينية، الذي تمثل باحتلال كامل فلسطين وإجلاء أهلها عنها عنوة، باعتبار ذلك شرطاً تأسيسياً لا يمكن للمشروع الصهيوني أن ينجح ويستقر ويستمر دون تحقيقه. صحيح أن إسرائيل نجحت جزئياً في تحقيق هذا الهدف إبان النكبة بعد أن احتلت معظم الأرض الفلسطينية، وشردت نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني وحولتهم إلى لاجئين، وجلبت مكانهم مهاجرين يهود.. فإن انتصارها السهل في حرب حزيران جاء محملا بانتكاسة كبرى للمشروع الصهيوني إذ بقيت أعداد كبيرة من الفلسطينيين في البلاد وصار من المتعذر ترحيلهم. وهذه الانتكاسة فرضت على الإسرائيليين التحول عن هدفهم الأصلي المتمثل بطرد الفلسطينيين فيزيائياً، إلى طردهم

بالتخلص من تبعيتهم القانونية لها عن طريق الحكم الذاتي.

ثم يستعرض الكاتب باستفاضة طبيعة المشروع الصهيوني الإجلائية والعنصرية والتوسعية، وارتباطه بالمركز الإمبريالي، باعتباره مشروعاً له، مع استعراض تاريخي لتطور الحركة والتيارات المتصارعة داخلها، وكيف رأى كل تيار طريقه في إنشاء إسرائيل، وكيفية التعامل مع السكان الأصليين، وكيف كانت علاقتهم بسلطة الانتداب البريطاني، حامية المشروع وراعيته، من الحركة التصحيحية التي مثلها المتطرف «جابوتنسكي» الذي – وللغرابة - لم يكن في البداية من دعاة طرد الفلسطينيين، لكنه اشترط في رؤيته للإبقاء على الفلسطينيين القبول بالعيش كأقلية في كنف أغلبية يهودية، والتنازل عن حق تقرير المصير، وطبعاً بالقوة، لكن موقفه سيتغير بعد ثورة الـ٣٦، وصار من دعاة طردهم، وصولاً إلى بن غوريون، المؤسس الفعلي لإسرائيل، الذي عمد إلى طرد الفلسطينيين بقوة السلاح، ونجح في ذلك جزئياً.

ثم يتناول الكاتب «النكبة» ومآلاتها وتداعياتها على الفلسطينيين، وكيف فرضت إسرائيل على من تبقى منهم في البلاد قوانين الطوارئ والحكم العسكري، باتباع إستراتيجية محو الأثر، وطمس مكونات أي هوية وطنية لهم، بعد تدمير مؤسسات ومقومات وشواهد وجودهم كشعب أصلي، للحيلولة دون تبلور هويتهم الوطنية من جديد.

ويختم الكاتب الفصل بالتأكيد على وهن مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وتهافتها، التي كانت من دعائم الفكر الصهيوني، موضحاً أن رعاة المشروع الصهيوني الأولين كانوا على دراية ويقين بأن البلاد مأهولة بالسكان، وبكثافة مرتفعة، لكن هذا لم يشكل لهم رادعاً أخلاقياً، بل اعتبروه مجرد عائق عرضي يجب إزالته بأي وسيلة.

يأتي الفصل الثالث بعنوان: المشروع الصهيوني في مأزق ١٩٦٧، الحكم الذاتي مخرجاً. وهنا يوضح الكاتب أن إسرائيل تمكنت من إجلاء نحو ٣٢٠ ألف فلسطيني إبان النكسة مباشرة، ونحو ١٠٠ ألف آخرين على مدار العقد الأول من سنوات الاحتلال عن طريق الترانسفير البطيء والهادئ.. ومع ذلك بقيت في البلاد أعداد كبيرة من الفلسطينيين على النحو الذي يجعل ترحيلهم أمراً بالغ الصعوبة (٦٦٤ ألفاً في الضفة، و ٣٥٤ ألفاً في القطاع، ما مجموعة ١,٣٦٢ مليون، مقابل ٢,٣٦ مليون يهودي)، ما يعني أن نتائج النكسة لم تأت لتكمل أهداف نتائج النكبة، بل لتقلبها.. والمفارقة أن عجز إسرائيل عن طرد الفلسطينيين كان بسبب السرعة الخاطفة التي انتهت بها الحرب، فبينما دامت حرب الـ ١٩٤٨ فترة طويلة نسبياً - إذ إنها بدأت فعلياً قبل ذلك بسنوات، واستمرت حتى نهاية ١٩٤٩، وفي ظل أجواء الحرب تلك

تمكنت إسرائيل بأساليب الترويع والإرهاب من طرد أغلبية السكان - فإنه في الحرب الخاطفة، التي حُسمت في ستة أيام، فقدت إسرائيل هذه الفرصة، وكان عليها أن تبلع الطعم بحلوه ومره. خاصة أن رئيس الـوزراء الإسرائيلي آنذلك «ليفي أشكول» لم يكن من نوع القيادات الحاسمة القادرة على اتخاذ قرارات خطيرة، ومع تلكؤ القيادة، وحيرتها وانقسامها وتباين آرائها صار أمر الترانسفير الجماعي المصحوب بالقوة أمراً متعذراً.

وما عمق من مأزق إسرائيل انطلاقة الثورة واستعادة الفلسطينيين زمام الأمور بالاعتماد على قواهم الذاتية، الأمر الذي مكنهم من إعادة بلورة هويتهم الوطنية بمضمونها السياسي والكفاحي، وإبرازها أمام العالم. ومن النتائج العرضية للنكسة، التي جاءت خلافاً لرغبة إسرائيل أيضاً فتح المجال لإعادة توحيد المجتمع الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، بعد إزالة حدود الهدنة وتواصل الناس في ما بينهم، وبالتالي صار الهاجس الديمغرافي أكثر ما يقلق إسرائيل ويهدد وجودها.

يوضح الكاتب أنّ من أبرز نتائج النكسة إدراك القيادات الإسرائيلية أنّ ضم الضفة الغربية بسكانها يعني تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل بشدة، ولأنه يتناقض كلياً مع طبيعة المشروع الصهيوني والدعاية التي قامت عليه.

وبناء على ذلك، وعلى إثر نتائج النكسة بدأت القيادات الإسرائيلية تناقش بجدية موضوع الحكم الذاتي، واستمر تداول هذه الفكرة بين قبول ورفض وتردد، وحتى بمجيء الليكود بزعامة بيغن، تم طرحها من جديد وكان بيغن من مناصريها، لكن هذه الفكرة جوبهت باعتراض تيار صهيوني كان يرى أن الحكم الذاتي سيقود بالضرورة إلى دولة فلسطينية مستقلة، وهذه من وجهة نظرهم كارثة ستحل على مستقبل إسرائيل وتقضي على فكرة يهودية الدولة.

كان قائد البالماخ ووزير العمل في حينها «إيغال آلون» قد تقدم إلى الحكومة بمشروع حل، سيُعرف بـ»مشروع آلون»، ومع أنه لم ينفذ حرفيا، فقد ظل عماد سياسة الحكومات المتعاقبة، وتقوم فكرة مشروعه على مرتكزات خمسة: تقوية أمن إسرائيل، ضمان بقاء الأغلبية اليهودية، تأمين استحواذها على أكبر مساحة من الأرض، نهر الأردن حدود ثابتة لإسرائيل وهو خط دفاعها الأول، حصر الفلسطينيين في كانتونات معزولة.. ومع مرور الوقت كانت تتم إضافات وتعديلات على خطة آلون، وصلت إلى حد التفكير بالتنازل عن المناطق المأهولة بالفلسطينيين لـلأردن وعقد اتفاق سلام معها.. وفي مرحلة لاحقة اقترح شارون طرد الفلسطينيين إلى الأردن وإقامة دولة فلسطينية هناك (الوطن البديل).

أما «موشيه دايان» فقد ارتأى التريث وعدم اتخاذ قرار متسرع بشأن الضم أو الترانسفير أو الحكم الذاتي، والعمل على الأرض بصمت، وترك الأمر مفتوحاً ومائعاً على السطح، وتهيئة الأمور لتحقيق ضم زاحف للأرض وترانسفير بطيء للسكان، وفوق هذا أراد تسهيل الحياة على الفلسطينيين بحيث يعمل الاحتلال بالحد الأدنى من جنوده، وبأقل قدر من الاحتكاك مع السكان، وإقامة سلطة احتلال تتستر بالعمل من خلف موظفين فلسطينيين، فيتحول الاحتلال إلى ظاهرة غير مرئية. ويمكن القول إن هذه النقاط ما زالت عماد السياسات الإسرائيلية حتى الآن.

خلال عمله وزيراً للدفاع لم يرغب دايان بإيجاد قيادات فلسطينية ستؤدي إلى تجميع الفلسطينيين وتقوية وحدتهم، بل عمل على منع قيام أي وحدة، وتفتيتها، فعمل على إقامة أربعة تجمعات فلسطينية كبرى (معزولة وتابعة بالطبع)، ومنح صلاحيات إدارية واسعة لرؤساء البلديات، تحت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي، مع تحسين الظروف الاقتصادية للسكان، ما يعني أن دايان أول من فكر بمشروع السلام الاقتصادي.

وهكذا صارت فكرة الحكم الذاتي تتدحرج في أروقة صناع القرار الإسرائيلي، لكن انطلاقاً من المفهوم الاستعماري للحكم الذاتي، أي بالصيغة التي تخرج الفلسطينيين من التبعية القانونية لإسرائيل، وتفرض عليهم حكماً إدارياً دون أي مضمون سياسي، ودون سيادة لا على الأرض ولا على الموارد، بما يحول دون تمكينهم من إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وكان على إسرائيل البحث عن شريك فلسطيني يقبل بهذه الصيغة.

حمل الفصل الرابع عنوان: من القدس إلى كامب ديفيد، تأطير الحكم الذاتي؛ وهنا يتناول الكاتب أهم شخصيتين في تلك المرحلة (السادات وبيغن)، وأثرهما على صياغة اتفاقية كامب ديفيد، التي ستغير مجرى الصراع كلياً، وستجبره على اتخاذ مسارات جديدة ومختلفة كلياً.

كان السادات شخصية هامشية في حياة عبد الناصر، لا يرفض ولا يعترض ولا ينافس، لذا أبقاه عبد الناصر ضمن الحلقة الصغيرة الحاكمة، وعينه نائباً له باعتباره مأمون الجانب.. وبرحيل الزعيم، تولى السادات الحكم، وكان عليه إعادة الاعتبار لشخصه، والانتقام لتاريخه الذي أمضاه في الظل، وإثبات أنه شخصية مركزية، وبوسعه تحقيق إنجاز سياسي ذي معنى يسجل اسمه في التاريخ، وفي مسعاه هذا كان ينطلق من فهمه الخاص بأن أوراق الحل بيد أميركا، لذا استدار دورة كاملة وانقلب على السوفييت، وبعد حرب أكتوبر (تحدث الكتاب بتفاصيل كثيرة عنها، وعن تداعياتها) توجه السادات إلى إسرائيل بعقلية

تصالحية مسالمة، ظاناً أنه بمجرد الإعلان عن نيته زيارة إسرائيل، وافتتاح صفحة جديدة معها، وإنهاء حالة الحرب بينهما، فإن إسرائيل سترحب بذلك، وستتنازل له عن سيناء، وستقوم بخطوات جدية لتسوية الصراع مع الفلسطينيين. وقد بينت الأحداث في ما بعد مدى سطحية هذا التفكير وسذاجته، وأنها كانت خطوة ارتجالية اعتباطية وغير مدروسة.

في المقابل، كان بيغن في أعقاب حرب ١٩٦٧ من دعاة الضم الفوري للضفة والقطاع، رافضاً منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لاعتقاده أن ذلك سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، ولكنه بعد استلامه الحكم في ١٩٧٧ أحجم عن فكرة الضم، وصار من دعاة منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً.

يستعرض الكاتب تسلسل الأحداث بدءاً من زيارة السادات إسرائيل وإلقائه كلمة في الكنيست، وصولاً إلى «كامب ديفيد»، ويوضح الكاتب أن هذه الخطوة المنفردة لم تؤدِّ إلى تحقيق السلام، بل أدت إلى تثبيت شرعية إسرائيل، وإخراج مصر من دائرة الصراع، وإقصائها عن الجامعة العربية، وبالتالي فقدان العرب أهم وأقوى دولة عربية، وتفكيك منظومة التضامن العربي والعمل العربي المشترك، إضافة إلى تمكين إسرائيل من إحكام سيطرتها على الأراضي المحتلة وجعل أمر استرجاعها أكثر صعوبة من ذي قبل، بل وتأبيد مستقبل القضية الفلسطينية في سجن الحكم الذاتي، وإضعاف أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير، فضلاً عن فتح الضفة الغربية على مصراعيها لغول الاستيطان.

وفي جميع جـولات التفاوض بين مصر وإسرائيل كان الموقف الإسرائيلي يرتكز وبوضوح إلى أنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، ولا تنازل عن «أرض إسرائيل»، ولا لوقف الاستيطان، ولا لقيام دولة فلسطينية، ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (التي أسقط ذكرها كلا الطرفين).

ومع تعنت إسرائيل، ورفضها تقديم أي تنازل، ومع تزايد الضغوط الأميركية على مصر فقط، ومع تزايد حدة الانتقادات العربية، ورفض الفلسطينيين المشاركة في المباحثات، وصل مشروع التسوية إلى طريق مسدود، وكاد يفشل كلياً، وهكذا وجد السادات نفسه في موقف حرج، لذا بدأ يقلل من تركيزه على فكرة الحكم الذاتي، ومنح الفلسطينيين حقوقهم، والانسحاب من الضفة والقطاع، وصولاً إلى تنازله عن ذلك كله، مقابل تركيزه على قضية الانسحاب من سيناء، وهو الأمر الذي تم في نهاية المطاف، وتحديداً بعد مقتل السادات بعام واحد.

تضمنت التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل مسارين: الانسحاب من سيناء،

ومسار الحكم الذاتي، كان مسار الانسحاب من سيناء الجانب الهين من المفاوضات (رغم أن إسرائيل أبدت تعنتاً وتشدداً وفرضت شروطاً على كيفية الانسحاب)، بيد أن الموضوع الفلسطيني كان العقبة الكأداء، فهو يصيب المشروع الصهيوني مباشرة، ولا يمكن لإسرائيل التنازل بشأنه (طالما أنها قادرة على ذلك)، ومع أن الموضوع الفلسطيني كان مطروحاً فقط تحت سقف حكم ذاتي بصلاحيات محدودة، مع إبقاء مصدرها بيد سلطة الاحتلال الإسرائيلي (لا حديث عن دولة، وسيادة، وحق تقرير المصير، وحق العودة، والقدس، ومنظمة التحرير..) فقد ظلت إسرائيل متعنتة، ورافضة التنازل، مقدمة مشاريع حكم ذاتي تجعل منه حكماً شكلياً هزيلاً بلا مضمون، ولا يعطي للفلسطينيين أي حقوق سياسية، ولا يلبي الحد الأدنى من توقعاتهم.. وظلت المفاوضات متعثرة، حتى في عهد مبارك الذي ركز على موضوع الانسحاب من سيناء، ثم أقفل نهائياً مفاوضات الحكم الذاتي مع بدء الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢، وهكذا خرجت اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام باقتصارها على الجوانب الثنائية بين مصر وإسرائيل، دون حكم ذاتي للفلسطينيين، أي أن إسرائيل لم تتحصل على اتفاقية تستطيع بموجبها فرض الحكم الذاتي على الفلسطينيين، وبالتالي إقفال القضية الفلسطينية نهائياً.. لكن الحكم الذاتي صار هو السقف الذي حددته إسرائيل لأي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين.

ومن الجدير ذكره هنا أن فشل مفاوضات الحكم الذاتي كان سببها تعنت إسرائيل ورضوخ مصر للاشتراطات الإسرائيلية، وخشيتها من انهيار مسار الانسحاب من سيناء، بالإضافة إلى ضعف زخم الولايات المتحدة في المفاوضات، فمع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية انشغل الرئيس كارتر بقضية أزمة الرهائن في إيران، ولم يعد بوسعه التركيز على مسار المفاوضات المتعثر، بالإضافة إلى رفض الأردن ومنظمة التحرير الفكرةَ، وعدم مشاركتها في العملية السياسية.

جاء الفصل الخامس بعنوان: من كامب ديفيد إلى الانتفاضة، محاولات فرض الحكم الذاتي؛ وهو مكمل للفصل الذي سبقه، وأضيف إليه عرض للمشاريع الإسرائيلية للتسوية من وجهة نظرها، التي بدأت تعتمدها مع مطلع الثمانينيات، وكان أولها محاولة تشكيل روابط القرى وفرضها، أي خلق قيادات محلية بديلة عن منظمة التحرير يتم من خلالها إقامة ما يشبه الحكم الذاتي، وانطلقت فكرة روابط القرى من ادعاء «مناحيم ميلسون» أن الفلسطينيين ينقسمون إلى قسمين: القسم السيئ المتطرف والمعادي لإسرائيل، وهم أنصار منظمة التحرير، وهؤلاء أقلية يتركزون في المدن، والقسم الجيد وهم المعتدلون ممن

يقبلون التعايش مع الاحتلال الإسرائيلي، ويريدون العيش بهدوء والعمل في إسرائيل، وهؤلاء الأغلبية، ويتركزون في القرى والأرياف، لكنهم مغلوبون على أمرهم، ويخشون التصريح عن آرائهم خشية ردة فعل أنصار المنظمة، لذلك يجب دعمهم وتقويتهم، وذلك من خلال إنشاء روابط أو اتحاد بين القرى الفلسطينية، واعتبارهم ممثلين للشعب الفلسطيني.

في المقابل، كان شارون صاحب فكرة أن الوطنية الفلسطينية ليست متأصلة لدى السكان الفلسطينيين، بل واردة من الخارج، أي من منظمة التحرير، ومفروضة عليهم، لذا ركز جهده على ضرورة التخلص من المنظمة وتأثيرها على السكان، وكان ذلك دافعه لاجتياح لبنان والقضاء على منظمة التحرير، أو على الأقل إخراجها من لبنان، حتى يضعف أو يتلاشى تأثيرها على الفلسطينيين.

ومع فشل روابط القرى، أعلن شارون في أيلول ١٩٨١ عن عزمه فصل الجانب العسكري إجرائياً عن الجانب المتعلق بالشؤون المدنية والحياتية للفلسطينيين، وإقامة «إدارة مدنية» للضفة الغربية وقطاع غزة، وحدد لها وظائف وصلاحيات، وهيكلاً وظيفياً، وجعل على رأسها مناحيم ميلسون. ومع فشل الإدارة المدنية في إخفاء الاحتلال، وفي خلق قيادات وطنية بديلة عن المنظمة، ومع صعود نجم رؤساء البلديات الوطنيين والمنتخبين والمؤيدين للمنظمة، وتنامي شعبية منظمة التحرير في الأرض المحتلة، وصل شارون إلى حائط مسدود، فقرر مهاجمة المنظمة في عقر دارها. والمفارقة هنا أن نتائج غزو لبنان جاءت مخيبة لآمال كل من بيغن وشارون، فالأول انزوى على نفسه، حتى مات مكتئباً، والثاني خرج من الحياة السياسية (فترة طويلة) بعد ثبوت تورطه في مذابح صبرا وشاتيلا.

وشارون أيضاً صاحب فكرة توسيع رقعة الاستيطان، وتقوية المستوطنين والاستفادة منهم كقوة انتخابية تمنع وصول أي حكومة إسرائيلية تهادن الفلسطينيين، أو تمنحهم جزءاً من حقوقهم، لكن مسار الاستيطان المتصاعد ونمو التيار المتدين واليمين الصهيوني لم يكن فقط مشروع شارون، بل جاء أيضاً متماشياً مع توجهات إسرائيل الجديدة في المجال الاقتصادي، وتحديداً تحولها من دولة الرفاه (فلسفة حزب العمل) إلى النيوليبرالية (فلسفة الليكود)، وهذا الموضوع لم يركز عليه الكاتب، رغم أهميته، ربما لأنه من وجهة نظره خارج سياق محاولات فرض الحكم الذاتي، وهو موضوع الكتاب.

بعد فشل روابط القرى في تشكيل قيادات بديلة، وإخفاق الإدارة المدنية في وظيفتها التي أنشئت من أجلها، وبعد الخروج الفلسطيني من بيروت، طرح الرئيس الأميركي ريغان مشروعه، الذي هدف في جوهره إلى تحريك العملية السياسية دون منظمة التحرير،

وإيجاد قيادات بديلة من خلال البلديات، تحت مظلة أردنية. تنبّه ياسر عرفات إلى هذا المسعى، فالتف باستدارة كاملة تجاه الأردن، وبعد مشاورات أردنية فلسطينية عُقد «اتفاق عمان» سنة ١٩٨٥، الذي تضمن الديباجة العربية والفلسطينية المعروفة (انسحاب إسرائيل، دولة فلسطينية، العاصمة القدس، حق العودة...) لكن الجديد في الاتفاق تنازل المنظمة عن وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، من خلال قبولها المشاركة في وفد أردني فلسطيني مشترك، وتحول الموقف من القبول بدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وحق تقرير المصير إلى إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن.

أراد الملك حسين الدفع بعملية السلام بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي على قاعدة القرارين ٢٤٢، و٣٣٨، لكن أميركا اشترطت عدم مشاركة منظمة التحرير.. والمهم أن الاتفاق لم يصمد سوى عام واحد، لتتدهور العلاقات الأردنية الفلسطينية بعدها، وصولاً إلى طرد قيادات المنظمة من عمّان.

ويوضح الكاتب أن «بيريس» أراد الاستفادة من القطيعة بين الأردن والمنظمة وإجراء مفاوضات مباشرة وعلنية مع الأردن تنتهي بحل وظيفي مركب يكون للأردن دور أساسي فيه، لكن عودة شامير للحكم قطعت عليه الطريق، وبعد ذلك بعام (نيسان ١٩٨٧) عقد بيريس مع الملك حسين اجتماعاً ثنائياً في بريطانيا، نجم عنه ما عُرف حينها بـ«اتفاقية لندن»، المتضمنة عقد مؤتمر دولي للسلام دون المنظمة، وتقاسماً وظيفياً بين إسرائيل والأردن، بحيث تنسحب إسرائيل من أجزاء من الضفة الغربية وتسلمها للأردن مع احتفاظ إسرائيل بالجانب الأمني.. لكن شامير رفض الاتفاق.

وهنا أيضاً لم يشر الكاتب إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في تشرين الثاني ١٩٨٧، الذي كان هدفه إقصاء منظمة التحرير كلياً عن المشهد السياسي، وعدم إدراج بند القضية الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر، الأمر الذي خيّب آمال الفلسطينيين، وكان من بين أسباب اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى في كانون أول من العام نفسه.

تلك الانتفاضة فاجأت الجميع، وقلبت المشهد السياسي كلياً، فقد تفاجأ الرأي العام العالمي بوجود شعب فلسطيني مضطهد وتحت الاحتلال، ويطالب بحقوقه وحريته بطريقة سلمية، فيما ردت إسرائيل على الانتفاضة بقسوة وعنف وقوة مفرطة ما أضر بسمعتها، أما المنظمة فاستعادت عافيتها وألقها، وتقوى حضورها السياسي، فيما قام الملك حسين بحل البرلمان، وأصدر قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

ويوضح الكاتب أن قرار فك الارتباط أحدث تحولاً نوعياً في المرتكزات التقليدية لسياسة منظمة التحرير إزاء التسوية، فما كان مألوفاً

قبل ذلك لم يعد ممكناً، وقد فقدت المنظمة موقعها المريح في المقعد الخلفي، الذي كات يتيح لها رفض كل شيء لا يوافق مصلحتها، وأصبحت في موقع القيادة، ومطلوب منها تحصيل قبول الآخرين، وأمام استحقاقات فُرض عليها اتخاذ موقف بشأنها، مثل التصرف بالأرض المحتلة وملء الفراغ الأردني وعدم تركه لإسرائيل، والإعلان بموقف واضح وصريح عن مشاركتها في المسيرة السلمية، والقبول باشتراطات طالما تملصت منها.

وبناء على ما سبق وفي ظل احتدام الانتفاضة عقدت المنظمة دورتها التاسعة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر، وهناك أعلنت عن قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس، وإعلان وثيقة الاستقلال.

ومع أن ذلك عُد بمثابة تطور إيجابي في موقف المنظمة، إلا أن أميركا اعتبرته غير كاف، ورفضت منح ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة، مما أدى إلى نقل اجتماع المنظمة الدولية من نيويورك إلى جنيف، وهناك طرح عرفات مبادرة السلام الفلسطينية، ونتيجة الضغوط الدولية على عرفات من مختلف الاتجاهات وافق على الإعلان عن قبوله قرارات ٢٤٢، و٣٣٨، ونبذ الإرهاب.. مما أتاح المجال أمام واشنطن لفتح حوار مباشر مع المنظمة جرى في تونس، ما يعني اعترافاً ضمنياً أميركياً بالمنظمة، والتحول عن وصفها منظمة إرهابية، إلى التعامل معها بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني.

أما إسرائيل، فلم يعجبها اعتراف أميركا بالمنظمة، ولم تأبه لمبادرة السلام الفلسطينية، وعادت إلى نقطة الصفر، غير آبهة بكل ما حدث من تطورات: الانتفاضة الفلسطينية المتصاعدة، وما قدمته المنظمة من تنازلات، لتطرح من جديد مشروع الحكم الذاتي كما جاء في كامب ديفيد.

حمل الفصل السادس عنوان: الوصول إلى مدريد: إسرائيل تفرض شروطها؛ وهنا يستعرض الكاتب الأحـــداث التي جرت والمبادرات السياسية التي طرحت في ظل تصاعد الانتفاضة، وتحقيق منظمة التحرير اختراقات مهمة في الساحة الدولية، بدءاً من مبادرة شامير، التي جاءت رداً على هجوم السلام الفلسطيني، وانتهاء بعقد مؤتمر مدريد في تشرين أول ١٩٩١. الجدير بالذكر أن الدعوة لمؤتمر دولي للسلام كانت قد انطلقت قبل حرب الخليج الأولى، لكنها انطلقت بقوة بعدها، وعلى ضوء نتائجها، التي انتهت بهزيمة العراق وبالتالي خسارة العرب والفلسطينيين ثاني أقوى دولة عربية، بعد خسارة مصر، التي نجم عنها أيضاً خسارة المنظمة حلفاءها من دول الخليج، وانهيار منظومة التضامن العربي، وقد تزامن ذلك مع تفكك الاتحاد السوفييتي، وبدء تشكل نظام دولي جديد أحادي القطبية.

يشير الكاتب إلى أن أهم عناوين تلك الفترة أزمة التمثيل الفلسطيني، ورفض إسرائيل مشاركة المنظمة في المفاوضات، وتعنتها إزاء استحقاقات السلام، ورفضها تقديم أي تنازل، مع انحياز ودعم أميركي للموقف الإسرائيلي، وقد رأت المنظمة في مؤتمر مدرير ممراً إجبارياً، أو فرصة للعودة إلى الساحة السياسية بعد اشتداد الحصار العربي والدولي عليها- وكان المخرج الذي ارتأته المنظمة للخروج بأقل الخسائر القبول بالمشاركة بوفد فلسطيني أردني مشترك، مع إصرار عرفات على أن يتضمن الوفد شخصيات من الداخل والخارج والقدس، ومقربين من المنظمة.

لم يؤد مسار «مدريد» إلى أي اختراق سياسي مهم، لكنه شكل الأساس الذي ستقوم عليه التسوية، التي كانت من وجهة نظر إسرائيل العودة إلى الحكم الذاتي، وقد جوبهت جولات المفاوضات التي جرت في واشنطن برفض وتشدد إسرائيليين، في محاولة منها للتهرب من استحقاقات السلام، وكسب الوقت، مع الاستمرار في مخططاتها الاستيطانية والتوسعية.

جاء الفصل السابع بعنوان: اتفاق أوسلو، إبرام الحكم الذاتي؛ مؤكداً في مستهله أن إسرائيل حققت إنجازات كبيرة في مؤتمر مدريد، فقد استطاعت فرض وجودها كأمر واقع على العرب من خلال قبولهم بالتفاوض معها في مسارات ثنائية منفصلة عن مسار القضية الفلسطينية، ومع ذلك لم يكن في وارد شامير تقديم تنازلات، أو التزحزح عن اللاءات الإسرائيلية المعهودة، ومع استمرار جولات المفاوضات التسع من كانون أول ١٩٩١، وحتى تموز ١٩٩٣ لم تتحق أي خروقات تُذكر، فقد أصر الجانب الإسرائيلي على حصرها في الموضوع الإجرائي المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية، فيما أراد الفلسطينيون طرح البعد السياسي، وكانت الهوة بين الجانبين عميقة جدا، والانحياز الأميركي واضحا، وفي حينها قال عرفات: «لقد حاربت طويلاً للحفاظ على استقلالية القرار الوطني ووحدانية التمثيل الفلسطيني، وما يجري خدعة أميركية هدفها تصفية القضية الفلسطينية، وأنا لا أقبل أن أكون حصان طروادة، وإذا استمرت الضغوط الأميركية فسأصارح الشعب وسأخرج كليا من عملية السلام، لأنها عملية إذلال للفلسطينيين ولن تعيد لهم حقوقهم».. وفي تصريح آخر قال إن الوفد الفلسطيني ضعيف، ويراد من خلاله إخراج المنظمة من حلبة الصراع، ما يعني أن توقعات القيادة الفلسطينية من المفاوضات لم تكن كبيرة، بل كانت لديها خشية من تجاوز المنظمة.

مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية عقد حزب العمل مؤتمره الخامس وتوصل إلى برنامج لخوض المفاوضات يتضمن نقاطاً

مشجعة، أبرزها أن التسوية المنشودة يجب أن تحقق أمن إسرائيل وتكون مستندة إلى قراري ٢٤٢، و٣٣٨، مع الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، والتوقف عن بناء مستوطنات جديدة.. وبعد فوزه في الانتخابات وتشكيل رابين حكومة جديدة تواصلت جولات المفاوضات في واشنطن، وبدأ رابين بالتراجع عما تضمنه برنامجه الانتخابي.. وظلت المفاوضات تراوح مكانها.

يشير الكاتب إلى أن الفرق الجوهري بين حكومة رابين وحكومات اليمين التي سبقته أن الأخيرة كانت منطلقاتها للتسوية عقائدية، تريد الاحتفاظ بكامل «أرض إسرائيل»، ومنح السكان حكماً ذاتياً محدوداً، بينما كان حزب العمل ينطلق من أسس برغاماتية، تتيح له التنازل عن التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية.. المسألة الثانية أن حزب العمل صار ينظر للخيار الأردني كجزء من الماضي، وأنه لم يعد ممكناً، مما أدى به إلى التحول إلى الخيار الفلسطيني. أما ما كان يجمع أطياف إسرائيل السياسية من يمينها إلى يسارها بما يشبه الإجماع هو النظر إلى غزة كعبء سكاني لا فائدة منها لإسرائيل، ومن الضروري التخلص منها.

في هذه الأثناء فتحت قناة اتصال سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، بدات تحرز تقدماً مهماً مقارنة بمفاوضات واشنطن، تمخضت بعد جولات عديدة عن التوصل إلى «إعلان مبادئ»، وبذلك أسدل الستار على مفاوضات واشنطن، وعلى إثرها تم تبادل الاعتراف بين المنظمة وإسرائيل.

كان واضحاً أن إسرائيل مستعدة للانسحاب من قطاع غزة، وما ينقصها لإنجاز ذلك إيجاد من يقبل بحكمها، وهنا ضغط المصريون على عرفات للقبول بحكم غزة، بيد أنه اشترط أن يكون ذلك مع حكم جزء من الضفة الغربية، وإيجاد ممر بينهما، وهكذا طرح مشروع غزة أريحا أولاً.. بالنسبة للإسرائيليين فإن عرفات وقع في مصيدة غزة، أما عرفات فوجد في الاتفاق طوق نجاة للمنظمة للخروج من عزلتها، وتفادي محاولات شطبها، والوجود في مركز الحدث.

جرت مفاوضات أوسلو ضمن ظروف غير اعتيادية، وبصورة غير متكافئة، بالنسبة للجانب الفلسطيني كانوا يعملون تحت سيف الوقت والسرية، فكانوا يرغبون بالتوصل إلى اتفاق سريع قبل أن تتكشف للإعلام، هذا الأمر دفعهم للتخلي عن إشراك فلسطينيين من ذوي الكفاءات والاختصاص، خاصة قانونيين، والمشكلة أن الوفد المفاوض المصغر ليس بينهم من يتقن الإنجليزية بطلاقة وحرفية قادرة على تمييز المصطلحات القانونية، ثم إن إسرائيل وضعت الوفد الفلسطيني تحت صيغة المتَحن، المطلوب منه إثبات جدارته

وجديته، فكانت تشكك في مدى تمثيل الوفد للفلسطينيين، وفي قدرته على فرض الاتفاق على الشعب، ثم وضعته تحت هاجس اعتراف إسرائيل بالمنظمة، وبالتالي تركزت جهودهم على هذا الجانب على حساب التفاوض على القضايا الأخرى.. بينما كان الفريق الإسرائيلي من ذوي الاختصاص، متمكناً لغوياً وقانونياً، ومتحرراً من قيود التسرع واللهفة، لذا سيطر على جولات التفاوض منذ البداية.. وقد ركز على طرح القضايا الإجرائية لكيفية تنفيذ الحكم الذاتي، وترحيل القضايا السياسية الكبرى إلى مفاوضات أخرى ستجري بعد انتهاء المرحلة الأولى. وقد قبل الفلسطينيون ذلك وتم التوقيع بالأحرف الأولى بعبارات مطاطة وغامضة وقابلة للتأويل.

كان المبرر الفلسطيني لقبولهم بهذا الاتفاق: اختلال موازين القوى، والضغوط الدولية، وأن الظروف المحيطة لن تعطينا أكثر من ذلك، وأن المسألة الجوهرية هي الحصول على موطئ قدم في الأرض المحتلة، واعتراف إسرائيل بالمنظمة وأن اعترافها يعني اعترافها بالشعب الفلسطيني، وبالتالي بحقوقه الوطنية، وهذا سيوصل في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية مستقلة.

أما إعلان المبادئ الذي وقع في واشنطن (أيلول ١٩٩٣) فلم يكن يتعلق بتحديد أسس تسوية الصراع ومرتكزاتها، وحل القضية الفلسطينية التي أرجئ شأنها لمفاوضات مستقبلية، بل اختص فقط بترتيبات الحكومة الفلسطينية الانتقالية، مع أن ديباجة الاتفاق تضمنت الاعتراف المتبادل والسعي للعيش المشترك في ظل تعايش سلمي بكرامة وأمن متبادلين.

يلخص الكاتب ملاحظاته النقدية على اتفاق أوسلو بأنه أولاً: قدم لإسرائيل أهم وأكبر تنازل فلسطيني كانت تحلم به، وهو اعتراف الفلسطينيين بها وبحقها في الوجود وبالتالي منحها الشرعية. وثانياً: قبلت المنظمة تأجيل القضايا الجوهرية إلى مفاوضات الحل النهائي، ما يعني إخضاع الحق الفلسطيني للتفاوض. وثالثا: لم تشترط المنظمة (أو لم تتمكن من فرض شرطها) على وقف الاستيطان، وربط تقدم المفاوضات بوقف الاستيطان. ورابعاً: قبلت المنظمة أن تبقى إسرائيل مالكة السلطة العليا أثناء المرحلة الانتقالية التي مدتها خمس سنوات. وخامسا: أعطى الاحتفال في البيت الأبيض للتوقيع على الاتفاق انطباعاً لدى المجتمع الدولي بأن الصراع العربي الإسرائيلي قد انتهى، أو في طريقه للحل برضا الطرفين، مما أدى إلى تراجع حركات المقاطعة ضد إسرائيل.. وسادساً: أدى الاتفاق إلى إيجاد شرخ عميق داخل المجتمع الفلسطيني بين مؤيديه ومعارضيه، وبالتالي اهتزاز الجبهة الداخلية، وصولاً إلى الانقسام.

مع التفاؤل الفلسطيني بأن أوسلو ستقود إلى انسحاب الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية، إلا أنها كانت مغامرة تاريخية ومجازفة كبرى، يمكن القول إن القيادة الفلسطينية لم تجد بدا من خوضها، أو أنها أُجبرت على ذلك في ظل ظروف سياسية غير عادلة.

الفصل الثامن جاء بعنوان: الاتفاقية الانتقالية، تكريس الحكم الذاتي؛ وهنا يوضح الكاتب أن قيادة المنظمة وقعت على أوسلو وهي في أوهن حالاتها، لإنقاذ نفسها، أو إنقاذ المنظمة، وكان ذلك بمثابة قفزة عن حافة جرف سحيق، تأملت أن تنتهي القفزة بهبوط آمن وسليم، إلا أنها حشرت نفسها في قفص الاحتلال وضمن الاشتراطات الإسرائيلية، وأنها بذلك لم تكن تعرض نفسها لامتحان عسير يتوقف عليه مصيرها، بل كانت ترهن هذا المصير بمصير القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني عند إسرائيل. ولم تستمع القيادة للأصوات الفلسطينية التي حذرت من ذلك، بل اعتبرتها متشائمة، أو أنها تضع العصي في الدواليب.

صادق الكنيست الإسرائيلي ثم المجلس المركزي الفلسطيني على الاتفاقية، ولدى كل طرف آمال وتوقعات وتفسيرات متباينة للاتفاقية، الفلسطينيون كانوا يرونها مدخلاً لنيل الحرية والاستقلال والتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة.. بقراءة تضخيمية متفائلة.. الإسرائيليون أرادوا وضع أكبر قدر من التقييدات والمعيقات والتقليصات بحيث لا يؤدي الاتفاق إلى دولة، ويبقى أسير مفهوم الحكم الذاتي. وقد جوبه الاتفاق بمعارضة شديدة داخلية لدى الطرفين: المستوطنون واليمين المتطرف من ناحية، وحركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهاد) من ناحية أخرى.. وقد أدت هذه المعارضة في نهاية المطاف إلى إفشال الاتفاقية، وإفراغها من مضمونها، خاصة من جهة التوقعات الفلسطينية.

ثم يستعرض الكاتب سلسلة المباحثات والمفاوضات التي جرت في مناطق عديدة ومتفرقة، والاتفاقيات التي أعقبت إعلان المبادئ، بهدف وضع الاتفاق موضع التنفيذ، والاتفاق على التفاصيل الإجرائية ونقل الصلاحيات، وإعادة الانتشار وغيرها، مثل اتفاق القاهرة، وأوسلو ٢، واتفاقيات طابا، وواي ريفر، واتفاقية الخليل، وبروتوكول باريس الاقتصادي، وغيرها.

كما يتناول معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، التي اعتبرها عرفات طعنة في الظهر، إذ إن مكسب الأردن كان الاعتراف بولايته على الأماكن المقدسة، مقابل تأمين الحدود الشرقية..

ويضيف الكاتب إن الاتفاقيات الموقعة كانت واعدة، كونها انتقالية ومحدودة المدة الزمنية، ومتدحرجة في توسيع نطاق صلاحيات السلطة الفلسطينية جغرافياً وموضوعياً،

لكنها من الجانب الإسرائيلي جاءت لتستثني القضايا الأساسية (حق تقرير المصير، القدس، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الحدود..) وتؤجلها إلى المرحلة النهائية (التي لم تأت بعد) هذا أولاً.

أما ثانيا: فقد قننت الاتفاقيات الولاية الجغرافية الفلسطينية وفقاً للصلاحيات المرتبطة بتجزئة الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج)، وثالثاً: احتفظت إسرائيل بالهيمنة الأمنية على كامل الأرض المحتلة، وفرضت على السلطة ضرورة التعاون والتنسيق الأمني معها، ورابعاً: ضمنت إسرائيل إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها، وبالتالي منعته من التطور والاستقلال. وبذلك ضمنت إسرائيل استمرار احتلالها لـلأراضي الفلسطينية، وهيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني، وفي الوقت ذاته تخلصت من تبعية الوجود الفلسطيني عليها، وتمكنت من إيجاد سلطة محلية توظفها وكيلة لأعمالها تقوم عنها بما يجب أن يقوم به الاحتلال، الذي سيتحول إلى ظاهرة غير مرئية. وكان هذا أفضل ثاني خيار لإسرائيل، فالخيار الأول كان التخلص كلياً من الوجود الفلسطيني بطردهم.

المشكلة أن هذه الاتفاقية مع أنها مجحفة، ومعظم بنودها لصالح إسرائيل، إلا أن إسرائيل أخذت تتنصل منها، وتتلكأ في تنفيذ بنودها، وتتجاوزها، وتضرب بها عرض الحائط كلما أمكنها ذلك. وطبعا لا أحد بوسعه منعها أو محاسبتها.

بعد انتهاء الفترة الانتقالية في أيار ١٩٩٩، كان من المفترض أن تكون إسرائيل قد أكملت انسحابها من الأرض المحتلة، وبدأت المفاوضات المباشرة بشأن قضايا الحل النهائي.. في تلك الفترة كان باراك رئيس الوزراء، وقد جرت مفاوضات بين الطرفين برعاية أميركية مباشرة في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، كان يفترض أن تُنجز في ثماني أيام، إلا أنها استغرقت ٢٥ يوماً، وانتهت دون التوصل إلى اتفاق، وقد حمّلت أميركا وإسرائيل مسؤولية فشلها للجانب الفلسطيني، إلا أن السبب الحقيقي كان تمترس إسرائيل وراء اللاءات المعهودة، ووضعها الاشتراطات التي تريد من خلالها تأبيد حكم ذاتي مقلص لا يحصل فيه الفلسطينيون على حقوقهم الوطنية.. وبذلك وصلت التسوية إلى طريق مسدود، ولم يمضِ سوى شهرين حتى اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي جاءت هذه المرة أكثر عنفاً، ولم تنجح محاولات إنقاذ التسوية من خلال الضغوط الأميركية ودفع الطرفين للعودة للمفاوضات، عبر جولات مفاوضات طابا.. فقد أغلق الأفق السياسي، وجاء شارون للحكم، وبدأت مرحلة جديدة.

يختم الكاتب بالفصل التاسع، وعنوانه: ماذا بعد؟ مستهلاً إجابته عن هذا السؤال الإشكالي

بقوله: إن عام ١٩٤٨ جلب للفلسطينيين النكبة، فيما جلب عام ١٩٦٧ النكسة، أما العام ١٩٩٣، فقد جلب لهم المأزق والمحنة، اللذين مثلتهما أوسلو، التي من خلالها تمكنت إسرائيل من المواءمة والتوفيق بين هدفين إستراتيجيين، الأول الاحتفاظ بالأرض، والثاني التخلص من الخطر الديموغرافي، بحيث ضمنت القدس، وتخلصت من غزة، وحافظت على الضفة دون ضم رسمي، وأحالت التبعية القانونية للسكان إلى جهة فلسطينية، باحتلال غير مباشر ومريح وغير مكلف، بتحويله إلى احتلال خفي عن العالم، وناعم على الفلسطينيين. وقد سمحت للسلطة باستصدار جوازات سفر للفلسطينيين لمنحهم جنسية، فلا تكون مجبرة على منحهم جنسية إسرائيلية حتى لا تتحول إلى دولة ثنائية القومية.

يخلص الكاتب إلى القول إنه عندما يعتل السبب تختل النتيجة، وهذا ما حصل مع المنظمة، فدخولها مفاوضات مصيرية تحت وهم انعدام الخيارات فرضَ عليها تقديم التنازلات، بينما كان الطرف الإسرائيلي في وضع قوي ومريح فتمكن من فرض شروطه.

ثم يتناول الكتاب موضوع حل الدولتين، التي رأى أنه غير ممكن لأسباب أربعة متضافرة: أولها رفض إسرائيل العقائدي والإستراتيجي إقامة دولة فلسطينية، لأن ذلك من وجهة نظرها يعني بداية نهاية المشروع الصهيوني، وثانيها، أن إسرائيل لم تقف عند حدود عدم الموافقة، بل أتبعتها بسلسلة إجراءات على الأرض تحول دون قيامها، مثل ضم القدس، والتوسع الاستيطاني، وتمزيق أوصال الدولة، وهضم الاقتصاد الفلسطيني واحتوائه. وثالثاً، لأن ميزان القوى مختل بالكامل لصالح إسرائيل، ليس عسكريا وحسب، بل وعلى الصعد كافة، مضافاً إليه دعم المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، فضلا عن تقصير الدول العربية وتخاذلها، وأحيانا مشاركتها في المؤامرة. ورابعاً: لأن مخرجات أوسلو أوجدت وضعية فلسطينية كانت في بداياتها من الممكن أن تفضي إلى الدولة والاستقلال، لكنها بمرور الوقت تحولت إلى وضعية مريحة للقيادة والنخب، وتكون شبكة من العلاقات والمصالح مع الطرف الإسرائيلي، جعل تأبيد السلطة في إطار الحكم الذاتي ممكناً بل وكأنه الخيار الوحيد.

أما عن حل الدولة الواحدة فيقول الكاتب إنه جاء كرد فعل على فشل حل الدولتين، ومع أنه منطقي وصحيح، إلا أنه أكثر صعوبة من حل الدولتين، فإسرائيل التي لم تقبل التخلي عن خُمس مساحة فلسطين، لن تتخلى عنها كلها، فالمشروع الصهيوني في أساسه مشروع انغلاقي عنصري لا يقبل شريكاً، قائم على الإحلال، وأي تنازل بهذا الشأن يعني تقويض أسس الصهيونية وتهاوي كل الدعاية السياسية

والأيديولوجية والإعلامية التي قامت عليها إسرائيل.

كما أن تفعيل حل الدولة الواحدة يتطلب بالضرورة حل السلطة كلياً، وأن تعود إسرائيل للسيطرة المباشرة على الفلسطينيين وتحمل مسؤولياتها، وليس في ذلك أي ضمانة، فحل السلطة لا يعني بالضرورة تحمل إسرائيل تبعات الاحتلال، بل إنها ستعمد إلى إغراق البلد في الفوضى، والصراعات الداخلية، وستجلب بدلاً من السلطة القوى العشائرية والمخاتير وروابط القرى.. أو «حماس» التي تتعطش للسلطة، وليس في برنامجها ما هو أكثر من حكم ذاتي لغزة أو لأي منطقة تخليها إسرائيل في الضفة، وبسقف سياسي أوطأ بكثير من السقف الذي تتمسك به السلطة حتى الآن.

في معرض إجابة الكاتب على سؤال ماذا بعد؟ يقول إن مشاريع إسرائيل للحكم الذاتي وبما فيها أوسلو ومع كل جهودها لفرض هذه الحلول، بالقوة، فإنها بذلك لا تغلق الصراع، بل تؤجله فقط إلى حين، وأن المشكلة أو الورطة التي وقعت فيها إسرائيل بعد ١٩٦٧ ستظل تكبر وتتدحرج، فالفلسطينيون سيظلون يتكاثرون، وسيظلون يمارسون المقاومة بشتى السبل، ما يعني أن الصراع سيظل مفتوحا وطويل الأمد، فلا إسرائيل ولا الفلسطينيون تمكنوا من حسمه.

ما هو مطلوب من الفلسطينيين تثبيت وجودهم الوطني فوق أرضهم، وتعزيز صمودهم، وتواصل مقاومتهم، والخروج من فكرة انعدام الخيارات، أو حصرها في بوتقة أوسلو، فلا يمكن ولا يجوز لحكم ذاتي منزوع السيادة أن يكون نهاية المطاف للقضية الفلسطينية. وقديماً قال جابوتنسكي عند طرحه فكرة الجدار الحديدي لتطويع الشعب الفلسطيني: «كل شعب سيحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التحرر».. هكذا فعل الفلسطينيون على مدار القرن المنصرم، وما زالوا يفعلونه كل يوم.

خلاصة

الكتاب قيّم فعلاً، ومليء بالمعلومات والخفايا التي كنا نجهلها، وبالأحداث التي كدنا ننساها، وكان التذكير بها مهماً لإعادة قراءة التاريخ وفهمه من جديد.. وهو قيّم أيضاً لأنه كتاب تحليلي يغوص عميقاً إلى حيث يجب الغوص، ويصل إلى مناطق غير مطروقة، فهو ليس مجرد كتاب سردي.. صحيح أن بعض الأحداث المهمة لم ترد في الكتاب، ربما لأن الكاتب تعمد إغفالها، لأنها من وجهة نظره لا تأتي في السياق العام لتوجه الكتاب، فهو كتاب أكاديمي غير منحاز سوى للحقيقة، وليس كتاباً تحريضياً، إلا بقدر ما يحرض على رفض الظلم والاحتلال.. وهو بعيد كل البعد عن أي طرح شعبوي أو أيديولوجي، ولا يحمل أفكاراً مسبقة ولا أحكاماً

جاهزة.

قد يأخذ البعض على الكتاب أنه مليء بالتفاصيل الدقيقة، ويسهب في الشرح، وأحيانا بالتكرار. من وجهة نظري، هذا الإسهاب ضروري، خاصة للباحثين، ولمن يريد أخذ العبر، فالمواضيع المطروحة على درجة بالغة من الأهمية، وهي كثيرة أيضاً، ومن غير المعقول المرور عليها بسهولة وتسطيح، دون ذكر الأحداث والشخصيات وبنود الاتفاقيات ومشاريع التسوية المقترحة وتفاعل كل جهة معها، هذا ضروري للتاريخ، وللحقيقة العلمية، وتحتاج كاتباً محترفاً بثقافة عالية، ومهنية رصينة، وهي المهمة التي تصدى لها علي الجرباوي باقتدار وحرفية، تليق بمفكر من طراز رفيع.. أما عن التكرار، فلا ننسى أن الأحداث ذاتها كانت تتكرر باستمرار، وإن بصور مغايرة ومتباينة، إلا أن جوهرها واحد، وبالتالي اقتضى الأمر إعادة ذكر الحدث وتداعياته.

لم يكتفِ الكاتب بذكر تفاصيل الحدث وتداعياته، بل كان قبل ذلك يقوم بعملية تحليل نفسي للشخوص الفاعلين للحدث، مبيناً الدور الكبير لطبيعة شخصية كل فاعل منهم، وهذا يسهم بشكل فعال في فهم الحدث ومبرراته ودوافعه، وما يحيط به. فعل ذلك تقريباً مع أغلب الشخصيات السياسية والقيادات المهمة التي صنعت تاريخ المنطقة، سواء كانوا من جبهة الأعداء أم من الحلفاء، مثال ذلك تحدث عن عبد الناصر، أنور السادات، الملك حسين، ياسر عرفات.. ومن جبهة الأعداء تحدث عن جابوتنسكي، بن غوريون، ليفي إشكول، شامير، بيغن، نتنياهو.

بقي أن نقول إنّ الكاتب قدم تحليلاً عميقاً وسرداً تاريخياً مفصلاً عن محاولات إسرائيل طرد الفلسطينيين أو حصرهم في بوتقة الحكم الذاتي، استعرض الإرهاصات والمقدمات والظروف الذاتية والموضوعية التي أفضت إلى ذلك، وقدم قراءة تفكيكية ونقدية وتحليلية للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، خاصة اتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر واتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين.. لا شك في أنه وفّق في ذلك، بيد أنه لم يذكر أي جوانب إيجابية لأوسلو، التي أنجبت السلطة الوطنية، ربما لأن الكتاب توقف عند مرحلة توقيع الاتفاقية.

الأمر الآخر، أن فكرة الحكم الذاتي تقوم على تفريغ الأرض من السكان تدريجيا، والتحكم بمن بقي منهم عبر وكيل إداري، وضم الأرض.. إلا أن أوسلو عمل على عكس ذلك بطريقة ربما غير مباشرة، فقبل أوسلو كان مسار الهجرة الفلسطينية صاعداً (ببطء)، وبعد أوسلو صار العكس. وشواهد ذلك عودة أعداد كبيرة منهم إلى الأرض المحتلة (العائدون وعائلاتهم) وتشجيع الجاليات الفلسطينية في المهجر على العودة، فصمود الشعب الفلسطيني وتثبيته

فوق أرضه يتطلب بالضرورة تحسين أوضاعه المعيشية وتقديم الخدمات الأساسية له.. الأمر الذي لم تكن إسرائيل معنية به.

ثانيا: تقوم فكرة الحكم الذاتي على إنشاء سلطة محلية تجعل الاحتلال ظاهرة غير مرئية، وتحوله إلى احتلال ناعم.. وهذا لم يتم على الأقل بالصورة التي كان يريدها الإسرائيليون، فالاحتلال لم يتحول إلى قوة ناعمة، والشعب لم يعش بهناء وهدوء، وما زال الاحتلال يهاجم ويضرب ويقتل ويهدم بنفسه، دون الحاجة «للتنسيق الأمني»، وما زال الشعب يقاوم، ويتكاثر.. ما يعني أن فكرة الحكم الذاتي فقدت مغزاها الأصلي.

علي الجرباوي: أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بير زيت، شخصية وطنية وأكاديمية، شغل منصب وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، ووزيراً للتعليم العالي في الحكومة الرابعة عشرة، له العديد من الدراسات والأبحاث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، وصدر له مؤخراً عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر كتاب محاولة في فهم التاريخ.

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة

Institute for Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung